إبادتنا

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

تموز 2025

1. مقدمة **4**

2. ما هي الإبادة الجماعيّة؟ **10**

3. منهجية **14**

4. الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين **16**

أ. قتلٌ وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة **18**

قتل وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة في قطاع غزة **18**

الغارات الجوية وإخلاء السكان

تعليمات إطلاق النار ومناطق الإبادة

الجرحى وغياب العلاج الطبي

الوفيات غير المباشرة

الصدمة – الضرر النفسي

قتل وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة في الضفة الغربية **25**

الغارات الجوية في الضفة الغربية

سياسة إطلاق النار

ميليشيات يهودية في الضفة الغربية

وضع نفسي خطير

قتل وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة في داخل إسرائيل **28**

الإجرام

ب.تدمير ظروف الحياة **29**

تدمير ظروف الحياة في قطاع غزة **29**

التجويع وتدمير البنى التحية الغذائية

استخدام التجويع كسلاح في الحرب

روتين القتل في "مراكز المساعدات"

تدمير البنى التحتية لشبكات الكهرباء والمياه

الهجوم على الجهاز الصحي

إبادة المساكن (تدمير المناطق المبنيّة)

التدمير الاقتصادي

تدمير ظروف الحياة في الضفة الغربية **38**

إبادة المساكن (تدمير المناطق المبنيّة) والقيود على الحركة

التدمير الاقتصادي

تدمير البنى التحتية للمياه والزراعة

الهجوم على الجهاز الصحي

ت. التهجير القسري **42**
التهجير القسري في قطاع غزة **42**
التهجير القسري في الضفة الغربية **44**
التهجير القسري في داخل إسرائيل **46**
ث. التدمير الاجتماعي والسياسي والثقافي **46**
تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في قطاع غزة **46**
انتشار الفوضى 46
تدمير الخلية الأسريّة
الهجوم على التعليم
تشويش التغطية الإعلامية
الهجوم على التراث التاريخي والشعائر الدينية
تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في الضفة الغربية **52**
الهجوم على التعليم
الهجوم على التراث التاريخي والديني
تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في داخل إسرائيل **53**
الرقابة وكمّ الأفواه
الإجرام
ج. السجون كشبكة من معسكرات التعذيب **55**
ح. الهجوم على مكانة اللجوء **58**
خ. التحريض على الإبادة والتجريد من الصفات الإنسانية منذ تشرين الأول 2023 **59**

5. الإبادة الجماعيّة كسيرورة **64**

أ. شروط مسبقة للإبادة الجماعيّة -1948 2023 **64**
الأبارتهايد، الفصل، الهندسة الديمُغرافية **65**
الفصل
الهندسة الديمُغرافية والتطهير العرقي
آليات نزع الصفات الإنسانية عن الفلسطينيين واعتبارهم تهديدًا وجوديًا **68**
ثقافة الحصانة **71**
ب. 7 تشرين الأول كحدث محفز ومحرك **73**
ت. حكومة يمينية متطرفة تستغل الفرصة **76**

ملخص **78**

بموجب القانون الإسرائيلي، نشير إلى أنّ أكثر من 50% من مصادر تمويل "بتسيلم" خلال العام الماضي كانت من كيانات سياسية أجنبية مُدوّنة بالتفصيل، أيضًا، في موقع مسجّل الجمعيات على الانترنت.

1.
مقدّمة

منذ تشرين الأول 2023 غيّرت إسرائيل سياستها تجاه الفلسطينيّين بشكل جذريّ. في أعقاب الهُجوم الذي شنّته حركة حماس في 7 تشرين الأول 2023 شنّت إسرائيل حملة عسكريّة كاسحة على قطاع غزّة، وما زالت مستمرة منذ أكثر من 20 شهرًا. يشمل هذا الهجوم عمليات قتل جماعيّ وخلق ظروف معيشيّة كارثيّة تؤدي إلى ارتفاع كبير في معدّل الوفيات؛ إلحاق أضرار جسديّة أو نفسيّة جسيمة بجميع سكّان قطاع غزة؛ تدمير البُنى التحتيّة وظروف المعيشة على نطاق هائل؛ تدمير النسيج الاجتماعيّ والمؤسّسات والصُّروح الثقافيّة والتعليميّة الفلسطينيّة؛ اعتقالات جماعيّة وعمليات تنكيل بالأسرى الفلسطينيين في السّجون التي تحوّلت إلى مُعسكرات تعذيب لآلاف الفلسطينيّين المحتجزين دون محاكمة؛ التهجير القسريّ الجماعيّ، بما في ذلك محاولات التطهير العرقيّ وجعل التطهير العرقيّ لسكّان قطاع غزة أحد الأهداف الرسميّة للحرب؛ استهداف الهُويّة الفلسطينيّة، من خلال التدمير المتعمّد لمخيّمات اللّاجئين ومُحاولة إلحاق ضرر جسيم بوكالة غوث وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة لهيئة الأمم المتحدة. وتشمل نتائج هذا العُدوان الشامل على قطاع غزة إحداث أضرار فادحة، بعضها على الأقلّ غير قابل للإصلاح، أصابت أكثر من مليوني فلسطينيّ يعيشون في قطاع غزة، كجزء من أبناء الشعب الفلسطينيّ.

إنّ التمعّن في السّياسة الإسرائيليّة في قطاع غزة وتقصّي نتائجها المروّعة - على خلفيّة تصريحات كبار المسؤولين السياسيّين والعسكريّين الإسرائيليّين حول هدف هذا الهجوم - يقوداننا إلى استنتاج قطعيّ بأنّ إسرائيل تعمل بشكل منسّق وانطلاقًا من نوايا واضحة من اجل تدمير المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. أيْ أنّ إسرائيل تنفذ إبادة جماعيّة ضدّ الفلسطينيّين سكّان قطاع غزّة.

يصف المُصطلح "جينوسايْد" (إبادة جماعيّة) ظاهرة اجتماعيّة - تاريخيّة - سياسيّة كانت موجودة على امتداد **التاريخ البشريّ**. منذ التوقيع على **اتفاقيّة الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها** في العام 1948 (دخلت حيّز التنفيذ في العام 1951)، أطلق المصطلح "إبادة جماعيّة" على جريمة فادحة للغاية في نظر القانون الدوليّ، تشمل أفعالاً تُرتكب عمدًا بنيّة تدمير جماعة قوميّة أو إثنيّة أو عرقيّة أو دينيّة، كلّها أو جزء منها. لا يمكن تبرير الإبادة الجماعيّة **تحت أيّ ظرف**، لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية **القانونية**، ولا حتى في إطار الدّفاع عن النفس.

تجري الإبادة الجماعيّة عبر مُمارسات مختلفة، تُنفّذ بالتوازي، في آنٍ واحد وعلى امتداد فترة من

الزّمن، بينما يكون القتل الفعليّ الجماعيّ واحداً منها فقط. كما أن تدمير ظروف المعيشة، في إطار مُعسكرات أو مناطق تركيز في بعض الأحيان، السعي المنهجي لمنع الولادة، العُنف الجنسيّ على نطاق واسع ضدّ أعضاء المجموعة أو الترحيل الجماعيّ يمكن أن تشكّل - وقد **شكّلت على مرّ التاريخ** - وسائل تستخدمها دولة أو سلطة حاكمة بهدف تدمير جماعات إثنيّة وقوميّة ودينيّة وعرقيّة وغيرها. لذلك الأفعال الإباديّة هي مُمارسات شتى ترمي إلى تدمير جماعة معيّنة من الناس، كجزء من عمل **منسّق ومتعمّد** تمارسه سُلطة حاكمة.

تحدث الإبادة الجماعيّة دائماً ضمن سياق: ثمة ظروف تُتيح ارتكابها، أحداث تحفّزها وأيديولوجية توجّهها. ينبغي فهم الهجوم الحاليّ الذي يستهدف الفلسطينيّين، في قطاع غزّة والفلسطينيّين بشكل عام، على خلفيّة أكثر من سبعين عامًا من نظام حُكم قمعيّ عنيف وتمييزيّ تفرضه إسرائيل على الفلسطينيّين جميعًا- وبشكله الأكثر تطرّفًا، على الفلسطينيّين في قطاع غزّة.

نظام الحُكم الإسرائيليّ، كأيّ نظام آخر، هو منظومة تعمل وفقاً لمنطق معيّن وتسخّر أجهزة الدولة لتحقيق أهدافها. كجزء من أنماط أوسع من **الاستعمار الاستيطانيّ**، التي ميّزت العلاقات بين اليهود والفلسطينيّين منذ مراحل الاستيطان الصهيونيّ المُبكرة، يعمل نظام الحُكم الإسرائيليّ على ضمان فوقية اليهود على الفلسطينيّين، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيّاً وثقافيًّا. ومن أجل ذلك، عَمِل نظام الأبارتهايد والاحتلال، بصورة منهجية، على مأسسة وتفعيل آليّات عنيفة للسيطرة والتحكّم، للهندسة الديمغرافيّة، للتمييز ضد الشعب الفلسطينيّ وتفكيكه كجماعة. أسُس الحُكم هذه هي التي مكّنت إسرائيل، عقب هُجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023 مباشرة، من شنّ عُدوان إباديّ على الفلسطينيّين. وتؤكد منظّمة بتسيلم، بشكل خاصّ، على ثلاثة أسُس: العيش تحت نظام أبارتهايد يشمل الفصل والهندسة الديمغرافيّة والتطهير العرقيّ؛ استخدام العُنف المنهجي والمنظّم ضدّ الفلسطينيّين، والذي يتمتع مرتكبوه بالحصانة؛ مأسسة آليّات تجريد الفلسطينيّين من صفاتهم الإنسانية واعتبارهم تهديدًا وُجوديًّا.

يمكن أن تستمرّ مثل هذه الظروف لفترة طويلة من الزمن دون أن تؤدّي إلى عُدوان إباديّ. في أحيان كثيرة، قد يكون وُقوع حدث عنيف يولّد وعياً بوجود تهديد وُجوديّ **لدى جماعة المنفّذين** بمثابة الحافز الذي **يدفع** النظام الحاكم إلى تنفيذ **إبادة جماعيّة**. وقد شكّل هُجوم حماس ومنظّمات فلسطينيّة مسلّحة أخرى في 7 تشرين الأول 2023 حدثاً محركًا ومُحفّزًا من هذا النوع. ذاك الهُجوم الإجراميّ، الذي استهدف المدنيّين في معظمه، تضمّن جرائم حرب كثيرة، وجرائم ضدّ الإنسانيّة أيضًا، على ما يبدو. لقد أودى الهُجوم بحياة **1,218 إسرائيليّاً** ومقيمًا أجنبيّاً، بضمنهم 882 من المدنيّين. لقد ارتُكبت خلال الهُجوم أعمال عُنف كثيرة وقاسية، بما في ذلك عُنف جنسيّ، وأسفر ذلك عن **جرح عشرات الآلاف** واختطاف **252 شخصًا**، معظمهم مدنيّون بضمنهم نساء ومُسنّون وأطفال - أصغرُهم طفل يبلغ من

العُمر 9 أشهُر، قُتل مع أمّه وأخيه البالغ من العُمر ثلاث سنوات. بالنسبة إلى الإسرائيليّين، ولّد الهُجوم بحدّ ذاته، على نطاقه ونتائجه، مخاوف ومشاعر بوجود تهديد وُجوديّ زعزعت المجتمع الإسرائيليّ وأحدثت فيه تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة عميقة شكّلت القوّة المُحرّكة لتغيير السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين في قطاع غزّة: من القمع والسيطرة إلى التدمير والإبادة.

تجري الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة، حيث يُمارس النظام عُنفه المنظّم ضدّ الفلسطينيّين بأقصى أشكاله تطرّفاً وفتكاً. ومع ذلك، لا يمكن عزل الهجوم على الفلسطينيّين في قطاع غزّة عن العُنف المُتزايد الذي يُمارسه النظام نفسه بدرجات مُتفاوتة وأشكال مُتعدّدة ضدّ الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، بما في ذلك شرقيّ القدس، وفي داخل إسرائيل.

في هذا السّياق، من المهمّ الانتباه إلى القواسم المشتركة بين المناطق المختلفة: في نهايّة المطاف فإنّ القوّات العسكريّة هي نفسها التي تعمل في قطاع غزّة والمناطق الأخرى، وتحت إمرة القادة العسكريّين والسياسيّين أنفسهم. مُمارسات إسرائيل في جميع هذه المناطق تعكس غير مرّة منطق الحُكم ذاته المتّبع في قطاع غزّة والذي يشمل الاستهتار التامّ بحياة الإنسان والتسبّب بأضرار جسيمة للأبرياء والتدمير الواسع النطاق للمناطق السكنيّة ومتطلّبات المعيشة والتطهير العرقيّ والتنصّل التامّ من الواجبات الأخلاقيّة وتجاهُل القانون الدوليّ. في المُقابل يتوعّد كثيرون من كبار المسؤولين في الجيش والمنظومة السياسيّة باستخدام قوّة مماثلة لتلك المُستخدمة في قطاع غزّة ضدّ الفلسطينيّين في المناطق الأخرى.

كما في قطاع غزّة، كذلك في المناطق الأخرى تُرتكب جرائم قاتلة ضدّ الفلسطينيّين دون أن تجري محاسبة مُرتكبيها. العُنف والتدمير في هذه المناطق آخذ في التصاعُد مع مرور الوقت في غياب جهاز داخليّ أو دوليّ يعمل بشكل فعّال على وقفهما. نتيجة لذلك، تُصبح هذه الجرائم عاديّة في نظر الجنود والقادة العسكريّين والقادة السياسيّين والإعلاميّين والجمهور الإسرائيليّ عموماً.

من منطلق الإدراك لحقيقة أنّ النظام الإسرائيليّ، وبينما يقوم بتنفيذ الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة، يتحكّم أيضاً بحياة الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، بما في ذلك شرقيّ القدس، وفي داخل إسرائيل، وعلى ضوء التصعيد المتواصل والواضح في العُنف الذي تمارسه إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين في جميع المناطق، والذي يشمل في حدّ ذاته جرائم في غايّة الخطورة، فإنه يتعين علينا أن ندعو إلى وقف الإبادة الجماعيّة التي ترتكبها إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة وأن نحذّر من خطر واضح وفوريّ بأنّ الإبادة الجماعيّة لن تقتصر على قطاع غزّة.

الدّفاع عن حقوق الإنسان في وجه الإبادة الجماعيّة

بتسيلم هي منظمة حقوق إنسان إسرائيلية تعمل في مجال توثيق وبحث الانتهاكات ضد الفلسطينيين تحت نظام الأبارتهايد والاحتلال الإسرائيلي. باسم واجب الدفاع عن بني البشر وحياتهم وكرامتهم وحقوقهم الفردية والجماعيّة، تعمل بتسيلم منذ أكثر من 35 عامًا على كشف الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين.

اسم "بتسيلم" المأخوذ من الآية "عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَ الإِنْسَانَ" في "سفر التكوين"، يرمز إلى مبدأ قيمة الحياة أيًا كانت. هذا هو الأساس الأخلاقي الذي يوجّه عمل المنظمة على مدار سنوات وجودها.

على مدى عقود، اكتسبنا خبرة في مجال حقوق الإنسان وطورنا فهمًا عميقًا لآليات القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأصدرنا مئات التقارير والمنشورات. توثق بتسيلم الأحداث التي تحدث على الأرض، تكشف عن ممارسات إسرائيل وجرائمها، تحلل السياسات التي توجّهها وتشير إلى الآليات النظامية، الاجتماعية والدولتية التي تتيحها. وفقًا للمعلومات التي تم جمعها والاستنتاجات المستخلَصة منها، نحن ملتزمون بعرض مواقف ومطالب حازمة بشأن واقع انتهاك حقوق الإنسان والإجراءات المطلوب اتخاذها لحمايتها.

في العام 2021، انضمت منظمة بتسيلم إلى العديد من المنظمات الأخرى، وفي مقدمتها منظمات ونشطاء فلسطينيون، في تعريف النظام الإسرائيلي كنظام أبارتهايد، منذ وعلى مدى عقود. هذا ما كتبناه آنذاك:

يطبق النظام الإسرائيلي، في كامل المنطقة الممتدة بين البحر والنهر، قوانين وممارسات وعنفَ دولة غايتها مجتمعةً تعزيز وتكريس فوقية مجموعة واحدة من بني البشر - اليهود - على مجموعة أخرى من بني البشر - الفلسطينيين. إحدى الأدوات الرئيسية التي يستخدمها النظام لتحقيق هذا الهدف هي هندسة الحيز بشكل مختلف لكل واحدة من المجموعتين.

كان لهذا النظام، الذي أُرسِيَت أسسه الرسمية مع تأسيس دولة إسرائيل بينما كانت أسسه الأيديولوجية قد أُرسيت قبل ذلك، هدف واضح منذ أيامه الأولى: ترسيخ وتكريس فوقية الجماعة اليهودية في كامل الحيز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية. كانت الأداة الرئيسية التي اعتُمِدت لتحقيق هذا المبدأ الأساسي ـ إقامة نظام أبارتهايد (على خلاف الوضع التاريخي السياسي الذي ساد في جنوب إفريقيا، لم يتم الإعلان عنه بأنه كذلك مطلقًا، بل أنكرته الحكومات الإسرائيلية المختلفة)، والذي يرمي إلى ترسيخ وتكريس فوقية مجموعة واحدة من خلال الهندسة الديمُغرافية والفصل وتشكيل وتصميم

الخطاب العام والتلقين (غسل الدماغ) العقائدي والعسكرة وبالتأكيد - استخدام القوة والعنف. على الرغم من أن الممارسة التي اعتمدها النظام الإسرائيلي قد تم تطبيقها بأشكال مختلفة في كل منطقة من المناطق التي يسيطر عليها، وعلى الرغم من أنه خضع لتغييرات وتطويرات عديدة على مر السنين، إلا أن هدفه الرئيسي بقي على حاله، كما كان. لقد نظمت المنظومة الإسرائيلية بأكملها ـ السياسية والعسكرية والعامة والقانونية ـ نفسها بطريقة تهدف إلى الحفاظ على آلية القمع الإسرائيلية. تعتمد هذه المنظومة على عرض تحريفي مخادع لمبدأ سيادة القانون، الذي لا يحمي حقوق رعايا النظام الفلسطينيين في الواقع.

كمنظمة حقوق إنسان تعمل على وقف ومنع العنف النظامي والمؤسَّسي واسع النطاق والمنهجي ضد الفلسطينيين، نعتبر أنفسنا ملزمين بتحليل انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على الأرض في سياقها وفي ضوء إطار النظام الذي يرتكبها، وكذلك المنطق السياسي الذي يوجهها.

كما ذكرنا آنفًا، لقد طرأ منذ تشرين الأول 2023 تغيير عميق في الطريقة التي تتصرف بها إسرائيل في قمع الفلسطينيين وإلحاق الأذى بهم كأفراد وكمجموعة. في حوزتنا إفادات مباشرة وتوثيق لمئات الأحداث، من مختلف الأنواع، تم فيها ممارسة عنف شديد التطرف وغير مسبوق ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في مختلف أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل، بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ولدينا أيضًا تصريحات متكررة صدرت عن كبار المسؤولين في الجهازين السياسي والعسكري تعرض بالتفصيل السياسة المتّبعة تجاه الفلسطينيين على أرض الواقع. على مدى أشهر، تراكمت أدلة وقرائن لا حصر لها بشأن تداعيات ونتائج السياسة الإسرائيلية الحالية، تشير إلى عمق السيرورة المروّعة التي تمر بها المنظومة الإسرائيلية بأسرها في تعاملها مع الفلسطينيين.

في بتسيلم، يعمل إسرائيليون- يهود وفلسطينيون من سكان قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك شرقيّ القدس وإسرائيل جنباً إلى جنب، انطلاقًا من رؤية مشتركة تعتبر الدفاع عن حقوق الإنسان واجبًا أخلاقيًا إنسانيًا أساسيًا. نحن جميعًا نعيش تحت نظام أبارتهايد تمييزي، صنّف بعضنا كرعايا يتمتعون بامتيازات لمجرد كوننا يهودًا، وبعضنا الآخر كبشر لا يستحقون أية حماية لمجرد كوننا فلسطينيين. نحن نناضل معًا حتى نتمكن جميعًا من العيش في الحيز الواقع بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن دون تمييز أو قمع عنيف أو إبادة.

في الوقت الذي تُكتب فيه هذه السطور، تشتد ضراوة الهجوم الوحشي الذي تشنه إسرائيل ضد الفلسطينيين. بصفتنا أبناء وبنات هذا المكان وكنشطاء في مجال حقوق الإنسان، نعتبر أنفسنا ملزَمين بالإدلاء بإفادتنا حول حقيقة الأوضاع كما وثّقناها وحقّقنا فيها، نحن وهيئات أخرى عديدة، بتسمية الواقع الذي نشهده ونعيش فيه باسمه الحقيقي، بالحديث عنه وبالوقوف إلى جانب الضحايا.

إننا ندعو الجمهور في إسرائيل والمجتمع الدولي إلى الوقف العاجل والفوري للهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع المناطق واستخدام كل الوسائل المتاحة لهم بموجب القانون الدولي لتحقيق ذلك.

2.
ما هي الإبادة الجماعيّة؟

تشير الإبادة الجماعيّة إلى ظاهرة اجتماعيّة - سياسيّة **وُجدت على مرّ التاريخ البشريّ**. وقد طُرحت **تعريفات مُختلفة**[1] لهذا المُصطلح، لكنّ الإبادة الجماعيّة بتعريفها الأكثر أساسيةً هي **تدمير عنيف ومتعمّد لجماعة إثنيّة أو قوميّة أو دينيّة أو عرقيّة** - أو السّعي في ذلك، بما يُلحق بجماعة كهذه ضرراً جسيماً وغير قابل للإصلاح. وفي تعبير "**رفائيل لِمكين**" - الخبير القانوني اليهودي البولنديّ الذي وضع مصطلح "جينوسايْد" - الإبادة الجماعيّة هي "عُدوان منسّق" على مَناحي الحياة المختلفة لجماعة قوميّة أو إثنيّة أو دينيّة أو عرقيّة، من خلال أفعال مُختلفة هدفها تدمير الأسُس الحيويّة لحياة الجماعة المعنية، بحيث تكون غاية هذا العدوان هي تدمير الجماعة.

منذ التوقيع على **اتفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها** في العام 1948، أصبح مصطلح "إبادة جماعيّة" الاسم الذي يُطلق على جريمة جسيمة للغاية في نظر القانون الدوليّ، تشمل أفعالًا تُرتكب عمداً بنيّة تدمير جماعة قوميّة أو إثنيّة أو عرقيّة أو دينيّة، كلّها أو جزء منها. **لا يمكن تبرير** الإبادة الجماعيّة، لا من الناحية الأخلاقيّة ولا من الناحية القانونيّة تحت أيّ ظرف، **ولا حتى كدفاع عن النفس**، حتى أنّ دولة إسرائيل سنّت في العام 1950 **قانون منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمُعاقبة عليها**.

تشمل الإبادة الجماعيّة، في الغالب، عادة أنماط فعل ومُمارسات مختلفة تجري على امتداد فترة زمنية طويلة، ولا يشكّل القتل الجسديّ الجماعيّ والمباشر سوى واحد من هذه الأنماط. إلحاق ضرر جسيم جسديّ أو نفسيّ بأعضاء الجماعة؛ تدمير مناطق عيشهم وخلق ظروف معيشة تؤدي إلى الموت - أحياناً ضمن مُعسكرات أو مناطق تركيز؛ مُحاولة منع الولادة داخل الجماعة؛ عُنف جنسيّ واسع النطاق ضدّ أعضاء الجماعة؛ أو الترحيل الجماعيّ لأعضاء الجماعة - هذه كلّها يُمكن أن تكون، وقد **كانت** على مرّ التاريخ، من بين الوسائل المُختلفة التي اتّبعتها دُول أو سُلطات حاكمة بهدف تدمير جماعات إثنيّة أو قوميّة أو دينيّة أو عرقيّة وأخرى.

وفقاً لما تنص عليه اتّفاقيّة الأمم المتحدة وما أظهرته **حالات تاريخيّة مُختلفة**، فإنّ الإبادة الجماعيّة لا تعني بالضرورة السّعي إلى إبادة جميع أبناء الجماعة. فالاتّفاقيّة تعرّف الإبادة الجماعيّة على أنّها تشمل

1. יהונתן אלשך, "ג'נוסייד - אנטומיה של מושג הנתון במחלוקת מהותית," בתוך ג'נוסייד וגזענות, עורכים יאיר אורון ואיזיק לובלסקי, רעננה: האוניברסיטה הפתוחה, 2010. [نُبقي تفاصيل المصدر باللغة العبريّة لتسهيل العثور عليه على المعنيّين/ات، ونورد ترجمة ذلك إلى العربيّة: يهوناتان الشخ، "جينوسايْد - تشريح مُصطلح مُثير لجدل جوهريّ"، في جينوسايْد وعُنصريّة، محرّرون: يائير أورون وآيزيك لوبلسكي، رعنانا: الجامعة المفتوحة، 2010].

"إبادة تامّة أو جزئيّة" للجماعة ويمكنها أن تركّز على شريحة معيّنة من أعضاء الجماعة أو على **منطقة مُحدَّدة** يمكثون فيها (حتى إذا طبّقت في الوقت نفسه سياسات مُغايرة تجاه شرائح أخرى من أعضاء الجماعة نفسها، الواقعين تحت حُكمها أو سيطرتها). مع ذلك فالإبادة الجماعيّة المنفّذة ضدّ جزء من أعضاء الجماعة تزيد من خطر تنفيذه ضدّ أجزاء أخرى منها، لأنّ انتقال النظام إلى تنفيذ إبادة جماعيّة يعكس غالباً نظرته إلى **أبناء الجماعة كافّة كتهديد** واعتباره حياتهم ذات قيمة متدنيّة وافتقارهم إلى أيّة حماية قانونيّة. كما يعكس هذا الأمر الطريقة التي يتمّ بها تصوّر الإبادة **كحلّ** ممكن، ناجع وأحياناً ضروريّ حتّى لهذا التهديد الذي تشكله الجماعة. وتميل أذرع النظام التي تنفذ الإبادة الجماعيّة في منطقة ما إلى التعوّد على ممارسة مثل هذا العُنف وتطوير حصانة ضدّ المُساءلة والمُحاسبة أمام مؤسّسات الدّولة الوطنيّة أو المؤسّسات الدوليّة، ليُصبح بذلك تنفيذ الإبادة الجماعيّة في **مناطق أخرى** أكثر سهولة.

رغم أنّه من النادر تنفيذ الإبادة الجماعيّة دون الحصول على **موافقة، دعم و شرعيّة** من أبناء جماعة المنفّذين، إلا أنه ينبغي التنويه بأنّ المجتمعات التي تشارك في تنفيذ إبادة جماعيّة لا تنظر إلى نفسها في العادة بأنها كذلك. وغالبًا ما يتصوّر منفّذو العُدوان الإباديّ المُباشرون، وكذلك يفهمه الجمهور الواسع، بأنه **عمل مشروع دفاعًا عن النفس**، وردًّا على عدوّ يشكّل تهديداً وُجوديًّا لهُم. من هُنا فإنّ الشرعيّة الاجتماعيّة التي تحظى بها مُمارسة العُنف المتطرّف في منطقة واحدة تمهّد الأرضيّة لشرعنة كهذه في مناطق أخرى أيضًا، ممّا يزيد احتمال وقوع عُنف النظام ضدّ أعضاء الجماعة. من هُنا يتأتّى الإدراك بأنّ الإبادة الجماعيّة التي تنفّذ ضدّ جزء من أعضاء الجماعة أو ضدّ سكّان منطقة معيّنة منهُم هي مؤشّر خطير يُنذر بوُقوع أعمال مماثلة ضدّ أجزاء أخرى من المجموعة أو مناطق أخرى.

اتفاقيّة الأمم المتحدة والنقاش القانونيّ حول مسألة الإبادة الجماعيّة

اتفاقيّة الأمم المتحدة **لمنع** جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها، من العام 1948 (دخلت حيّز التنفيذ في العام 1951) تعرّف عدداً من المُمارسات بأنّها إباديّة إذا نُفذت بقصد إبادة جماعة قوميّة أو إثنيّة أو عرقيّة أو دينيّة، بأكملها أو جزءٍ منها: قتل أعضاء الجماعة؛ المسّ الجسديّ والنفسيّ الجسيم بأعضاء الجماعة؛ إخضاع أعضاء الجماعة تعمّداً لظروف حياة تؤدّي إلى موت كثيرين منهم أو موتهم جميعًا؛ مُمارسة أعمال تمنع الولادة لدى أعضاء الجماعة؛ ونقل أبناء الجماعة قسريًّا إلى جماعة أخرى. وقد اعتبرت المحاكم التي نظرت في أحداث **رواندا** و**يوغسلافيا سابقًا** من ضمن هذه الأعمال أيضًا العُنف الجنسيّ والجندريّ على نطاق واسع. من هُنا فإنّ الاتفاقيّة والتأويلات القانونيّة التي أضفيت عليها توضح أنّ التدمير المتعمّد لجماعة ما قد يحدث – وفعليًا، يميل إلى أن يحدث - عبر طرق عمل مختلفة، يشكّل القتل المباشر لأعضاء الجماعة أحدها.

يؤكّد تعريف الإبادة الجماعيّة في الاتفاقيّة على أهميّة القصديّة، أي تعمُّد إبادة أو تدمير (intent to destroy) الجماعة بوصفها جماعة. من المُتّبع تعريف القصديّة بمُصطلحات قانونيّة تتعلق بعُنصري الأساس الذهني (mens rea)، أي وُجود نيّة لتدمير الجماعة كلّها أو جزءٍ منها؛ والأساس المادّي (actus reus)، أي الأفعال التي تُتخّذ لإخراج النيّة إلى حيّز التنفيذ. لكنّ الإبادة الجماعيّة تتطلّب "نيّة خاصّة" (dolus specialis) [بالانجليزيّة: specific intent] لتدمير الجماعة، كلّها أو جزءٍ منها. ويعتبر أي واحد من الأفعال المعرّفة في الاتفاقيّة كأفعال إباديّة بأنه كذلك فعلًا، فقط إذا جرى بدافع تلك النيّة أو القصد. وكانت المحاكم الدوليّة التي نظرت في أحداث إبادة جماعيّة أو شُبهة ارتكاب إبادة جماعيّة قد أقرّت أنّه يمكن استنتاج توفر نيّة الإبادة ليس من خلال وثائق رسميّة وتصريحات قادة عسكريّين وسياسيّين فقط، وإنّما من نمط مُمارسات الدولة أو القوى التي تنفّذ الجريمة أيضًا، إذا كانت تلك النيّة هي **الاستنتاج المعقول الوحيد** من نمط المُمارسات قيد النظر.

ثمة **فجوة** بُنيويّة بين **النقاش القانونيّ والنقاش التاريخيّ** حول ظاهرة الإبادة الجماعيّة. النقاش القانونيّ يُشتقّ من تعريف ضيّق صيغَ إلى حدّ كبير بدافع **المصالح السياسيّة** للدّول التي شارك ممثّلوها في تشكيله. في المقابل فإنه يستدلّ من المنظور التاريخيّ أنّ التدمير العنيف للجماعات قد يحدث بواسطة **طيف واسع من الطرق**، وهي طرق لا تنسجم في أحيان كثيرة مع التعريف القانونيّ الصّارم. بسبب السقف العالي الذي يضعه التعريف القانونيّ وتأويلاته السّائدة في المحاكم الدوليّة، نشأت حالة تنطوي على تناقض: غالباً ما يتمّ الاعتراف بحُدوث إبادة جماعيّة فقط بعد أن يكون جزء كبير من أعضاء الجماعة الضحيّة قد أبيد ولحقت بها بصفتها هذه أضرار جسيمة لا يمكن إصلاحُها.

تجسّد حالة إسرائيل وقطاع غزّة هذه المشكلة: بينما النقاش القانونيّ حول السؤال "هل ترتكب إسرائيل إبادة جماعيّة في قطاع غزّة" هو نقاش هامّ وحيويّ، ثمة فجوة كبيرة بين المدّة الزمنيّة التي ستنقضي حتى تتوصّل المؤسّسات الرسميّة التي تناقش المسألة إلى قراراتها، وفي مقدّمتها **محكمة العدل الدوليّة**، وبين حقيقة أن المجتمع في قطاع غزة يتعرض في الواقع إلى التدمير، أمام أعيننا. فنتائج ممارسات إسرائيل المتعمّدة تتفاقم بصورة يومية، بينما يقف المجتمع الدولي جانبًا أو يدعم فعليًا جرائم إسرائيل.

يعتمد هذا التقرير التعريف القانونيّ للإبادة الجماعيّة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، لكنه يتبنى إطارًا تحليليًا أوسع يُستَنبَط من تحليل "لِمكين" ومن البحث التاريخي والاجتماعي حول الموضوع ـ من خلال فحص السّيرورة التي أدّت إلى الإبادة الجماعيّة في قطاع غزة والعمليّات الإباديّة الإسرائيليّة في القطاع. يحلّل التقرير الظروف التي سبقت تشرين الأول 2023 وأرست الأسس التي جعلت الإبادة الجماعيّة ممكنة بعد هجوم 7 تشرين الأول الذي شنّته حركة حماس؛ الأسباب التي جعلت من هذا الهجوم حدثًا مُحفِّزا نحو الإبادة الجماعيّة؛ وطيف المُمارسات التي تطبّقها إسرائيل في قطاع غزة

منذ ذلك الحين، والتي تشكل معًا هجومًا منسّقًا يستهدف الأسُس الحيويّة للمجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزة، متقصّدًا تدمير الفلسطينيّين في القطاع كجماعة. كما يفحص التقرير الأشكال التي تتسرّب بها ممارسات الإبادة الجماعيّة تدريجيًّا إلى مناطق أخرى تسيطر عليها إسرائيل وتتحكّم فيها بالفلسطينيّين، ويحذّر من الخطر الذي يهدّد الفلسطينيّين في هذه المناطق، كأفراد وكجماعة.

3.
المنهجية

الهدف من هذا التقرير هو ترسيم الخطوط العريضة للهجوم الذي تشنّه إسرائيل منذ تشرين الأول 2023 ضدّ الفلسطينيّين في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها، مع التركيز على الإبادة الجماعيّة الجارية ضدّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة.

على مدار الأشهُر الـ20 الأخيرة جمعت بتسيلم مُعطيات ومعلومات ووثائق حول آلاف الأحداث التي أسفرت عن قتل وإصابة واقتلاع وتهجير قسريّ وهدم منازل ومبان وبُنى تحتيّة وسلسلة أخرى طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة والضفة الغربيّة (بما فيها شرقيّ القدس) وداخل دولة إسرائيل. بغية التعبير عن حجم الأضرار التي لحقت بالفلسطينيّين، بأشمل قدر ومستوى ممكنين، يشمل هذا التقرير معلومات ومعطيات جُمعت من مصادر خارجيّة أيضًا. ارتأينا أن نعتمد على تلك المصادر لأسباب عدّة، منها صُعوبة توثيق ممارسات إسرائيل في قطاع غزّة، حيث فرضت منذ بدْء العُدوان الحاليّ قيودًا غير مسبوقة على وُصول مختلف المنظمات والمؤسسات الإعلاميّة إلى قطاع غزّة، ضمن سعيها إلى تعميق عزل القطاع عن العالم. باحثو بتسيلم الميدانيّون في قطاع غزّة، الذين تمكّنوا من النجاة منها بعد شهور طويلة من النزوح والعذاب والخطر المُحْدق بحياتهم وحياة أسَرهم، واصلوا تسجيل إفادات مئات الفلسطينيّين سكّان قطاع غزّة، عبر محادثات هاتفيّة ورسائل صوتيّة، في الوقت الذي كان إجراء الاتّصال يشكل تحديًا مستمرًا.

انطلاقًا من التزامنا بالحفاظ على معايير عالية من الموثوقيّة والمصداقيّة، ننوّه أنّ جميع المُعطيات الواردة في هذا التقرير، والتي لم تقم بتسيلم بتقصّيها والتحقّق منها بنفسها مباشرة، قد جُمعت من المصادر التالية: منشورات وتقارير منظمات حقوق إنسان ومنظمات غوث ووكالات هيئة الأمم المتحدة؛ تحقيقات صحفيّة أجرتها هيئات إعلاميّة معروفة وملتزمة بأخلاقيات مهنة الصحافة ومنهجية تقاطع المُعطيات؛ أوراق رأي استشارية قدّمها خبراء دوليّون، كلّ في مجاله؛ ومصادر أوليّة، مثل إفادات الشهود والتوثيق الميدانيّ. إضافة إلى ذلك، استندنا إلى أدبيّات متنوّعة تعمّقت في بحث أحداث إبادة جماعيّة جرت على مرّ التاريخ في مُختلف أنحاء العالم، وعلى مؤلّفات باحثين وثّقوا ظواهر تحدث في ظلّ الحرب المتواصلة في قطاع غزّة ونشروا نتائجها في مجلّات مرموقة. وقد تولت بتسيلم تحليل مُجمل هذه المعلومات، مُعتمدة في ذلك على خبرة سنوات طويلة في مجال جمع المعلومات والتحقّق منها وإجراء أبحاث حول انتهاكات حقوق الإنسان.

في كلّ ما يتعلّق بمُعطيات عن القتلى والجرحى الفلسطينيّين في قطاع غزّة، يستند هذا التقرير إلى منشورات وزارة الصحّة الفلسطينيّة في القطاع. هذه الأرقام، ليس فقط أنّها تُعتبر موثوقة وقد اعتمدها **العديد من المنظمات والباحثين**، بل هي متحفّظة مقارنة بالعدد الفعليّ للقتلى والجرحى ضحايا العُدوان. يعود السّبب في ذلك إلى المنهج الذي تتّبعه وزارة الصحّة في القطاع لدى حساب أعداد الضحايا: بخصوص القتلى، تشمل وزارة الصحّة في قوائمها فقط الجثث التي وصلت إلى غرف الموتى في المستشفيات أو القتلى الذين أبلغ أقاربهم السّلطات عن مقتلهم. نتيجة لذلك، لا تشمل القوائم التي تنشرها وزارة الصحّة القتلى الذين لم يتمّ بعد انتشال جثثهم من تحت أنقاض المباني التي دُمّرت، وكذلك القتلى الذين لم يتبقّ من جثثهم أيّ أثر يُتيح التعرّف عليهم، والقتلى الذين دُفنوا في قُبور مُرتجلة دون تبليغ السّلطات عنهُم، أو عائلات بأكملها قُتلت ولم يبق منها أحد ليبلّغ عن مقتلهم. كذلك الأمر بالنسبة إلى الجرحى، حيث تشمل القوائم فقط الجرحى الذين تمّ نقلهم للعلاج الطبّي في أحد المراكز الطبيّة الرسميّة. نتيجة للتدمير المنهجي لجهاز الصحّة في قطاع غزّة، يتعذّر على الكثير من الجرحى، أو هُم يمتنعون بأنفسهم عن الوُصول إلى المراكز الصحيّة القليلة التي ما زالت تعمل في القطاع وترزح تحت عبء الأعداد الهائلة من القتلى والمرضى والجرحى.

نظرًا للمحدوديّات التي ذكرناها أعلاه، ولأنّ أعداد الحالات هائلة وغير مسبوقة، فإنّ هذا التقرير يعكس بصورة جزئية فقط حجم الأضرار التي لحقت بكلّ واحد من مجالات حياة الفلسطينيّين في مُختلف المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. نحن نعتقد أنّ أعمال توثيق وتقصّي حجم الدّمار الحقيقي الناجم عن العُدوان (المُتواصل أثناء كتابة هذه السّطور) يحتاج إلى سنوات طويلة، بما في ذلك تخمين الأضرار بعيدة المدى - الشخصيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة - التي من المتوقّع أن يكابدها مُستقبلاً الفلسطينيّون الذين يعيشون في المناطق المختلفة.

4.
الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

بعد حوالي عامين على بدء الهجوم الإسرائيلي، أصبح قطاع غزة مُدمَّرًا في معظمه. تشير التقديرات المحدثة، حتى منتصف تموز 2025، إلى مقتل نحو 58,026 إنسانًا، غالبيتهم العظمى من المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال. ويُقدَّر عدد الجرحى بـ 138,520 شخصًا. المستشفيات جميعها مدمَّرة أو تعمل بشكل جزئي فقط، وكذلك حال الجزء الأكبر من البنى التحتية المدنية. يمكن التقدير بأنّ جميع سكان قطاع غزة، وخصوصًا الأطفال الذين يشكلون حوالي نصف تعداد السكان هناك، يعانون اليوم من صدمات جسدية ونفسية بدرجات متفاوتة الخطورة. ومن المتوقع أن يموت كثيرون آخرون أو أن يعانوا من أضرار جسدية ونفسية خطيرة، نتيجة استمرار القتال وتبعات التجويع المتعمَّد الذي تمارسه إسرائيل ضد سكان القطاع ومنع المساعدات الإنسانية عنهم. منذ أن خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار في آذار 2025، **يموت ويصاب** المئات من سكان قطاع غزة يوميًا ـ بالقصف الجوي وإطلاق النار والقصف المدفعي حول "مراكز توزيع المساعدات" ونتيجة سوء التغذية وتزامنه مع الأمراض المنتشرة في قطاع غزة والمياه الملوثة وتدمير البنى التحتية الطبية.

هذا الواقع هو نتيجة مباشرة لسياسة إسرائيل في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023 ولا يمكن تبريره أو تفسيره بأنه محاولة للقضاء على حكم حركة حماس وقدراتها العسكرية في القطاع. تصريحات عدد من صنّاع القرار الإسرائيليين بشأن طبيعة الهجوم على قطاع غزة عبّرت، على امتداد الفترة كلها، عن نوايا إباديّة. وتجسدت هذه النوايا أيضًا في تصريحات عديدة أطلقها قادة عسكريون من مختلف الرّتب العسكرية، جنود في الميدان، خبراء في الشؤون العسكرية والأمنية وإعلاميون ومثقفون إسرائيليون. وعبّرت هذه كلها عن رؤية مشتركة لدى صنّاع القرارات وجزء غير قليل من الجمهور اليهودي ـ الإسرائيلي ترى إنّ جميع، أو معظم، سكان قطاع غزة مسؤولون عن الجرائم التي نّفّذت في 7 تشرين الأول، أو يدعمونها على الأقل. وفقًا لذلك ولموقف كثيرين من صنّاع القرار والعديد من القادة العسكريين والجنود في الميدان، فقد جرت ترجمة التطلع إلى القضاء على حكم حركة حماس وقدراتها العسكرية، إلى جانب الحاجة إلى منع تكرار حدث كالذي وقع في 7 تشرين الأول، إلى هجوم على كامل قطاع غزة وسكانه. وقد أدى التجريد المطلق لسكان قطاع غزة من الصفات الإنسانية إلى **اعتبار حياتهم** حتى الآن في نظر شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي ـ اليهودي عديمة القيمة مقارنة بقيمة هذه الأهداف الوطنية، بل عديمة القيمة بشكل مطلق في بعض الأحيان.

تجسدت هذه التصورات في طبيعة العمل العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة. وشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، القصف المكثف والعشوائيّ للتجمعات السكانية واستخدام تجويع أكثر من مليونيّ إنسان من

سكان قطاع غزة كسلاح في الحرب؛ محاولات التطهير العرقي وجعل التطهير العرقي ضد سكان القطاع أحد **أهداف الحرب الرسمية**؛ التدمير المنهجي للمستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى ـ التي تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي ـ إلى جانب الجزء الأكبر من البنى التحتية المدنية في قطاع غزة؛ القتل على نطاق غير مسبوق للعاملين في المجال الطبي والإغاثي والعناصر المسؤولة عن حفظ النظام المدني والصحفيين. في كل الأحوال، لا يمكن للادعاء الإسرائيلي بوجود مقاتلين من حركة حماس أو فصائل فلسطينية مسلحة أخرى في داخل المؤسسات الطبية والمباني المدنية ـ والذي غالبًا ما يُطرَح دون تقديم إسرائيل أية أدلة عليه ـ تبرير أو تفسير مثل هذا التدمير المنهجي.

الصورة الجليّة التي تبرز من أنماط العمل هذه، والتي سنأتي عليها بالتفصيل لاحقًا، هي صورة هجوم واسع منسَّق ومُتعمَّد على الفلسطينيين سكان قطاع غزة يرمي إلى تدمير المجتمع الفلسطيني في القطاع كمجموعة سكانية. وقد حظيت هذه السياسة، منذ بدايتها في تشرين الأول 2023، بالدعم والشرعية والتطبيع من جانب معظم المجتمع الإسرائيلي- اليهودي، وكذلك من **الجهاز القضائي الإسرائيلي**.

مسألة النية، التي تُشكل أحد مركّبات تعريف الإبادة الجماعيّة، تبرز بشكل قاطع في ضوء عدد من الجوانب: إدراك القيادة الإسرائيلية للنتائج المتوقعة المترتبة عن سياسة استخدام النيران والتجويع التي تم تطبيقها؛ التدمير المنهجي للبنى التحتية المدنية التي تسمح بالحياة؛ القرار بمواصلة الهجوم بل وتصعيده على الرغم من عدد لا يحصى من التحذيرات والإثباتات بشأن عواقبه على السكان المدنيين في قطاع غزة؛ والعديد من تصريحات صنّاع القرار التي أوضحت أن إسرائيل تعمل ضد جميع سكان القطاع.

يَظهَر الفحص القانوني المعمق للشبهات بشأن ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعيّة في تقرير **منظمة العفو الدولية** (أمنستي) الذي نُشر في كانون الأول 2024 بعنوان "You Feel Like You Are Subhuman: Israel's Genocide Against Palestinians in Gaza"، كما في عمل منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" الذي يُنشر هذه الأيام وفي عمل فريق الادعاء من جمهورية جنوب إفريقيا، والذي نُشرت أبرز خلاصاته في وثيقة الادعاء (**وفي الملاحق** الإثباتية التي أُضيفت إليها على مدار أشهر الهجوم) التي قُدمت إلى محكمة العدل الدولية (ICJ)، وكذلك في تقارير **قدمها خبراء من الأمم المتحدة**.

في الوقت الذي تتواصل فيه الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة بكلّ قوّة، من غير الممكن فصلها عن تصعيد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس، وفي داخل إسرائيل نفسها. النظام والجيش اللذان ينفّذان الإبادة الجماعيّة في قطاع غزة هما النظام والجيش ذاتهما اللذان يشنّان، في الوقت نفسه، حملة قصف في مخيمات اللاجئين ويقتلان مئات الفلسطينيين وينفذان سياسة تهجير وسلب غير مسبوقة في جميع

أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس. وهو النظام ذاته الذي ينفذ سياسة مماثلة من التهجير والسلب والإهمال في منطقة النقب أيضًا، وسياسة الترهيب والإسكات ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل الذين يريدون الاحتجاج على ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة، أو مجرد التعبير عن التضامن مع معاناة سكانه. وهو النظام نفسه الذي تتمثل إحدى مهماته الرئيسية في منع تقرير المصير الوطني الفلسطيني وقمع مظاهر الهوية الفلسطينية. يشير هذا كله إلى أن تفاقم العنف الذي تمارسه إسرائيل في قطاع غزة ينتقل إلى مناطق أخرى بصورة تدريجية؛ أنّ القوات الإسرائيلية التي تمارس مثل هذا العنف في منطقة ما تصبح أكثر اعتيادًا وأقل ضبطًا في ممارسة عنف غير مسبوق في مناطق أخرى أيضًا؛ وأنّ المجتمع الذي يُسبغ الشرعية على الإبادة الجماعيّة في قطاع غزة ـ سواء بالمشاركة أو الدعم أو غض الطرف أو الإنكار ـ يميل، بطبيعة الحال، إلى منح شرعية مماثلة للعنف المتصاعد ضد الفلسطينيين جميعًا.

تعالج الصفحات التالية الهجوم الواسع على الفلسطينيين كمجموعة ـ من خلال وصف الممارسات الإبادية الإسرائيلية في قطاع غزة أولًا، لكن أيضًا من خلال وصف تصعيد العنف تجاه الفلسطينيين في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل، مع التركيز على أربعة مجالات أساسية: القتل، التدمير، التهجير والتفكيك الاجتماعي والسياسي والثقافي. ثم يأتي لاحقًا شرح للطريقة التي تعمل بها إسرائيل، في إطار الإبادة الجماعيّة، للمساس بالهوية الفلسطينية من خلال الهجوم على اللاجئين ومكانة اللجوء. ونعرض في الختام المظاهر الرئيسية لمسعى تجريد الفلسطينيين في قطاع غزة من الصفات الإنسانية والتحريض ضدهم.

أ. قتلٌ وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة

قتلٌ وإلحاق أضرارجسديّة ونفسيّة جسيمة في قطاع غزة

بلغ عدد القتلى الذين سقطوا نتيجة مباشرة للهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، حتى تموز 2025، أكثر من 58 ألف إنسان، وذلك وفقًا لبيانات **وزارة الصحة في غزة**. ويدل **توزيع المعيطات** الذي صدرت عن وزارة الصحة في تموز 2025 فإنّ 15% من القتلى هنّ من النساء و29% من الأطفال وقرابة 7% من كبار السنّ. وقدّرت **دراسة نُشرت في شباط 2025**، أنّ متوسط العمر المتوقع للرجال في قطاع غزة قد انخفض، خلال الأشهر الـ 12 الأولى من الهجوم الإسرائيلي، بنحو 51.6% وبلغ 40.5 عامًا ـ أي بخسارة 34.9 عامًا من متوسط العمر المتوقع ما قبل الحرب. أما متوسط العمر المتوقع للنساء في قطاع غزة فانخفض بنحو 38.6% وقُدّر بنحو 47.5 عامًا ـ أي، بخسارة 29.9 سنة من العمر.

تشير جملة من **الدراسات** التي نُشرت خلال العام الماضي إلى أن المعطيات المذكورة أعلاه تشكل **تقديرًا ناقصًا** لعدد القتلى وأن العدد الحقيقي للضحايا الذين أوقعهم الهجوم الإسرائيلي فعليًا هو أعلى من ذلك بكثير، على الأرجح. وإنّ مدة الهجوم واستمراريته والنطاق الهائل لتدمير البنى التحتية وتقييد دخول منظمات الإغاثة والإنقاذ إلى قطاع غزة، ليست سوى جزء من العوامل التي تؤدي إلى جزئية التقدير الذي لا يعكس بشكل كامل حجم الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023.

الغارات الجوية وإخلاء السكان

هذه المعطيات هي نتيجة مباشرة لسياسة إطلاق النار التي تبنتها إسرائيل، والتي تنتهك بشكل منهجي مبادئ أساسية في القانون الدولي، مثل **التمييز والتناسب**، والتي سمحت للجيش بإصابة عدد غير مسبوق من المدنيين غير المشاركين في القتال أثناء مهاجمته أهدافًا حدّدتها إسرائيل بأنها **أهداف عسكرية**. في الهجوم الحالي، تستخدم إسرائيل على نطاق واسع **أدوات تكنولوجية** غير مشروعة لخلق الأهداف وتجريمها وتتيح شن هجمات تستند إلى تقديرات الجنود والقادة العسكريين الثانويين في الميدان. وتسمح هذه الممارسات بزيادة وتيرة الهجمات على حساب اتخاذ تدابير احترازية ترمي إلى تقليل المسّ بالأبرياء.

كانت أوامر الإخلاء التي فرضتها إسرائيل على المدنيين في قطاع غزة، والتي من المفترض وفقًا لقواعد **القانون الدولي الإنساني** أن توفر للسكان إنذارًا مسبقًا قبل القصف أو التوغلات العسكرية ـ كانت، في كثير من الأحيان، **غير واضحة أو مضلِّلة** ولم تُتِح **وقتًا كافيًا للمغادرة**. إضافة إلى ذلك، بعد إبلاغها السكان بضرورة مغادرة منازلهم، قصفت إسرائيل مرارًا وتكرارًا "الممرّات الآمنة" التي كان من المفترض أن ينتقل المُهجَّرون عبرها نحو "المناطق الإنسانية". وقد كشفت **إفادات** أدلى بها سكان من القطاع لبتسيلم **ومقاطع فيديو** نُشرت في وسائل الإعلام العالمية عن مشاهد لجثث ملقاة على جنبات الطرق، يُرجّح أنها تعود لنازحين حاولوا إخلاء منازلهم في الشمال والتوجه إلى "المناطق الإنسانية" في الجنوب.

كانت الظروف المعيشية في **"المناطق الإنسانية"**، التي كان من المفترض **أن تكون آمنة** للمهجرين، ظروفًا مستحيلة كما تعرضت هي الأخرى لقصف **منهجيّ**. تبيّن من تحليل أجرته "هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC) أن هجمات إسرائيل في "المنطقة الإنسانية" في المواصي قد ارتفعت وتيرتها منذ أيار 2024 ـ وهو الشهر الذي طُلب خلاله من المُهجَّرين الانتقال إليها. منذ ذلك الشهر وحتى كانون الثاني 2025، **قُصِفت** تلك المنطقة 97 مرة.

أدلى **محمد غراب** (32 عامًا)، من سكان مدينة غزة والذي نزح إلى منطقة المواصي غربَ خان يونس، بإفادة لبتسيلم وصف فيها هجومًا كان شاهدًا عليه في 13.7.24. **هذا الهجوم**، الذي شمل غارتين متتاليتين، والذي **زعمت إسرائيل** بأنه كان يستهدف محمد الضيف، رئيس الجناح العسكري لحركة حماس، وقياديًا كبيرًا آخر في الجناح العسكري، كان الهجوم الأكثر دموية على "المنطقة الإنسانية" في المواصي خلال تلك الأشهر. فقد قُتل وجُرح عدد كبير بعد القصف الأول، وبعد وصول قوات الإنقاذ ومدنيين إلى الموقع في محاولة لإنقاذ الجرحى، قصف سلاح الجو المكانَ مرة أخرى. في الإجمال قُتل خلال الغارتين 90 شخصًا وجُرح 300 آخرون.

> **"فجأة، تشكّل حزام ناريّ مهول [...] تغطت السماء بالغيوم والغبار والتراب بالكامل. بدأ الناس يتراكضون في كل الاتجاهات. [...] بدأنا بانتشال المصابين قدر مستطاعنا. تقطعت أيدي بعضهم وأرجل بعض آخر. [...]. بعض المصابين الذين انتشلناهم، ماتوا بين أيدينا. عندما دخلنا لتفقّد الخيام التي بقيت في المكان، رأينا أنها مليئة بالجثث، معظمها لنساء وأطفال. ما رأيناه في ذلك اليوم في تلك الساعة، كان تجسيدًا للجنون. شيء لا يمكن استيعابه. كان الأمر كما لو أن أجزاءً من الجحيم تتساقط علينا على الأرض. لا يمكن الوصف حقًا، لأن اللغة تعجز عن الكلام ولن تستوعب الفظائع التي شهدناها. ما أصفه هنا هو مجرد جزء صغير من الفظائع الي حدثت. [...] منذ ذلك اليوم وأنا خائف كل الوقت. أتوقع في كل لحظة أن يقصفوا خيامنا، أن يقصفوني أنا وعائلتي".**

في حوادث مختلفة، تم الإبلاغ عن حرائق انتشرت في مجمعات خيام المُهجَّرين نتيجة للقصف المكثف والعنيف. في العديد من الحالات **التي تم توثيقها**، **احترق الناس حتى الموت**. **أحمد الدلو** (44 عامًا)، من سكان مدينة غزة، وصف غارة شنّها سلاح الجو على مخيم المُهجَّرين الذي كانت تقيم فيه عائلته في تشرين الأول 2024. نتيجة للنيران الذي اندلعت في الخيمة، احترق ابنه شعبان (20 عامًا) حتى الموت أمام عينيه:

> **"عندما عدت إلى مدخل الخيمة، سمعت صوتًا قويًا لطائرة بدون طيار تحلق في السماء فوقنا. صوتها القوي أخافني جدًا وأصبحت قلقًا ومتوترًا. طلبت من الله أن يحمينا ودعَوْت ألّا يحدث لنا أي مكروه، لكنني تساءلت من منّا سيموت الليلة. فجأة، سقطت كرة من النار على الخيمة وأصابت أطفالي. نظرتُ إليهم فرأيت أنهم لا يتحركون، وخلال لحظة واحدة قررت أن أدخل لأنقذهم. أعتقد أن غريزة الأبوّة دفعتني إلى فعل ذلك. ألقيتُ بنفسي في النار وتمكنتُ من إخراج عبد الرحمن ورهف وفرح وزوجتي التي كانت نائمة بجانبها. رأيتُ النار تحرق جسد شعبان، الذي كان نائمًا على كرسي خشبيّ ملاصقًا للنقطة التي قُصفت مباشرة. رأيتُ وجهه يذوب من اللهب. كان مشهدًا مروّعًا. في تلك اللحظات وصلتُ إلى ذروة الهزيمة والانكسار. قلتُ له 'سامحني يا ابني الغالي، لكنني لا أستطيع مساعدتك'".**

بعد أن خرقت وقف إطلاق النار في آذار 2025، عادت إسرائيل إلى نمط الهجمات العدوانية والعشوائية في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك "المناطق الإنسانية" والمناطق الأخرى التي يتركز فيها عشرات الآلاف من المُهجَّرين المعدَمين. حتى يوم 14 تموز 2025، **أعلنت** وزارة الصحة في غزة عن أكثر من 7,450 قتيلًا وأكثر من 26 ألف جريح منذ خرق وقف إطلاق النار.

تعليمات إطلاق النار ومناطق الإبادة

لم يتم تنفيذ القتل الجماعي في قطاع غزة من خلال إلقاء قنابل ثقيلة من طائرات بعيدة فحسب، بل أيضًا من خلال إطلاق النار بشكل متساهل، ومُتعمَّد أحيانًا، من قبل جنود في الميدان. وقد **كشفت إفادات أدلى بها جنود** أنه خلال أشهر القتال، حدّدت قوات الجيش في قطاع غزة "مناطق إبادة" - وهي مناطق ذات حدود اعتباطية، تكون غير واضحة حتى للجنود أنفسهم في بعض الأحيان - سُمح فيها بفتح النار على أي شخص يُشاهَد في المنطقة. على مدار أشهر الهجوم، **تحدث جنود وضبّاط** خدموا في مناطق مختلفة من القطاع عن الغياب التام لأوامر إطلاق النار أو عن أوامر تتحدد وتصدر وفقًا لتقديرات القادة في الميدان أو أوامر تستند إلى **معايير تعسفية**. حالات مثل **قتْل 15 مسعفًا** في نيسان 2025 أو الحادث الذي قُتل فيه **ثلاثة مخطوفين إسرائيليين** تمكنوا من الفرار من خاطفيهم في كانون الأول 2023 وأُطلق جنود النار عليهم فقتلوهم رغم أنهم كانوا يحملون راية بيضاء، تقدم دليلاً على توسيع أوامر إطلاق النار، إن لم يكن على التخلي الفعلي التام عن القواعد التي تفرض قيودًا على إطلاق النار أيضًا. تُضاف إلى ذلك **تصريحات** صدرت عن قادة عسكريين حول القتل العشوائي **وإفادات** أدلى بها أطباء تطوعوا في قطاع غزة وقدموا **أدلة مُصوَّرة** على قتل الأطفال المتعمد بنيران القنّاصة.

الجرحى وغياب العلاج الطبي

خلّف الهجوم الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة مئات الآلاف من الأشخاص الذين يعانون من إصابات جسدية ونفسية خطيرة، سوف يتحملون عواقبها لسنوات عديدة قادمة. حتى 14 تموز 2025، **أصيب** 138,520 شخصًا جرّاء الهجوم الإسرائيلي. يعاني **رُبعهم تقريبًا** من إصابات تغيّر مجريات حياتهم وتتطلب خدمات إعادة تأهيل فورية وطويلة الأمد، من بينها بتر الأطراف، إصابات في العمود الفقري، إصابات دماغية رضّيّة وحروق خطيرة. تستند المعطيات إلى سجلات وزارة الصحة في غزة وهي تتطرق فقط إلى الجرحى الذين توجهوا لتلقي العلاج في المراكز الطبية الرسمية. بسبب العبء الهائل الذي يكابده النظام الصحي في قطاع غزة والظروف القاسية في المستشفيات، يتجنّب العديد من الجرحى الوصول إلى المراكز الطبية في الحالات غير المستعجلة. وعليه وعلى غرار أعداد القتلى، يبدو أن المعطيات الرسمية حول الجرحى هي أقل من العدد الفعلي.

وفقًا لمعطيات قدمتها وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة لجمعية "أطباء لحقوق الإنسان"، منذ تشرين الأول 2023، اضطر أكثر من 4,700 شخص في القطاع للخضوع إلى عمليات لبتر أطراف، من ضمنهم أكثر من 940 طفلاً وحوالي 370 امرأة. ويتضح، من محادثات أجراها طاقم جمعية "أطباء لحقوق الإنسان" مع أطباء في القطاع ومن معلومات نشرتها منظمة "أطباء بلا حدود" (MSF)، أن هنالك نقصًا حادًا في مسكنات الأوجاع مما يؤدي إلى إجراء عمليات بتر أطراف بدون تخدير، بما في ذلك في حالات الأطفال. وروى الأطباء أيضًا عن عمليات بتر أطراف أُجريت **في ظروف** غير صحية، بدون معدّات مناسبة لإجراء العمليات الجراحية، بل وخارج المستشفيات في بعض الحالات. في الحالات التي لم يكن من الممكن فيها الحصول على أدوية أساسية، مثل المضادات الحيوية، اضطر الأطباء إلى بتر أطراف المرضى لإنقاذ حياتهم، بينما كان من الممكن تجنب البتر في الظروف العادية.

وفقًا لمعطيات حصلت عليها بتسيلم من منظمة الصحة العالمية (WHO) في شهر أيار 2025، بقي عشرات الآلاف من الجرحى ومبتوري الأطراف دون علاج مناسب. وقد غادر الكثيرون منهم المستشفيات ليعودوا إلى الحياة في ظروف مستحيلة في الخيام أو المباني المدمرة أو الملاجئ المؤقتة ـ دون توفر إمكانية الحصول على المياه والكهرباء والأدوية بشكل كافٍ، ودون مرافقة عائلية في كثير من الأحيان. تزيد هذه الظروف من سوء حالتهم وتؤدي إلى مضاعفات طبية لا يمكن إصلاحها. في أيار 2024، **حذرت** لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أن الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة "معرضون لدرجة أعلى من خطر الموت، للإصابة بجراح أو بإعاقات أخرى" بسبب استمرار الهجوم الإسرائيلي.

أحمد الغلبان (16 عامًا)، من بيت لاهيا، روى في إفادته لبتسيلم كيف فقد شقيقه التوأم وعمَّه وكلتا ساقيه واثنين من أصابعه جرّاء قصف في 22.3.25:

> **قبل الإصابة كنت لاعب جمباز محترفًا، تنافست مع أخي التوأم محمد في مسابقات وفعاليات. كنا من المتفوقين في شمال القطاع. لكن الاحتلال سلبني كل شيء: أخي التوأم وساقَيّ والقدرة على فعل أي شيء. نفسي محطمة. [...] ما زلت أتلقى العلاج في المستشفى لكن من الصعب جدًا الوصول إلى هناك بسبب الأنقاض والحجارة في الشوارع. يحاول أبي الحصول لي على مسكنات للألم من الصيدلية، لكنها باهظة الثمن. لا تتوفر في المستشفى مراهم ولا ضمادات، بل نحن نشتري كل شيء بأنفسنا. أعاني كثيرًا من آلام شديدة وحالتي النفسية صعبة. فقدت الكثير من وزني بسبب الجوع - لا لحوم ولا خضروات ولا فواكه. يوجد عدس وحمص فقط.**

الوفيات غير المباشرة

على مدار أشهر القتال، نُشرت **تقديرات مختلفة** لمعدل "الوفيات غير المباشرة" التي وقعت أو التي لم تقع بعد لكن ليس بالإمكان منعها. تتراوح التقديرات بين آلاف وعشرات آلاف الوفيات تُضاف إلى عدد الوفيات المباشرة جراء الهجوم الإسرائيلي. على الرغم من الاختلافات في الدراسات المختلفة، والنابعة من عدم القدرة على حصر نطاق هذه الظاهرة في ظروف الحرب المستمرة، هنالك إجماع بين الباحثين على أن المعطيات الرسمية التي تنشرها وزارة الصحة في غزة تعكس تقديرًا منقوصًا بشكل كبير لعدد الضحايا.

العوامل الرئيسية للوفيات غير المباشرة هي الإصابات والأمراض المُعدية وسوء التغذية ووفيات الأمهات والمواليد ومضاعفات الأمراض المزمنة التي لا تتم معالجتها. كل هذه هي نتيجة مباشرة لتدمير ظروف الحياة في القطاع والقيود التي تفرضها إسرائيل على إدخال المساعدات الإنسانية وعلى الجهاز الصحي الذي لا يستطيع مواكبة تدفق الجرحى الذين يتوافدون إلى المستشفيات. ويحذر **الخبراء** من ازدياد أعداد الوفيات غير المباشرة طالما استمر الهجوم الإسرائيلي، ومعه تجويع سكان القطاع.

نشر حوالي 100 من الأمريكيين العاملين في المجال الطبي، في بداية تشرين الأول 2024، بعد تطوعهم في قطاع غزة، **رسالة** أفادوا فيها بأن كل شخص قابلوه في قطاع غزة تقريبًا كان مريضًا أو مصابًا وأن كل طفل تقريبًا دون سن الخامسة كان يعاني من السعال والإسهال. كما شهدوا أيضًا بأن العديد من العمليات الجراحية التي أجروها أدت إلى التهابات نتيجة اجتماع سوء التغذية مع الظروف الصحية السيئة ونقص الأدوية. ووصف العاملون في المجال الطبي كيف أدى سوء التغذية والنقص الحاد في مياه الشرب النظيفة إلى ازدياد حالات الأطفال الذين يولدون بأوزان منخفضة والمسّ بقدرة الأمهات على إرضاع أطفالهن، مما أدى إلى وفاتهم بعد الولادة في كثير من الحالات. ووصفوا كيف أن النساء الحوامل والأجنّة، الذين كانوا سينجون في ظروف أخرى، ماتوا نتيجة التدمير الواسع للنظام الصحي. ووصف طبيب تطوع في مستشفى ناصر **النقص في حليب الأطفال** الصناعي كمُسبِّب إضافي لوفاة الأطفال حديثي الولادة. وفي تموز 2024، **أفاد** خبراء في صحة الأم بأنّ زيادة بنسبة 300% على الأقل قد طرأت في معدلات الإجهاض في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023. وفقًا **لتقدير** صدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في أيار 2025، تُصنَّف واحدة من كل ثلاث حالات حمل في قطاع غزة بأنها حمل عالي الخطورة، وواحد من كل خمسة مواليد يولَد خديجًا أو بوزن منخفض في حين أن الرعاية اللازمة لهذه الحالات تكاد تكون معدومة في جميع أنحاء القطاع.

الصدمة - الضرر النفسي

بالإضافة إلى الإصابات والإعاقات الجسمانية الخاصة بهم أو بأقاربهم، واجه سكان قطاع غزة طوال أشهر الهجوم أيضًا العديد من الأحداث الصادمة، بكل ما يترتب عليها من آثار نفسية طويلة الأمد ومن غير الممكن قياسها كميًا. ويتضح من الإفادات التي جمعتها بتسيلم أنه في واقع الموت الحاضر في كل مكان والتهجير الذي لا يتوقف والصراع الدائم مع الجوع والأمراض، يعاني الكثيرون من ضائقة نفسية بعد أن كانوا شهودًا على أحداث قاسية، بما فيها موت أحبائهم بصورة عنيفة.

هكذا، على سبيل المثال، وصفت **رجاء الهريبطي** (35 عامًا) دهسَ دبابة للجيش كلًا من زوجها أكرم (39 عامًا) وابنيها محمد (14 عامًا) وأحمد (11 عامًا) حتى الموت في مخيم المُهجَّرين الذي كانوا يقيمون فيه معًا في رفح، بعد قصف المخيم من الجو خلال تلك الليلة:

> **"خلال ساعات الليل كان أولادي خائفين جدًا. سألتُ ابني أحمد إن كان خائفًا فقال لي لا، لكنني رأيته يرتجف من الخوف. وعدتُه بأننا سنهرب من هناك وأعددنا رايات بيضاء للطريق. [...] فجأة رأيت دبابة تندفع نحونا وتدهس في طريقها خيمة جيراني [...] ألقى زوجي بنفسه على أبنائي، محمد (14 عامًا) وأحمد (11 عامًا) وإبراهيم (6 أعوام)، ليحميهم بينما أمسكت أنا بابنتي سناء(3 أعوام) من كتفها، رفعتها وهربت من الخيمة. تمكنّا من الابتعاد حوالي متر ونصف المتر عن زوجي وأبنائي قبل أن تدهسهم الدبابة أمام أعيننا. أمسكت بيد ابنتي، رفعتها وتوسلت إلى الجيش ألا يدهسنا نحن أيضًا، لكن الدبابة صدمتنا نحن أيضًا وسقطنا على الأرض. رفعت رأسي ويدي وكنت متأكدة أنني أحتضر. لم أستطع سماع محمد، لكنني تمكنت من رؤية أحمد، الذي كان ظهره مليئًا بالدماء، وزوجي، الذي كان ينزف من كل جسده باستثناء وجهه. كانت يده اليسرى مقطوعة. قال لي: 'رجاء، حبيبتي، سامحيني'. أجبته: 'أنا أسامحك يا أكرم'".**

منذ تشرين الأول 2023، سُجلت زيادة كبيرة في نسبة الذين يعانون من الأمراض النفسية، وخاصة الاضطرابات المتعلقة بالصدمة والاكتئاب والقلق. ويشار إلى أن الحديث هنا يجري عن سكان كانوا يعانون من قبل من نسبة مرتفعة من الأمراض النفسية بسبب الحياة تحت الاحتلال والحصار والعنف العسكري. وفقًا **لدراسة نشرتها** منظمة "أطباء بلا حدود" في كانون الأول 2024، يحتاج ما يقرب من 1.2 مليون طفل في قطاع غزة أي تقريبًا جميع أطفال القطاع إلى دعم نفسي واجتماعي- نفسي بسبب أعراض الاكتئاب والقلق والميول الانتحارية وغيرها. ووجدت **دراسة أخرى** نشرت في كانون الأول 2024 أن 96% من الأطفال في قطاع غزة يشعرون بأن موتهم قريب وأن نصفهم تقريبًا عبّروا عن رغبة في الموت نتيجة الصدمة التي تعرضوا لها.

بعد مكوثها في المستشفى لبضعة أسابيع، انتقلت رجاء الهربيطي مع ولديها سناء وإبراهيم اللذين نجيا من حادثة الدهس التي قُتل فيها والدهما وشقيقاهما، إلى العيش في خيمة في مخيم المُهجَّرين في المواصي. في إفادتها، وصفت صعوبة العيش في ظل الصدمة والفقدان الذي عانوا منه:

> **"تجد سناء صعوبة في المشي، وأنا أمشي بمساعدة عكازين. لا أعرف شيئًا عن مصير زوجي وأبنيّ. كل ما أعرفه هو أن أحدًا لم يتمكن من الوصول إليهم أو إلى جثثهم، ولو لمجرد دفنهم فقط. [...] أنا منهكة جدًا، جسديًا ونفسيًا. لا أستطيع أن أستوعب أن الدبابات دهست عائلتي أمام عينيّ. يتذكر إبراهيم باستمرار اللحظة التي دهست فيها الدبابة والده وشقيقيه. يكرر وصف كيف قُطع رأس محمد وكيف نزف أحمد كثيرًا. أصبح عدوانيًا ويضرب الأطفال من حوله. يصرخ كثيرًا ويعاني من كوابيس ليلية ويتبول في سرواله. في كل مرة تسمع فيها سناء صوتًا عاليًا، تخاف بشدة وتضع يديها على أذنيها وتقول: 'دبابة'. تعاني هي أيضًا من التبول اللاإرادي. أشعر بأننا نعيش في فيلم رعب".**

قتل وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة في الضفة الغربية

الغارات الجوية في الضفة الغربية

في موازاة ما يجري في قطاع غزة، أصبحت **الغارات الجوية** تجري بوتيرة عالية أيضًا في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية، وهي من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان في الضفة. وفقًا **لمتابعة وتوثيق بتسيلم**، بين تشرين الأول 2023 ومنتصف تموز 2025، قُتل 263 شخصًا في غارات جوية شنها الجيش الإسرائيلي، من بينهم 44 قاصرًا على الأقل. للمقارنة، على مدار أكثر من 18 عامًا، بين 2005 وبداية تشرين الأول 2023، قُتل 14 شخصًا "فقط" في غارات جوية في الضفة الغربية.

مِثال على النتائج القاتلة لهذه الغارات ظهر خلال **مداهمة بلدة طمون** في شمال الضفة الغربية في كانون الثاني 2025. فقد أطلقت طائرة إسرائيلية صاروخًا أدى إلى قتل ثلاثة أفراد من عائلة واحدة، اثنان منهم أطفال، بالقرب من منزلهم: آدم بشارات (23 عامًا) وحمزة بشارات (10 أعوام) ورضا بشارات (8 أعوام). ادعى **تحقيق نشره الجيش** بأنه بناء على معلومات استخبارية، تم تحديد أن الشاب والطفلين كانوا يزرعون عبوات ناسفة، لكن بعد الحادثة لم يتم العثور على أي عبوات ناسفة في المكان.

فداء بشارات (41 عامًا) أم لخمسة، بينهم رضا (8 سنوات) الذي قُتل، روت في إفادتها:

> **"واصلت احتضان ابني، لكنني كنت أعرف أنه مات. بعد فترة وجيزة، أحضر الجنود بطانيات من منزل عبلة وغطوا القتلى الثلاثة. لم يحاولوا تقديم الإسعافات الأولية لهم أو حتى فحصهم، كان من الواضح أنهم ماتوا. أخذوهم على نقالات وغادروا المكان. [...] كان رضا ابننا الوحيد. وُلد بعد أربع بنات. كان أمير الصف والابن المدلل. كان يريد دائمًا أن نزور القدس، لكن بسبب الوضع لم نتمكن من ذلك. كان يقول لي: 'سأشتري سيارة وآخذك إلى القدس وأشتري لك كل ما تريدين'. كان قريبًا جدًا مني وكان يقبل يدي ورأسي دائمًا. رغم أنه كان صغيرًا جدًا، إلا أن تفكيره كان أكثر نضجًا من أصدقائه. كنت أشعر بأنه صديقي. كل يوم أشعر بأنه يبتعد عني أكثر فأكثر".**

سياسة إطلاق النار

إضافة إلى الغارات الجوية، يطبق الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية سياسة إطلاق نار أكثر فتكًا من أي وقت مضى. وفقًا لمعطيات بتسيلم، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الهجوم الإسرائيلي **قُتل** بنيران الجيش في الضفة الغربية 118 شخصًا، من بينهم 81 لم يكونوا يشكلون أي خطر على أي شخص. منذ بدء الهجوم ف حتى 12 تموز 2025، بلغ عدد القتلى بنيران القوات الإسرائيلية نحو 926 شخصًا 195 منهم كانوا **قاصرين**.

في شباط 2025، **أفاد تحقيق لصحيفة "هآرتس"** بأنه في إطار عملية "الجدار الحديدي"، التي أطلقها الجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية في كانون الثاني 2024، سمح قائد المنطقة العسكرية الوسطى، "آفي بلوط"، لجنوده بإطلاق النار بهدف القتل على أي شخص "يعبث بالأرض"، لأن ذلك يثير شبهات بزرع عبوة ناسفة. ودلّت **إفادات جنود** على أن إجراءً مماثلاً يُطبَّق منذ تشرين الأول 2023 في قطاع غزة. أدت سياسة إطلاق النار المتساهلة هذه، من بين أمور أخرى، إلى **مقتل سندس شلبي** (20 عامًا) من مخيم نور شمس، والتي كانت حاملًا في الشهر الثامن. كما وجدت "مناطق الإبادة" طريقها إلى الضفة الغربية أيضًا، كجزء من اتجاه "غَزْوَنة" أساليب القتال. وشهد جنود أجريت معهم مقابلات في صحيفة "هآرتس" حول توجيه عسكري أصدره قائد "فرقة يهودا والسامرة"، العميد "ياكي دولف"، سمح لهم بإطلاق النار الحي على أي مركبة قادمة من "منطقة قتال" باتجاه حاجز للجيش، بهدف إيقاف السائق قبل وصوله إلى نقطة التفتيش.

مليشيات يهودية في الضفة الغربية

لا يتجلى تصاعد العنف الإسرائيلي في الضفة الغربية في أعمال الجيش الإسرائيلي فحسب، بل في هجمات المستوطنين أيضًا. وفي كثير من الحالات، يصعب التمييز بين الطرفين: كجزء من التحضيرات لشن الهجوم في قطاع غزة والضفة الغربية، **جنّد وسلّح** الجيش الإسرائيلي آلاف المستوطنين في "كتائب الحماية الموضعية" المتمركزة في جميع أنحاء الضفة الغربية بغية حماية المستوطنات الإسرائيلية. وقد ازداد عدد المستوطنين الذين يخدمون في تلك الكتائب بخمسة أضعاف. وتراكمت منذ ذلك الحين إفادات عديدة عن مستوطنين في هذه الكتائب يهاجمون الفلسطينيين ويهددونهم. وينضم إلى هؤلاء آلاف المستوطنين الآخرين الذين تم تجنيدهم في "فرق التأهب" في المستوطنات وكانوا متورطين أيضًا في إيذاء الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، وبعد 7 تشرين الأول مباشرة، **وزعت وزارة الأمن القومي**، برئاسة الوزير "إيتمار بن غفير"، آلاف قطع الأسلحة على المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية ومئات قطع الأسلحة الإضافية **تم شراؤها وتوزيعها من قبل المجالس الإقليمية**، بما في ذلك بنادق للقناصة. إلى جانب ذلك، **تضمنت الاتفاقيات الائتلافية** تخصيص عشرات ملايين الشواكل لشراء معدات للمراقبة، للدوريات و"للدفاع" عن البؤر الاستيطانية في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

كثرة الأسلحة في أيدي المستوطنين والدعم الذي يحظون به من الحكومة وسلطات إنفاذ القانون؛ إلى جانب تصاعد عمليات تجريد الفلسطينيين من الصفات الإنسانية واللامبالاة تجاه إلحاق الأذى بهم؛ وحرف انتباه المجتمع الدولي عن أراضي الضفة الغربية إلى ما يحدث في قطاع غزة ـ هذه كلها أدت إلى زيادة غير مسبوقة في نطاق العنف وحجم الاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون يوميًا ضد الفلسطينيين، والذين يحضرون وهم مسلحون ومجهزون بمعدات عسكرية كاملة في كثير من الحالات. تشمل هذه الاعتداءات، من بين أمور أخرى، إحراق الممتلكات والسرقات واقتحام المنازل الخاصة والاستيلاء عليها وتهديد السكان بالأسلحة والضرب والتهديدات وغيرها. وفقًا **لمتابعة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية** (OCHA)، بين 7 تشرين الأول 2023 ونهاية حزيران 2025، وقعت 2,617 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون تضرر فيها سكان فلسطينيون و/أو لحقت أضرار بممتلكاتهم. وفقًا **لمتابعة بتسيلم**، بين 7 تشرين الأول 2023 حتى 12 تموز 2025، قُتل 26 فلسطينيًا وأصيب العشرات بأيدي مستوطنين إسرائيليين أو بأيدي "جهة إسرائيلية غير معروفة" وأصيب غيرهم العشرات.

وضع نفسي خطير

عمليات القصف والمداهمة في شمال الضفة، النشاط العسكري المكثف الذي غالبًا ما يكون مصحوبًا بإطلاق نيران حيّة والتهديد المستمر بعنف المستوطنين والجيش - خاصة في مناطق C وفي القرى

الفلسطينية - جعلت حياة السكان هشة للغاية. في آذار 2025، **تحدثت** منظمة "أطباء بلا حدود" عن أزمة نفسية متفاقمة بين عشرات الآلاف من المُهجَّرين من شمال الضفة، إذ يعاني الكثير منهم من الكرب والقلق والاكتئاب على خلفية ظروف وُصفت بأنها "غير مستقرة بدرجة متطرفة"، دون مأوى مناسب وخدمات أساسية وإمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية. وفي **إصدار آخر**، أشارت المنظمة إلى زيادة بنسبة 91% في عدد المحتاجين إلى الرعاية النفسية الأولية بين سكان مناطق C خلال الشهر الذي تلا 7 تشرين الأول مقارنة بالشهر الذي سبقه، وذلك أيضًا بسبب الازدياد الحاد في عنف المستوطنين والجيش. وقد أضيف إلى هذا العنف لاحقًا سلسلة من محاولات المستوطنين لنشر الرعب بين سكان الضفة الفلسطينيين، من بينها **لوحة إعلانية** وضعوها في قلب الضفة الغربية تحمل عبارة "لا مستقبل في فلسطين" باللغة العربية و**رسائل تهديد** نشروها في مجموعات فلسطينية.

في 31.7.24 اقتحم جنود منزل **هالة رجبي** (50 عامًا)، أم لتسعة من وسط مدينة الخليل، واعتدوا عليها وعلى أولادها. فقد ابنها محمد (14 عامًا) وعيه نتيجة للاعتداء. في الإفادة التي أدلت بها لبتسيلم، وصفت الآثار النفسية التي خلفتها الحادثة على أفراد عائلتها:

> **"حاولت ابنتي إبعاد الجنديين عن إخوتها، فبدأوا بضربنا كلتانا ببنادقهم ودفعونا إلى خارج الغرفة وأقفلوها بالمفتاح من الداخل. من خلال الباب، سمعت الجنود يواصلون الاعتداء عليهم. طرقت الباب وأنا أبكي وأصرخ [...] دفع ابني الأكبر الجنود عنه وتمكن من الوصول إلى الغرفة التي كنت فيها. تمكن من رفع شقيقه محمد والخروج بسرعة من المنزل على الرغم من أن الجنود حاولوا منعه من ذلك. ابني الثاني، الذي كان في الغرفة مع محمد، حاول اللحاق به لكنه أغمي عليه وسقط على الدرج المؤدي إلى الشارع. حمله شبان وأخذوه إلى سيارة خاصة، أدخل إليها ابني الأكبر محمد أيضًا، وسافروا إلى المستشفى. حاولت اللحاق بهم لكن الجنود منعوني وألقوا قنبلة صوت باتجاه باب المنزل. [...] يعاني محمد منذ الاعتداء من آلام في الخصيتين وقلق ويجد صعوبة في النوم. يخبرني بأنه يعاني من كوابيس يطارده فيها الجنود ويضربونه [...] لم أتعافَ تمامًا منذ ذلك الحين. من الصعب جدًا الوقوف عاجزًا وسماع الجنود يضربون أولادك، داخل منزلك".**

قتل وإلحاق أضرار جسديّة ونفسيّة جسيمة في داخل إسرائيل

الإجرام

أدى الهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين إلى تصاعد التحريض وتسريع عملية تجريد الجماعة الفلسطينية ككل من الإنسانية. أتاحت هذه العمليات، التي حدثت على خلفية تمييز مؤسساتي ممتد

منذ سنوات عديدة، تعميق الإهمال تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بما في ذلك انعدام معالجة آفة انتشار الأسلحة غير القانونية ومنظمات الإجرام التي ترسخت في بعض البلدات العربية. خلال العامين الماضيين، سُجل رقم قياسي في عدد الفلسطينيين مواطني إسرائيل الذين قُتلوا في ظروف تتعلق بالإجرام، حيث **تضاعف مرّتين** تقريبًا عدد الضحايا بين عامي 2021 و2024. في عام 2024 وحده، **قُتل 230 شخصًا**، غالبيتهم العظمى ضحايا الإجرام المستشري وانتشار الأسلحة غير القانونية بشكل واسع.

هذا الإهمال المتعمد **أصبح السياسة** الفعلية منذ تولي "إيتمار بن غفير" منصب وزير الأمن القومي. ويتضح من **دراسة** أجرتها هيئة الطوارئ لمكافحة الجريمة والعنف في العام 2024، أن 87% من الفلسطينيين مواطني إسرائيل يعرفون شخصًا أصيب أو قُتل من العنف أو الجريمة وأفاد 82% بأنهم لا يشعرون بالأمان للتجول في بلداتهم، كما أفاد 80% منهم أيضًا بأنهم يخشون التوجه إلى الشرطة الإسرائيلية وتقديم شكاوى ضد أعضاء منظمات الإجرام الناشطة في مناطقهم. هذا الخوف مبني على عجز الشرطة في التعامل مع منظمات الإجرامية، حيث قامت الشرطة بكشف الجناة في حوالي 15% فقط من حالات القتل في البلدات العربية خلال العام 2024. الرسالة التي تبثّها الشرطة الإسرائيلية، كما لخّصتها الدراسة، هي أن "دم مواطني المجتمع العربي مستباح والنظام لا يوفر لهم الحماية التي يستحقها كل مواطن في الدولة".

ب.تدمير ظروف الحياة

تدمير ظروف الحياة في قطاع غزة

التجويع وتدمير البنى التحتية الغذائية

حتى بدء الهجوم الإسرائيلي الحالي، كان حوالي 64% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وحوالي 80% منهم كانوا بحاجة إلى نوع ما من المساعدات الإنسانية. فور بدء الهجوم على قطاع غزة، فرضت إسرائيل حصارًا شاملاً على القطاع، مما أدى على الفور **إلى نقص متزايد** في المنتجات الغذائية. وفقًا **لمنظمة "برنامج الأغذية العالمي"**، منذ تشرين الأول 2023 وحتى 10 آب 2024، دخل إلى قطاع غزة يوميًا ما معدّله 118 شاحنة من المساعدات الإنسانية و37 شاحنة محمّلة ببضائع تجارية. عدد الشاحنات أقل بكثير مما قدّرته برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمات أخرى كعددٍ ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع. في أيلول 2024، نشرت 15 منظمة إغاثة

تحليلًا أظهر أن إسرائيل **منعت** 83% من المساعدات الغذائية للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن إسرائيل **هاجمت** قوافل المساعدات الإنسانية و**أفراد الشرطة الفلسطينية** الذين كان تأمينها وحمايتها ضمن مسؤولياتهم. أدى هذا النقص إلى **ارتفاع حاد في الأسعار** في جميع أنحاء القطاع، مما زاد صعوبة الحصول على الغذاء لدى غالبية السكان أكثر فأكثر.

بالإضافة إلى منع المساعدات القادمة من الخارج، دمرت إسرائيل بشكل منهجي أجزاء كبيرة من البنية التحتية التي تتيح الإنتاج المحلي للغذاء في القطاع. هكذا على سبيل المثال **قصفت** إسرائيل في تشرين الثاني 2023 مطحنة القمح الوحيدة العاملة في غزة. من أصل حوالي 130 مخبزًا كان يعمل في قطاع غزة قبل الحرب، لم يبق منها في كانون الثاني 2024 سوى **15 مخبزًا فقط**. ولم يكن يعمل في شمال القطاع أي مخبز. في نيسان 2025، أعلن برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة أن المخبز الأخير الذي كان يتولى دعمه قد توقف عن العمل بسبب النقص في القمح والوقود. وبقي هذا الوضع على حاله حتى بداية تموز 2025. وقد نفق **حوالي 95% من الأبقار** وأكثر من نصف قطعان الأغنام والماعز في القطاع حتى كانون الأول 2024. كما دمر الهجوم الإسرائيلي، بالكامل تقريبًا، **قطاع صيد الأسماك** في قطاع غزة، والذي كان أحد أهم مصادر الأمن الغذائي لسكان القطاع. بالمثل ألحقت إسرائيل أضرارًا واسعة النطاق بالمحاصيل الزراعية في القطاع. حتى **نيسان 2025**، تضررت أكثر من 80% من الأراضي الزراعية وحوالي 70% من الدفيئات الزراعية وحوالي 80% من الآبار المستخدَمة للزراعة في القطاع. وحتى تشرين الأول 2023، كان **-20 30% من استهلاك الغذاء** بين سكان قطاع غزة يعتمد على الإنتاج الزراعي في نطاقه. وعليه لم يؤدِّ الهجوم الإسرائيلي إلى **انهيار** مصادر الغذاء المتاحة في قطاع غزة حاليًا فقط، بل تسبب أيضًا بأضرار جسيمة وبعيدة المدى ستكون لها انعكاسات على قدرة السكان على إنتاج الغذاء في المستقبل.

استخدام التجويع كسلاح في الحرب

في كانون الثاني 2024 **جزم** خبراء من الأمم المتحدة بأنه **ليست هنالك سابقة لتجويع سريع وواسع النطاق لسكان مدنيين بهذا الشكل الذي شوهد في قطاع غزة، وأن "إسرائيل تدمر النظام الغذائي في قطاع غزة وتستخدم الغذاء كسلاح ضد الشعب الفلسطيني".** طوال أشهر الهجوم، **أنكرت** إسرائيل وجود نقص في الغذاء أو **المساعدات** الإنسانية في القطاع، وادعت إنه في حال وجود نقص كهذا في مناطق معينة، فإن الذنْب يقع على "حماس" التي تسرق المساعدات التي تُدخلها الأمم المتحدة. **نفت** وكالات الإغاثة المعنية بالموضوع هذا الادعاء. و**جزمت** اثنتان من الوكالات في الإدارة الأمريكية مسؤولتان عن توزيع المساعدات الإنسانية بأن إسرائيل منعت وأعاقت **عمدًا** دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وأنها المسؤول الرئيسي عن حالة الجوع في قطاع غزة.

خلافًا للادعاءات الإسرائيلية، تدل **تقارير** عديدة **وتصريحات** أطلقها صناع السياسات على أن أحد الأسباب الرئيسية لمنع دخول المساعدات إلى القطاع هو المحاولة الإسرائيلية لممارسة الضغط على حركة "حماس"، بما في ذلك بهدف **إثارة غليان داخلي** ضدها بين الجمهور في قطاع غزة.

منذ أن خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار في آذار 2025، أصبح تجويع سكان قطاع غزة **سياسة مُعلَنة** وتدهور الوضع الغذائي في القطاع بشكل خطير منذ ذلك الحين. وفقًا **لتقديرات** من أيار 2025 نشرتها منظمة IPC، **كان حوالي 1.95 مليون شخص – يشكلون 93% من سكان القطاع – يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي. من بين هؤلاء، هنالك 244 ألفًا يعيشون في ظروف أكثر درجات الجوع خطورة ـ "الجوع الكارثيّ".** للمقارنة، في تشرين الأول 2024، قدّرت المنظمة أن عدد الذين يعانون من "جوع كارثي" كان 133 ألفًا. وفقًا لتوقعات المنظمة، وحيال غياب أي تغيير في السياسة، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الذين سيعانون من الجوع الكارثي حتى أيلول 2025 إلى 470 ألفًا ـ يشكلون حوالي 22% من سكان القطاع.

هلا شعشاعة (40 عامًا)، أم لخمسة، كانت من سكان مدينة غزة حتى بداية الهجوم الإسرائيلي، روت لبتسيلم في نيسان 2025 عن معاناتها هي وأولادها طوال أشهر طويلة من الجوع الشديد:

> **"من الصعب بشكل خاص الحصول على الخضار واللحوم. كان هنالك أيضًا نقص في الطحين ولم يكن متوفرًا على الإطلاق في بعض الأحيان. كان ابني الصغير عز الدين (9 سنوات) يبكي كثيرًا ويقول طوال الوقت 'أنا جائع'. كان سماع ذلك يقتلني وكنت أبكي على حاله، لكن هذا كان حال الجميع. شرحت له أن الجميع جائعون وأنه ليس هنالك ما يمكنني فعله. [...] ولداي ليان (20 عامًا) ومحمود (17 عامًا)، أصيبا بالتهاب الكبد الفيروسي ولم يكن هنالك علاج. لم أستطع توفير تغذية صحية لهما لمواجهة المرض. نصحونا بإعطائهما طعامًا يحتوي على الكثير من السكر فأعطيناهما ما استطعنا الحصول عليه، وهو الحلاوة والمربّى. كانا يعانيان من ارتفاع شديد في درجة الحرارة والقيء والإسهال. كان ابني محمود يبكي من شدة الألم وكان يظن أنه سيموت. أخذناه إلى المستشفى. ليان عانت كثيرًا أيضًا ولم تستطع الوقوف على قدميها لمدة أسبوعين [...]. اقترح عز الدين أن نشتري لحم الخيل وكنت أقول له إنه لا يمكن أكل ذلك. لكننا وصلنا إلى وضع يأكل فيه الناس أي نوع من اللحوم يمكن العثور عليه هنا، بغض النظر عن مصدره. يذهب أولادي إلى النوم ومعدتهم فارغة، جائعين. تتحدث ليان وبنان (18 عامًا) عن اشتياقهما إلى المكسرات والشوكولاتة، وهي أشياء اختفت ولم تعد موجودة هنا، ليس لنا نحن على الأقل".**

روتين القتل في "مراكز المساعدات"

في شهر أيار 2025، بدأ الجيش الإسرائيلي و"صندوق المساعدة الإنسانية لغزة" (GHF)، وهو **صندوق خاص مرتبط بالإدارتين الأمريكية والإسرائيلية**، بتشغيل أربعة "مراكز مساعدة" لتوزيع الغذاء على سكان قطاع غزة. منذ الأيام الأولى من عملها، وصف **ممثل الأمم المتحدة** هذه المراكز بأنها "مصيدة موت"، حيث تُجبَر فيها حشود من الجياع والمنهَكين على الوقوف في ازدحام شديد، مما يؤدي إلى نشوب صراعات بين السكان على صناديق (كوبونات) المساعدة. بينما يكونون معرّضين لإطلاق الجيش الإسرائيلي النيران عليهم. في كل يوم تم فيه تشغيل هذه المراكز تقريبًا تم إطلاق النار على عشرات الأشخاص أثناء انتظارهم لفتح المراكز أو عندما نفدت صناديق المساعدة وحاول الجيش تفريق حشود الناس الذين تجمعوا في تلك المراكز للحصول على القليل من الغذاء. وفقًا **لمعطيات وزارة الصحة في غزة**، فقد قُتل 758 شخصًا وأصيب أكثر من 5,000 كانوا يحاولون الحصول على الغذاء في "مراكز المساعدات" خلال الفترة الممتدة بين 27 أيار و7 تموز 2025.

في **تحقيق** نشرته صحيفة "هآرتس" في نهاية حزيران 2025، وصف ضباط وجنود كيف تلقوا أوامر بإطلاق النار على الحشود لإبعاد الناس عن مراكز توزيع المواد الغذائية أو "لتفريق التجمعات" في محيط "مراكز المساعدات". كما وصف التحقيق أيضًا كيف أن إطلاق القذائف المدفعية - التي استهدفت الأشخاص الذين حاولوا الفرار أيضًا ـ قد "أصبح إجراءً متّبعًا" في تلك المناطق. وفيما يتعلق بأحد حوادث إطلاق النار، روى ضابط (احتياط) كبير أنه "عندما سألْنا لماذا كان هناك إطلاق نار، قالوا لنا إنها أوامر عليا وإنهم عرّضوا الجنود للخطر. يمكنني القول بشكل قاطع إن الناس لم يكونوا قريبين من القوات ولم يعرّضوها للخطر. لقد قتلوهم عبثًا، بكل بساطة. لقد قاموا بتطبيع هذا الشيء المسمى قتل الأبرياء. كانوا يقولون لنا طوال الوقت إنه لا يوجد غير ضالعين في غزة، ويبدو أن هذا قد تغلغل بين القوات".

في أيار 2025، وحتى قبل بدء عمل "مراكز المساعدات"، **حذر** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بل والمدير العام لصندوق GHF نفسه ـ الذي **استقال** قبل بدء النشاط ـ من أن طريقة الإمداد التي تعتمد عليها المراكز ستؤدي إلى انخفاض كبير في توزيع المساعدات الإنسانية في الوقت الذي تزداد الحاجة إليها. وقد رفضت الأمم المتحدة ومنظمات إغاثة أخرى المشاركة في نشاط المراكز، **بحجة** أن إنشاء عدد محدود من مراكز التوزيع الجماعيّة، التي يتركز معظمها في جنوب القطاع، سيجبر السكان الجائعين على النزوح مع عائلاتهم إلى المنطقة المجاورة للحدود مع مصر، "مما يلمح إلى سياسة محتملة للتهجير القسري من المنطقة". و**شهد** مسؤول إسرائيلي كان ضالعًا في التخطيط بأن هدف المشروع كان "عرض" توزيع المساعدات أمام العالم، كردٍّ على الضغط الدولي الذي كان يمارَس على إسرائيل. يمكن الاستنتاج من كل ما ورد أن هذه المراكز قد أعِدّت لخدمة **النقل القسري المخطط** لسكان قطاع غزة، بروح تطبيق "خطة ترامب"، وليس تسهيل الحصول على المساعدات، مع تشديد

إضافي في ظروف حياة السكان. بكلمات أخرى، يبدو أن "مراكز المساعدات" تشكل بصورة فعلية وسيلة إسرائيلية إضافية في السياسة التي تستخدم التجويع كأداة للتطهير العرقي.

تدمير البنى التحتية لشبكات الكهرباء والمياه

مع فرض الحصار الشامل على قطاع غزة فور بدء الهجوم، تم **فصله أيضًا عن شبكة الكهرباء الإسرائيلية** التي، بسبب قيود فرضتها إسرائيل على قدرة الإنتاج الذاتي للكهرباء في القطاع، كانت توفر نسبة كبيرة من استهلاك الكهرباء في القطاع **بتمويل من السلطة الفلسطينية**. محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، والتي كانت توفر أصلًا نسبة صغيرة فقط من استهلاك الكهرباء، اضطرت إلى التوقف عن العمل في 11 تشرين الأول 2023. أدى نقص الكهرباء إلى **آثار مدمرة وواسعة النطاق** وأضرّ بعمل جميع المنظومات الحيوية تقريبًا في القطاع: الصحة والمياه وإنتاج الغذاء ونقله والاتصالات والخدمات البلدية وغيرها. وفي أعقاب ذلك، اضطرت المؤسسات المختلفة إلى الاعتماد على المولدات لمواصلة العمل، ولو بشكل جزئي. لكن مقابل تقليص إمداد الكهرباء، مُنع في الوقت نفسه أيضًا دخول الوقود إلى القطاع وتضاءل مخزون الوقود بسرعة. في تشرين الثاني 2023، بدأت إسرائيل تسمح بإدخال الوقود بصورة محدودة، فيما **هي تتحكّم** بهوية الجهات التي سُمح لها باستخدامه.

لحقت أضرار جسيمة أيضًا **بالبنى التحتية الخاصة بالطاقة الشمسية** في قطاع غزة، والتي كان قد تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة في محاولة لمواجهة النقص المزمن في الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، حتى آذار 2024، **تضرر أو دُمر** أكثر من 60% من شبكة توزيع الكهرباء في قطاع غزة نتيجة للقصف الإسرائيلي. المنشأة الوحيدة التي أعيد توصيلها بشبكة الكهرباء الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023 هي محطة تحلية المياه المركزية في مدينة غزة، لكن إسرائيل **أعلنت** في آذار 2025 أن إمداد الكهرباء لهذه المنشأة قد توقف أيضًا.

قطعت إسرائيل **إمدادات المياه** إلى القطاع في 9 تشرين الأول 2023 وتم استئنافها لاحقًا، لكن بشكل محدود. في وقت لاحق من الهجوم، **دمر** الجيش الإسرائيلي 84% من منشآت المياه في قطاع غزة، وبعضها منشآت مخصصة لمياه الشرب وأخرى توفر المياه لاحتياجات أخرى مثل النظافة ومعالجة وتطهير مياه الصرف الصحي والريّ وما إلى ذلك. بعد تضرر المنشآت جرّاء الهجمات، منع الجيش الإسرائيلي محاولات إصلاحها. كما **منعت** إسرائيل بشكل منهجي دخول مواد الإغاثة المتعلقة بأنظمة المياه وتزويد السكان بالمياه، مثل أنظمة التنقية والخزانات والمواد اللازمة لإصلاح البنى التحتية للمياه. أدت هذه السياسة إلى جانب التدمير الواسع **في شبكة الصرف الصحي** في قطاع غزة، إلى استخدام المياه الملوثة وانتشار الأمراض مما أدى إلى آلاف الوفيات وفقًا **لتقديرات الخبراء**.

يقدر باحثون في علم الأوبئة وخبراء في مجال الصحة أن الوضع الصحي المتردي، إلى جانب تدمير البنى التحتية الصحية في قطاع غزة واللجوء إلى أساليب علاجية مرتجلة، قد خلق بيئة مثالية لنشوء وانتشار التلوثات البكتيرية المقاومة للمضادات الحيوية. وأشار بعضهم إلى أنه منذ تشرين الأول 2023، أصبح قطاع غزة بؤرة لحرب بيولوجية "شفافة"، لا تعرّض للخطر السكان المحليين فحسب، بل قد تؤثر على الصحة العامة العالمية أيضًا.

الهجوم على الجهاز الصحي

منذ تشرين الأول 2023، تهاجم إسرائيل بشكل واسع ومنهجي جميع البنى التحتية الطبية في قطاع غزة، وسط إلحاق أضرار جسيمة ومحددة بالمستشفيات والطواقم الطبية. نتيجة لذلك ومنذ **الأسابيع الأولى من الهجوم**، لم تعد غالبية المستشفيات والعيادات في قطاع غزة قادرة على تقديم العلاجات الطبية الأساسية. حتى حزيران 2025، ظل يعمل **17 فقط من أصل 36** مستشفى في القطاع بشكل جزئي، تعاني من **نقص حاد في الكوادر البشرية والوقود والمعدات الطبية**. في أيار 2025، **أفادت** منظمة الصحة العالمية (WHO) بأنه لم يبق في جميع أنحاء القطاع سوى نحو 2,000 سرير متاحة لسكان يزيد عددهم عن مليونيّ شخص يتعرضون لهجوم مستمر ويعانون من الجوع وظروف صحية سيئة للغاية. إضافة إلى ذلك، وعلى مدار أشهر الهجوم، منعت إسرائيل أو قيّدت أو أعاقت دخول **الإمدادات الطبية الحيوية** مثل الأدوية ومسكنات الأوجاع وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها. وقد تم **نهب** جزء من المعدات والأدوية التي سُمح بدخولها إلى القطاع، حتى قبل أن تتمكن من الوصول إلى وجهتها.

على مدار أشهر الهجوم كلها، فرض الجيش الإسرائيلي حصارًا ونفذ مداهمات ضد المستشفيات بادعاء أنها تخدم أغراضًا عسكرية لحركة حماس - وهو ادعاء قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) إنه **لم يكن مدعومًا** بأدلة كافية في معظم الحالات، بل كان يتعارض مع الأدلة القائمة في بعض الأحيان. وقد تتبع **تقرير** لمنظمة "أطباء بلا حدود" (MSF) حالة "مستشفى ناصر" في خان يونس، ثاني أكبر مستشفيات القطاع، كحالة اختبارية للهجوم الإسرائيلي على جميع المستشفيات في القطاع. في كانون الثاني 2024، فرض الجيش حصارًا شاملاً على مستشفى ناصر وتوفي العديد من المرضى الذين ظلوا محاصَرين في داخله نتيجة لحالات طبية كان من الممكن معالجتها. في الشهر التالي، داهم الجيش المستشفى وألحق دمارًا بالمنشآت والمعدات الطبية واعتقل العشرات من أفراد الطاقم الطبي والمرضى وأفراد عائلاتهم. استمر العدوان العسكري المتعمّد **على المستشفى ومحيطه** وفي حزيران 2025، أصدر الجيش أمرً بإخلاء منطقة المستشفى. ردًا على ذلك، حذّرت **منظمة الصحة العالمية (WHO) من انهيار وشيك لجميع الأنشطة في المستشفى، مما سيترك الملايين الذين يعيشون في جنوب القطاع دون أي خدمات طبية على الإطلاق.**

في إطار الهجوم على المستشفيات والمراكز الطبية، تضرر وأصيب العديد من أفراد الطواقم الطبية وقوات الإغاثة الطبية. حتى كانون الثاني 2025، قُتل **نحو 2.5%** من العاملين في المجال الطبي في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، **اعتُقل العديد من أعضاء من الطواقم الطبية وتعرضوا للتنكيل** القاسي الذي أدى في **بعض الحالات** إلى وفاتهم في مراكز الاعتقال الإسرائيلية. اعتُقل الدكتور حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان في شمال قطاع غزة، في كانون الأول 2024 خلال هجوم شنه الجيش الإسرائيلي على المستشفى وأدى في نهايته إلى إغلاق المنشأة الطبية الأخيرة في شمال القطاع. خلال الهجوم، **رفض** أبو صفية الاستجابة لمطلب الجيش بمغادرة المستشفى وترْك مرضاه. في منتصف تموز 2025، **قالت محاميته** إن أبو صفية فقدَ حوالي ثلث وزنه ويعاني من الجوع وحرمانه من العلاج الطبي وتنكيل السجانين في سجن "عوفر".

في الإفادة التي أدلى بها لبتسيلم، تحدث المسعف **معين أبو العيش** (59 عامًا) عن الحصار والاقتحامات والهجمات التي شنها الجيش على مستشفى العودة في جباليا حيث كان يعمل. في تشرين الأول 2024، طُلب منه مرافقة امرأة وطفل رضيع كجزء من قافلة سيارات إسعاف كانت مليئة بالمرضى والجرحى خرجت إلى مستشفى كمال عدوان. عندما اقتربوا من المستشفى، أطلق الجيش قذيفة مدفعية أصابت الجزء الخلفي من سيارة الإسعاف.

> **"كل من كان في سيارة الإسعاف كان يصرخ. نزلت لأتفقد حالة الأشخاص الذين كنت أنقلهم في سيارة الإسعاف فرأيت أن إحدى النساء تحتضر، كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة. لم أستطع أن أفعل شيئًا من أجلها. [...] بعد ذلك بدأوا بإطلاق النار علينا بكثافة، فهربت من هناك مع الطفل الجريح ووالده وإحدى النساء وابنتها. اختبأنا داخل مخزن ما. هربت المرأة الأخرى وابنتها باتجاه مستشفى كمال عدوان، بينما بقيت المرأتان الأخريان والرضيع في داخل سيارة الإسعاف".**

من المخزن الذي اختبأ فيه، تمكن معين من الاتصال بسائقي سيارات الإسعاف واستدعاء اثنين منهم إلى المكان. بمجرد وصولهما، أطلق الجيش عليهما قذيفة مدفعية أيضًا.

> **"شاء الله أن ينجوا. إحدى سيارتيّ الإسعاف هربت من المكان وقمت أنا والمسعف الذي معي بإدخال الجرحى إلى سيارة الإسعاف الثانية لكننا لم نتمكن من نقلهم جميعًا واضطررنا إلى الهروب من هناك. بقيت المرأتان والرضيع داخل سيارة الإسعاف التي تضررت. لاحقًا، وصل إلى المستشفى شاب مر بالمكان الذي قُصفت فيه سيارة الإسعاف. قال لنا إنه سمع من داخل سيارة الإسعاف بكاء طفل رضيع صغير. في تلك الليلة لم أستطع النوم. فكرت كثيرًا بالرضيع وأنه يجب الوصول إليه وإنقاذه، لكنني خفت على نفسي وعلى زملائي".**

في صباح اليوم التالي، عاد معين إلى النقطة نفسها لنقل الجرحى والقتلى الذين سقطوا في قصف آخر للجيش.

> **"في طريق العودة توقفنا بجانب سيارة الإسعاف فوجدت الرضيع يبكي في الداخل. كانت هناك أيضًا جثة إحدى المرأتين بينما كانت جثة المرأة الثانية في الخارج. نهشت الكلاب كلتيهما ونجا هو بطريقة ما. أخذنا الرضيع والجثتين وواصلنا طريقنا إلى مستشفى كمال عدوان. نُقل الرضيع إلى قسم الخدّج في مستشفى كمال عدوان. كانت حالته الصحية جيدة. بفضل الله، لم تصل إليه الكلاب".**

نتيجة للهجوم المستمر على الجهاز الصحي، لا يتلقى العديد من سكان القطاع الذين يعانون من أمراض مزمنة ومحدوديات مختلفة العلاجات أو الرعاية الطبية الحيوية. **وقَدَّرَ** أعضاء طواقم طبية أمريكيون تطوعوا في قطاع غزة أن حوالي 5,000 مريض بأمراض مزمنة قد توفوا خلال السنة الأولى من الهجوم. وكان من الممكن أن ينجو بعض هؤلاء المرضى لو أتيحت لهم فرصة الحصول على علاجات طبية في أماكن أخرى، لكن إسرائيل **منعتهم** من مغادرة القطاع.

في إفادة أدلت بها لبتسيلم، تحدثت **آية كحيل** (28 عامًا)، من سكان مدينة غزة التي نزحت منها مع عائلتها، عن ابنها نبيل (5 سنوات) الذي تم تشخيص إصابته بسرطان الدم (اللوكيميا):

> **"بعد حوالي شهر في الخيمة، شعرت أن نبيل ليس على ما يرام [...] في تلك الفترة بدأ يستيقظ في الليل وهو يصرخ. كان يأتي لينام بجانبي. لم يكن يريد تناول الأكل. كان يعاني أيضًا من الإسهال واعتقدت أنه ربما يكون التهابًا في الجهاز الهضمي مرة أخرى [...] لكن نبيل لم يشفَ".**

بعد تشخيص إصابته باللوكيميا، أُدرج اسم نبيل في قائمة المرضى المسموح لهم بالعبور عبر معبر رفح لتلقي العلاج في مصر، لكن في اليوم التالي أُبلِغت العائلة بأن المعبر قد أُغلق بسبب نشاط الجيش الإسرائيلي.

> **"اعتقدت أن المعبر سيُفتح في غضون يومين. [...]. في هذه الأثناء، تدهورت حالة نبيل ولم يعد قادرًا على المشي وكان يشتكي طوال الوقت من آلام في بطنه. أصبح جسده كله منتفخًا. [...] طوال تلك الفترة لم يتلق علاجًا كيماويًا".**

فقط بعد حوالي ثلاثة أسابيع، تمكنت العائلة من نقل نبيل لتلقي العلاج في الضفة الغربية.

> **"أدخلوه على الفور إلى قسم العناية المركزة. بكى كثيرًا لأنه أرادني أن أبقى بجانبه، لكن بسبب ضعف جهازه المناعي لم يسمحوا لي في البداية بالجلوس إلى جانبه. [...] في ساعات الظهر وقفت بجانبه وطلب مني أن أقترب. فجأة أصيب بنوبات تشنج، بدأ يرتجف ويهتز. أمسك بيدي وأسنانه تصطك بصوت عالٍ. عندما أفلت يدي سقطتُ.**

> **بدأت أصرخ وأبكي وأصفع نفسي. قالوا لي ألا أخاف، ربما تكون مجرد تشنجات. حتى مدير المستشفى حضر. كان نبيل يحتضر. حاولوا إنعاشه وعاد قلبه للنبض لبضع ثوان ثم توقف مرة أخرى. لم يتمكنوا من إنقاذه، لقد مات. [...] لم أستطع مرافقته إلى المقبرة لأن تصريحي لا يسمح لي بمغادرة المستشفى. دُفن نبيل في رام الله. رافقه أحد أقاربنا الموجود هناك، التقط صورًا للقبر وأرسل لنا صورة".**

إبادة المساكن (تدمير المناطق المبنيّة)

تشير تقديرات من شهر أيار 2025 إلى أن حوالي 92% **من جميع المباني السكنية** وحوالي 69% **من مجمل المباني** في القطاع قد دُمّرت أو تضررت بشكل كبير. أحياء بأكملها، بل **مدن بأكملها**، مُحيت عن وجه الأرض، بالكامل تقريبًا.

قُتل زوج وأطفال **آية حسّونة السّوسي** (31 عامًا)، من مدينة غزة، أمام عينيها جرّاء قصف على مخيم المُهجَّرين في منطقة المواصي حيث كانوا يقيمون في آب 2024. بينما كانت في حالة من الحزن الشديد، قررت العودة إلى مدينة غزة بمفردها. في إفادة أدلت بها لبتسيلم، وصفت آية حجم الدمار الذي تكشف أمامها:

> **"كنت أمشي في طريق البحر وأنظر إلى العائدين مع أولادهم وقلبي تملؤه الحسرة. أنا لوحدي أعود إلى غزة بدون زوجي وأطفالي. غمرني فقدان زوجي وأطفالي الذين كان من المفترض أن يكونوا معي. ألم فظيع. [...] كان أخي إبراهيم ينتظرني على طريق البحر في دوّار النابلسي. لكي يعرف أين أنا ويُلاقيني سألني "ما هو المَعْلم الأبرز القريب منك؟". لكنّني لم أميّز الأماكن ولا عرفتها وسط الخراب والدّمار. لم أعرف شوارع غزّة لأنّها جميعاً قد دُمّرت تمامًا. لم أعرف أين تبدأ غزّة وأين تنتهي. [...] المنطقة التي كنّا نسكن فيها في شمال مدينة غزّة تهدّمت تماماً. لم يبق فيها أثر للحياة".**

من المتوقع أن يتسع تدمير الحيز الحضري في قطاع غزة طالما استمر الهجوم الإسرائيلي: **شهد** جنود خدموا في القطاع بأن التدمير المنهجي للمنازل والمباني العامة والبنى التحتية والأراضي الزراعية لا يتم لضرورات عملاتية فحسب، بل **أصبح هدفًا في حد ذاته**. في غضون ذلك، أصبح إحراق الجنود للمنازل ظاهرة شائعة، سواء بموجب **أمر عسكري** أو وفقًا **لتقدير الجنود أنفسهم**، بدعم من المزاج العام.

حتى حزيران 2025، أصبح **حوالي 85% من أراضي القطاع** خاضعًا لسيطرة الجيش الإسرائيلي أو تُعرّف كمناطق خاضعة لأوامر إخلاء أصدرها الجيش. وفي موازاة عملية استيلاء الجيش على مناطق واسعة، تم حشر الغالبية الساحقة من سكان القطاع في "مناطق إنسانية" آخذة في التقلص وتتعرض للقصف، هي الأخرى **بشكل منهجي**.

التدمير الاقتصادي

منذ الأيام الأولى من الهجوم، دُمرت أجزاء واسعة من **حي الرمال** في مدينة غزة جرّاء القصف العنيف. كان حي الرمال يُعتبر المركز الاقتصادي والإداري للقطاع وكانت تتجمع فيه العديد من الشركات والبنوك والمدارس والجامعات وشركات الاتصالات والمرافق الصحية والمنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك المقر المحلي لوكالة غوث وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين (أونروا).

منذ ذلك الحين، واصلت إسرائيل مهاجمة البنى التحتية التجارية والاقتصادية في غزة بشكل منهجي، طوال أشهر القتال. في **تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة** صدر في نيسان 2024، ورد أن نحو أربع من كل خمس شركات في القطاع العام، التجاري والصناعي قد تضررت أو دُمّرت نتيجة للهجوم الإسرائيلي، ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في غزة بشكل شبه كامل. بين بداية تشرين الأول 2023 ونهاية أيلول 2024، بلغ **معدل البطالة في غزة** ما متوسطه 79.7%. خلال تلك الفترة، عاشت الغالبية العظمى من سكان غزة في حالة فقر. حتى تشرين الأول 2024، أدى الهجوم الإسرائيلي إلى **تراجع** بنحو 70 عامًا في مستوى التنمية الاقتصادية في غزة - إلى مستواها في العام 1955.

تدمير ظروف الحياة في الضفة الغربية

تتميز الضفة الغربية بسيطرة النظام الإسرائيلي المباشرة على كل واحد تقريبًا من مكوّنات حياة سكانها الفلسطينيين: في تصاريح العمل في إسرائيل والمستوطنات، في أموال الضرائب الفلسطينية، في التقييدات على الحركة والتنقل، في تراخيص البناء والتطوير، في هدم المنازل بذرائع "قانونية" وغيرها. تُستَغَلّ هذه السيطرة لتصعيد ممارسات القمع والنهب التي يعاني منها السكان منذ العام 1967 وتتيح لإسرائيل إحداث تغييرات بعيدة المدى "تمرّ تحت الرادار" ودون إثارة أي ضجة أو أصداء من شأنها منعها من تحقيق أهدافه.

إبادة المساكن (تدمير المناطق المبنيّة) والقيود على الحركة

منذ بدء الهجوم الإسرائيلي في تشرين الأول 2023 وحتى نهاية حزيران 2025، هدمت إسرائيل 1,572 **مبنًى في الضفة الغربية**، إضافة إلى **397 مبنًى في شرقيّ القدس** بذريعة البناء بدون ترخيص. من ضمن جميع المباني كانت 729 منها مبان سكنية. نتيجة لذلك، فقدَ 2,598 شخصًا منازلهم، من بينهم 1,304

قاصرًا. في العام 2024، سُجل رقم قياسي لعقدين من الزمن في عدد المنازل التي هدمتها إسرائيل وبالقياس إلى متوسط عمليات الهدم الحالي، من المتوقع أن يكون العام 2025 أقسى مما سبق. في موازاة ذلك، شمل هجوم الجيش على شمال الضفة الغربية **عمليات تدمير** ضخمة للمباني والبنى التحتية باستخدام المتفجرات والجرافات وألحق أضرارًا جسيمة بالمنازل في المدن ومخيمات اللاجئين بحجة الاحتياجات العسكرية. وفقًا **لتقديرات** بلدية جنين، فقد تمّ بين شباط وآذار 2025 هدم حوالي 600 منزل، أو أصبحت غير صالحة للسكن، في مخيم جنين للاجئين وحده. في أيار 2025 **أعلن** الجيش الإسرائيلي عن نيته هدم حوالي مئة منزل في مخيمي طولكرم ونور شمس للاجئين، وذلك بالإضافة إلى حوالي 300 منزل تم هدمها أو تضررت بشكل كبير بالفعل، وفقًا **لتقديرات** "الأونروا" حتى نيسان 2025.

في موازاة ذلك، فرضت إسرائيل قيودًا مشددة على حركة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة. **توسعت** بشكل كبير شبكة التقييدات التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنقل، واعتبارًا من أيار 2025 أصبحت تشمل **849 حاجزًا وسَدّة**. **يصف** سكان الضفة تجارب **يومية** عن العيش في "سجن كبير"، حيث يستلزم كل خروج من المنزل الوقوف لساعات في طوابير، من بينها طابور التفتيش المشدد الذي يجريه الجنود عند الحواجز والذي غالبًا ما يكون مصحوبًا بتنكيل عشوائي بالخارجين والعائدين.

التدمير الاقتصادي

منذ تشرين الأول 2023، ألحقت إسرائيل أضرارًا مُتعمَّدة بالركيزتين الأساسيتين لاقتصاد الضفة الغربية: الخروج للعمل في إسرائيل وميزانية السلطة الفلسطينية. في العام 2022، كان 22.5% من إجمالي العاملين الفلسطينيين سكان الضفة الغربية **يعملون في إسرائيل والمستوطنات**، وحوالي 20% آخرون **يعملون في القطاع العام** ويتلقون رواتبهم من السلطة الفلسطينية. بعد 7 تشرين الأول 2023 مباشرة، **أُلغيت** بشكل شامل تصاريح الدخول لحوالي مئة وخمسين ألفًا من سكان الضفة الغربية للعمل في إسرائيل ولم يجر تجديد **الغالبية المطلقة منها** بعد. خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الهجوم **فقَدَ وظيفتهَ** نحو 306,000 شخصًا في جميع أنحاء الضفة الغربية. **سُجل** في الضفة معدل بطالة بلغ حوالي 31% في العام 2024، مقابل بـ 18% في العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، خلال النصف الأول من العام 2024، **منع** وزير المالية، "بتسلئيل سموتريتش"، تحويل أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية، والتي تشكل حوالي 60% من إيراداتها السنوية. وقد أدى ذلك **إلى عجز غير مسبوق** في خزينة السلطة الفلسطينية، مما يهدد قدرتها على دفع رواتب موظفي القطاع العام وتوفير الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

كل هذه العوامل - إلى جانب تجميد التجارة بين الضفة وقطاع غزة والصعوبة المتزايدة في القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، وخصوصًا في موسم قطف الزيتون، و**الزيادة الحادة** في القيود على

الحركة في الضفة، والتي قلّصَت بشكل كبير قدرة السكان على الوصول إلى أماكن عملهم – **أدت** إلى أشد ركود اقتصادي يُسجَّل في الضفة الغربية منذ أكثر من ثلاثين عامًا؛ في نهاية العام 2024، وصف **البنك الدولي** انهيار اقتصاد الضفة الغربية بأكمله بعبارة "سقوط حر". وقد **أفاد** 87.2% من العاملين في الضفة الغربية في العام 2024 بانخفاض مداخيل عائلاتهم و**تضاعفت** معدلات الفقر على المدى القصير من 12% في العام 2023 إلى 28% في منتصف العام 2024، كما ارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي للأسَر في الضفة بشكل حاد. وفقًا **لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة** (WFP)، احتاج ما لا يقل عن 700,000 شخص من سكان الضفة إلى مساعدات غذائية خلال العام 2024 – أي بزيادة تقارب 100% مقارنة بالفترة التي سبقت تشرين الأول 2023.

تدمير البنى التحتية للمياه والزراعة

القيود على إمكانيات الوصول إلى الأراضي الزراعية، إلى جانب تصاعد عنف المستوطنين، جعلت العمل الزراعي أيضًا ـ وعلى رأسه قطف الزيتون ـ مهمة **شبه مستحيلة** منذ تشرين الأول 2023. في موازاة ذلك، سُجلت زيادة في ظواهر قيام المستوطنين ب**قتل وتسميم وسرقة المواشي**، بالإضافة إلى تقليص مناطق الرعي المتاحة للرعاة الفلسطينيين بسبب التوسع الهائل **للبؤر الاستيطانية الرعوية** واستيلائها على مساحات شاسعة. أدت هذه الظروف **إلى تسريع عمليات هَجْر** الفلسطينيين لقطاعيّ الزراعة والرعي اللذين كانا مصدر رزقهم على مدى أجيال، ما أدى إلى تعميق الضرر الاقتصادي اللاحق بالفلسطينيين.

تسببت عمليات الجيش في المدن ومخيمات اللاجئين في شمال الضفة **بأضرار جسيمة للبنى التحتية للمياه** وأعاقت وصول عشرات الآلاف من الأشخاص إلى مياه الشرب. **نواف شاهين** (64 عامًا)، أب لتسعة، تحدث عن النقص المتزايد في المياه في مخيم الفارعة للاجئين، وكذلك النقص الحاد في الغذاء والسلع الأساسية الأخرى، الذي عانى منه مخيّمه خلال الأسابيع التي سبقت إرغام الجيش لعائلته على المغادرة في شباط 2025:

> **"اقتحم الجيش المخيم عشرات المرات. قُتل العديد من الشبان وعاش السكان في معاناة ورعب. لكن اقتحام هذا الأسبوع كان مختلفًا عن الاقتحامات السابقة. هذه هي الفترة الأصعب والأكثر قسوة التي مرت على سكان المخيم وعلى عائلتي. قبل ثمانية أيام، اقتحم العديد من الجنود المخيم وأغلقوه من جميع الاتجاهات. دمّروا الطرق وأنابيب المياه. حاصروا المنازل واستولوا على العديد من الأسطح. اضطر السكان إلى العيش كما لو كانوا في سجن بينما كان الطعام ينفد من المنازل - بقي الناس بدون طعام، بدون ماء وبدون أدوية".**

منذ تشرين الأول 2023، سُجلت أيضًا زيادة كبيرة في عدد الحالات التي قام فيها المستوطنون **بالتخريب والاستيلاء** على مصادر وأنابيب المياه وعلى **مولدات وألواح شمسية** تابعة للتجمّعات الفلسطينية. ينضم الدمار الذي يسببه المستوطنون **إلى الدمار "الرسمي"** الذي تنفذه "الإدارة المدنية" بصورة دائمة للبنى التحتية للمياه والكهرباء وتمنع ربط العديد من التجمّعات بشبكة المياه. إضافة إلى ذلك، بالإمكان إيراد العديد من حالات المسّ بإمكانيات الوصول إلى المياه أو تزويد تجمّعات بأكملها بها: في منطقة الأغوار، أفيد بأن الجيش **قلص** ساعات عمل الحاجز الذي ينقل سكان التجمّعات الرعوية، غير الموصولين بشبكة المياه، المياه إلى قراهم من خلاله؛ **وأفادت سلطة المياه الفلسطينية** بأنّ شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" قلّصت كمية المياه ـ الضئيلة أصلًا ـ المخصصة لمناطق مختلفة في الضفة؛ **وتتنصل** دولة إسرائيل من مسؤوليتها عن إمداد المياه لكفر عقب، وهو حي يقع ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس يسكن فيه أكثر من 100 ألف نسمة يعانون من أزمة نقص حاد في المياه، منذ تشرين الأول بشكل خاص 2023.

الهجوم على الجهاز الصحي

شهد نشاط الجهاز الصحي في الضفة الغربية، المحدود أصلًا، **تقليصًا** إضافيًا كبيرًا منذ بداية الهجوم. تفاقمت الضائقة المالية التي كان يعاني منها بشكل كبير، وخاصة في الأشهر التي **منعت فيها إسرائيل** تحويل أموال الضرائب العائدة للسلطة الفلسطينية. أضيف إلى ذلك **هجوم** الحكومة الإسرائيلية على "الأونروا"، التي **تشغّل** 43 مرفقًا طبيًا أوليًا ومستشفى واحدًا وتوفر تأمينًا صحيًا مجانيًا لحوالي 895,000 لاجئ يشكلون نحو ثُلث السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (للتوسع، انظر فصل: "الهجوم على مكانة اللجوء" في هذا التقرير). في شمال الضفة، شمل روتين القتل والتدمير الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، من بين ما شمله، شن **هجمات متكررة** على المستشفيات والمرافق الطبية، مع الاستيلاء عليها في بعض الأحيان وتعطيل عملها الروتيني أو إغلاق مداخلها ومنع العلاج عن المرضى المحتاجين إليه. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا **لمنظمة الصحة العالمية**، بين نيسان وكانون الأول 2024، تم اعتقال أو احتجاز ما لا يقل عن 172 من أفراد الطواقم الطبية في أثناء تأديتهم واجبهم، كما تم اعتقال 25 مريضًا أثناء تلقيهم العلاج. بسبب هذا كله، **أقرّ** تقرير أصدرته منظمة "أطباء بلا حدود" في شباط 2025 أنه منذ 7 تشرين الأول 2023، أصبح نظام الرعاية الصحية في الضفة "في حالة طوارئ دائمة".

التهجير القسري

التهجير القسري في قطاع غزة

حوالي 1,9 مليون فلسطيني، يشكلون حوالي 90% من سكان قطاع غزة، هُجّروا قسرًا، مرة واحدة على الأقل، **منذ تشرين الأول 2023.** المُهجَّرون، معظمهم من اللاجئين وأحفاد اللاجئين الذين طُردوا من منازلهم في نكبة العام 1948، وجدوا أنفسهم على امتداد أشهر الهجوم لاجئين **للمرة الثانية والثالثة والرابعة**. أصبحت الصدمة، الجماعيّة والفردية التي ترافق المجتمع الفلسطيني منذ نحو ثمانين عامًا، واقعًا حيًا بالنسبة لهم.

هكذا وصفت ذلك باحثة بتسيلم الميدانية في قطاع غزة، **ألفت الكرد**:

> **"قبل 75 عامًا، اضطرّت جدتي وجدّي إلى مغادرة قريتهما المجدَل، التي كانت تقع على الساحل الغربي لبحيرة طبريا. أصبحا لاجئين في قطاع غزة وكانت جدتي تخبرني عن ألم هجر القرية وعن الشتاء القاسي الذي مر عليهما في ذلك العام في القطاع، في خيمة تقاسمتها مع جدي وأخَواته. روت عن حنينها إلى المجدل، إلى الحياة التي كانت لها ولم تعد. الآن وأنا أعيش مع عائلتي في خيمة من النايلون والقماش في جنوب القطاع، لا أتوقف عن التفكير بها. أنا متأكدة من أنها لم تتخيل، أبدًا، أن حفيدتها أيضًا ستضطر إلى العيش في مخيم للمهجَّرين".**

في 13 تشرين الأول 2023، أصدر الجيش **أوامر الإخلاء** الجماعيّة الأولى إلى سكان قطاع غزة. أمرت التعليمات سكان شمال القطاع بمغادرة منازلهم بصورة فورية والنزوح جنوبًا. اضطر مئات الآلاف من الأشخاص لأن يقرروا إلى أين يفرّون، دون أن يعرفوا ما إذا كانوا سيتمكنون من العودة إلى منازلهم ومتى. في نهاية العام 2023، بدأ الجيش **بتكريس "محور نتساريم"**، وهو منطقة عازلة تقسم القطاع من الشرق إلى الغرب على الحدود الجنوبية لمدينة غزة يفصل شمال القطاع عن جنوبه فعليًا. خلال أشهر الهجوم الإسرائيلي، توسعت المنطقة العازلة حتى بلغ عرضها في ذروته نحو سبعة كيلومترات. تم تعريف هذه المنطقة بأنها "منطقة إبادة" حيث تُطلَق النار القاتلة على أي فلسطيني يتواجد فيها. كان الهدف من تقسيم القطاع إلى قسمين، من بين أمور أخرى، **التحكّم بحركة السكان** إلى جنوب القطاع ومنع عودتهم شمالًا. لاحقًا، أمرت إسرائيل سكان القطاع بالنزوح من مناطق إضافية أخرى، مرارًا وتكرارًا. خلال الأشهر الثلاثة ما بين خرق إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار، في آذار 2025، حتى بداية تموز 2025 فقط، تم تهجير ما يزيد عن 714,000 شخص من سكان قطاع غزة. وحتى حزيران 2025، كانت **85% من أراضي قطاع غزة** قد شُمِلت في أوامر الإخلاء التي أصدرها الجيش الإسرائيلي و/أو في المناطق الخاضعة لسيطرته.

في تشرين الأول 2024، صعّدت إسرائيل حملة التدمير المكثفة والمنهجية للبيئة الحضرية والزراعية في شمال قطاع غزة وطبقت سياسة تجويع مُتعمَّدة ومتطرفة بشكل خاص. كان الهدف من ذلك ـ **حسبما صرّحت** مصادر في الجيش الإسرائيلي ـ إفراغ المنطقة بالكامل من سكانها على المدى الطويل. نُفذت هذه العمليات طبقًا لخطة قادها ضباط كبار سابقون في الجيش أُطلق عليها اسم **"خطة الجنرالات"**. وبالرغم من أنّ الجيش الإسرائيلي لم يتبنّ هذه الخطة بصورة رسمية، **إلا أنها شكلت "مصدر إلهام"** للنشاط العسكري في الميدان. وصف العديد من الخبراء، **بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة**، أعمالَ إسرائيل في شمال قطاع غزة بأنها محاولة لتنفيذ تطهير عرقي. حتى تشرين الثاني 2024، كان حوالي 100,000 شخص من سكان منطقة شمال قطاع غزة **قد هُجِروا عن منازلهم**. ومنذ ذلك الحين، تواصل الأعداد الارتفاع بوتيرة حادة.

أشارت **تقارير مختلفة** تقصّت حجم الدمار الذي ألحقته إسرائيل في جميع أنحاء قطاع غزة إلى أنه في ظل غياب أهداف عسكرية واضحة، من المرجح أنّ هدف إسرائيل هو تحويل نزوح سكان قطاع غزة "المؤقت" إلى تهجير دائم. كما **أُشير**، أيضًا، إلى أن إعادة تنظيم الحيّز في قطاع غزة تدل على وجود خطة لبقاء إسرائيل الدائم في القطاع، بل إلى إرساء بنى تحتية لإنشاء مستوطنات إسرائيلية في المستقبل. وقد تأكد وجود مثل هذه الخطط بشكل صريح في **العديد من التصريحات** التي أدلى بها ممثلو جمهور طوال أشهر الهجوم وكذلك في **الإجراءات التي اتخذها** الجيش لإحكام قبضته على الأراضي المحتلة. في بداية العام 2025، **أعلن** الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أنه ينوي الدفع نحو "استيعاب" المُهجَّرين من القطاع في دول مجاورة. وفقًا لتقارير وتصريحات مختلفة، بما في ذلك تصريح **الوزير "بتسلئيل سموتريتش"**، مثلًا، الذي شكّل في الواقع تبنّيًا لخطة كانت الحكومة الإسرائيلية نفسها قد وضعتها قبل ذلك ببضعة أشهر. وأوضح **التأييد الواسع** الذي يبديه الجمهور الإسرائيلي لهذا المقترح أن ممارسة التهجير القسري أو الطرد تُعتبر اليوم حلاً مشروعًا وضروريًا لـ "المشكلة الفلسطينية"، أي وجود الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام الإسرائيلي.

لم يبقَ التأييد السياسي والشعبي الواسع لهذه السياسة مجرد أمنية. على مدار أشهر طويلة **حاولت** حكومة إسرائيل الدفع باتجاه نقل مُهجَّرين من قطاع غزة إلى دول مختلفة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية. في آذار 2025 **صادق** المجلس الوزاري المُصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت) على إنشاء "مديرية الانتقال الطوعي"، التي تتمثل مهمتها في تنفيذ مغادرة مئات آلاف الفلسطينيين أراضي القطاع. ابتداءً من أيار 2025، صرّح مسؤولون إسرائيليون كبار، بشكل علنيّ صريح، بأن التطهير العرقي لسكان قطاع غزة هو **هدف مركزي للحرب**، وأوضحوا أن تدمير القطاع وتحكّم إسرائيل بالمساعدات الإنسانية هما وسيلتان لتحقيق هذا الهدف. وفي إطار إجراء قضائي يجري اتخاذه هذه الأيام (تموز 2025)، **أنكر** رئيس هيئة أركان الجيش "إيال زمير" أن يكون التهجير القسري أحد أهداف الحملة، لكن تصريحات صناع القرار الإسرائيليين تروي رواية مختلفة بصورة جوهرية.

وضمن نقاش جرى في لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في بداية أيار، نُقل عن رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" قوله: "نحن ندمر المزيد والمزيد من المنازل، ليس لديهم مكان يعودون إليه. النتيجة الوحيدة المنطقية ستكون رغبة سكان قطاع غزة في الهجرة إلى خارج القطاع. مشكلتنا الرئيسية هي في الدول المستضيفة". وأضاف، في إشارة إلى خطة توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، إن الوصول إلى "مراكز المساعدات" سيكون مشروطًا بمنع عودة سكان قطاع غزة إلى الأماكن التي أتوا منها. وقبل ذلك بأيام قليلة أوضح الوزير سموتريتش: "أعتقد أنه سيكون من الممكن أن نقول "انتصرنا" في غضون بضعة أشهر. ستكون غزة مدمرة بالكامل وسيتركز مواطنوها من محور "موراج" (المحور الذي يقسم القطاع من الشرق إلى الغرب بين خان يونس ورفح) جنوبًا - ومن هناك، سيغادرون بأعداد كبيرة إلى دول ثالثة".

إن جعل التطهير العرقي أحد "أهداف الحرب" الرسمية واستخدام تجويع السكان وتدمير البنى التحتية والمنازل السكنية من أجل تحقيقه، لا يشكلان جرائم خطيرة بحد ذاتهما وعملاً إباديًا فحسب، وإنما يدلّان أيضًا على مزاج كبار صنّاع القرار ونواياهم طوال فترة الحرب.

التهجير القسري في الضفة الغربية

منذ تشرين الأول 2023، أدت الهجمات العسكرية وعنف المستوطنين والجيش في الضفة الغربية إلى تهجير سكان على نطاق لم يسبق له مثيل منذ احتلال الضفة في العام 1967. منذ تشرين الأول 2023 تم نتيجة أعمال العنف تهجير 38 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا مكونة من 67 مجموعات فرعية (clusters)، إضافة إلى 8 تجمعات المكونة من 9 مجموعات فرعية تم تهجيرها بشكل جزئي. في المجمل، تم تهجير2,409 شخصًا، من بينهم 1,056 قاصرًا. حتى حزيران 2025، كان آلاف الأشخاص الآخرين، الذين يعيشون في عشرات التجمعات السكانية الفلسطينية، مُهدَّدين بخطر تهجير حقيقي نتيجة لهجمات المستوطنين اليومية.

تتعرض التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق C في الضفة الغربية منذ سنوات إلى هجوم تنفذه السلطات الإسرائيلية، تصاعد منذ تشرين الأول 2023. بمساعدة الدولة، أُقيمت حول تلك التجمعات خلال السنوات الأخيرة عشرات البؤر الاستيطانية الرعوية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تهجير التجمعات السكانية والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي. تصاعد عنف المستوطنين الذين يقطنون في البؤر الاستيطانية، حتى وصل إلى ذروة غير مسبوقة خلال أشهر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة. هذا العنف الذي أصبح روتينًا يوميًا مرعبًا لسكان التجمعات، يشمل اعتداءات جسدية خطيرة على السكان واقتحامات المستوطنين للتجمعات ومنازل السكان نهارًا وليلاً وإشعال الحرائق وطرد الرعاة الفلسطينيين من مناطق الرعي والمزارعين من حقولهم وقتل وسرقة المواشي وإتلاف المحاصيل وسرقة المعدات والممتلكات الشخصية وإغلاق الطرق.

أدت عملية "الجدار الحديدي" التي بدأت في كانون الثاني 2025، والتي جرت في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية بشكل أساسي، إلى تهجير أكثر من 40,000 فلسطيني من منازلهم. يدعي الجيش بأنه لم تكن ثمة سياسة رسمية لإخلاء السكان من هذه المناطق، إلا أنّ إفادات عديدة وصلت إلى منظمة **بتسيلم** وصحيفة "**هآرتس**" تبيّن أن الجنود أجبروا السكان على مغادرة منازلهم تحت وابل من التهديدات، بل وتحت التهديد بالسلاح أحيانًا. اضطر العديد من المُهجَّرين إلى النوم في حالة اكتظاظ في مراكز جماهيرية أو في قاعات للمناسبات، معتمدين على دعم سكان المنطقة ومنظمات الإغاثة للحصول على الغذاء والماء والسلع الأساسية الأخرى. على غرار سكان قطاع غزة، معظم سكان مخيمات اللاجئين في شمال الضفة هم لاجئون وأحفاد لاجئين هُجِّروا من منازلهم في إطار نكبة العام 1948 **ويصفون** تجربة تهجير تستحضر ذكرى صدمة عائلاتهم أو صدمتهم هم أنفسهم.

في شباط 2025، **صرّح** وزير الأمن "يسرائيل كاتس" بأن الجيش سيبقى في مخيمات اللاجئين طوال العام المقبل وأنه لن يُسمح للسكان بالعودة إلى منازلهم خلال هذه الفترة. وبالفعل، تحولت مخيمات اللاجئين في شمال الضفة إلى أحياء أشباح منذ كانون الثاني 2025 ولا يتواجد فيها حاليًا سوى قوات عسكرية. في أيار 2025، **نُشر** كيف أصبح مخيم جنين للاجئين، الذي أُفرِغ من سكانه تمامًا، "أشبه بموقع عسكري كبير" وأُفيد بأن الجيش يواصل تدمير المباني في جميع أنحاء المخيم لشق طرق لمرور المركبات العسكرية.

عملية التهجير العنيفة في الضفة الغربية، بما في ذلك **شرقيّ القدس**، تحظى بدعم رسمي من جانب دولة إسرائيل بوسائل بيروقراطية وقانونية. مساحات الأراضي التي تم إعلانها أراضي دولة، عمليات هدم المنازل، حجم الميزانيات المخصصة للمستوطنات، عدد تصاريح البناء لمنازل في المستوطنات ووتيرة بناء البؤر الاستيطانية غير القانونية، وصلت خلال العام 2024 إلى **رقم قياسي لم تشهده منذ عقود**. بين تشرين الأول 2023 وآذار 2025، بُني على أنقاض التجمعات الرعوية التي هُجّرت أو بالقرب منها ما لا يقل عن 14 **بؤرة استيطانية جديدة** ومنها يواصل المستوطنون جهودهم لتهجير التجمعات المتبقية في المنطقة و"تطهير" المنطقة من سكانها الفلسطينيين. هكذا على سبيل المثال هُجّر في أيار 2025 تجمع **مغاير الدير**، الذي يعدّ 150 نسمة، بعد أيام قليلة من إقامة بؤرة استيطانية داخل حظيرة أغنام تابعة لأحد سكانه. واضطر أفراد التجمع، الذين هُجّرت عائلاتهم من النقب في الخمسينات، إلى الرحيل والتشتت بين بلدات مختلفة في المنطقة. في تموز 2025، تم تهجير تجمّع **المعرّجات**، الذي يضم حوالي 36 عائلة ومئات الأفراد، وهو واحد من أكبر التجمعات التي تم تهجيرها منذ أكتوبر 2023. هذا التجمع، الذي صمد أمام العنف والمضايقات المستمرة من قبل المستوطنين طوال **سنوات**، تم تهجيره بالتهديدات بعد أن أقام المستوطنون بؤرة استيطانية في داخل القرية. اليوم في هذه المنطقة من غور الأردن، والممتدة على مساحة حوالي 150 ألف دونم، لم يتبق سوى تجمّع واحد - **راس عين العوجا جهالين** - الذي بقي معرّضًا تمامًا لعنف المستوطنين.

التهجير القسري في داخل إسرائيل

في نيسان 2024 قررت الحكومة نقل سلطة إنفاذ القانون في مجال العقارات من وزارة المالية إلى وزارة الأمن القومي، التي يقف على رأسها الوزير "إيتمار بن جفير". في الأشهر التي تلت ذلك، نشرت الوزارة أنه "بموجب سياسة الوزير" طرأت زيادة بنسبة 400% في إصدار أوامر هدم المنازل في النقب. وفقًا لمعطيات الشرطة، جرى خلال العام 2024 هدم 3,746 دونمًا من المناطق المبنية، معظمها في النقب – أي، بزيادة 274% عمّا كان عليه الحال في العام 2023. دُمِّرت قريتا وادي الخليل وأم الحيران بالكامل تقريبًا ومُحِيت ثلاثة أحياء أخرى عن وجه الأرض. نتيجة لذلك، بقي أكثر من ألف شخص بدون مأوى. في أيار 2025، بدأت إسرائيل بهدم جميع المنازل الـ 300 في قرية السرّ غير المعترف بها، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 3,000 نسمة. وأفادت التقارير بأن بعض السكان هدموا منازلهم بأنفسهم لتجنب دفع غرامات الهدم التي تفرضها إسرائيل وأن العشرات انتقلوا إلى مركز جماهيري ومدرسة تم تحويلهما إلى مخيمات للمهجّرين فعليًا. على أنقاض القرى غير المعترف بها في النقب التي هُجّر سكانها، وكذلك في مناطق القرى المُعدّة للهدم في المستقبل، تخطط الدولة لإنشاء مجموعة من البلدات اليهودية أو توسيع بلدات يهودية قائمة.

التدمير الاجتماعي والسياسي والثقافي

تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في قطاع غزة

انتشار الفوضى

تحت ستار محاربتها حكم حماس، تشن إسرائيل هجومًا غير مسبوق ضد النظام المدني والاجتماعي في قطاع غزة. جميع هيئات تطبيق وحفظ النظام العام في القطاع، بما في ذلك قيادة وقوات الشرطة ووحدات الدفاع المدني، تعرضت لهجمات منهجية من جانب القوات الإسرائيلية طوال أشهر القتال. نتيجة لذلك، وعلى خلفية النقص الحاد في السلع الأساسية الضرورية للمعيشة، وصفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في تموز 2024 حالة "انتشار الفوضى" في جميع أنحاء القطاع و"تفكك النسيج الاجتماعي في غزة، حيث ينقلب الناس على بعضهم البعض في صراع من أجل البقاء".

على مدار أشهر الهجوم، أفيد عن ظواهر واسعة النطاق من عدالة الغوغاء (mob justice) وصراعات عنيفة على الأراضي والموارد. وقد دخلت إلى الفراغ السلطوي الذي نشأ في قطاع غزة عصابات إجرامية مسلحة تنشط في جميع أنحاء القطاع. لم تسمح إسرائيل لهذه العصابات بمراكمة القوة فحسب، بل لمّحت أيضًا إلى أنها ستوكل إليها مسؤولية حفظ النظام العام في المستقبل، حتى أن ممثليها صرّحوا بأنها زوّدتها بالأسلحة أيضًا.

هكذا، في الوقت الذي يضطر فيه معظم السكان إلى تقاسم مساحة تتقلص باستمرار في مخيمات المُهجَّرين بالذات، تآكلت العلاقات المجتمعية في قطاع غزة. يتحدث السكان عن نزاعات عنيفة بين عائلات جائعة ومنهكة على موقع خيمة في مخيم للمهجّرين، عن "سلوكيات منفلتة لدى الأطفال" أو بسبب "الغيرة ممن تمكّن من الحصول على طرد غذائي".

شادي الكرد (42 عامًا)، من سكان مخيم جباليا للاجئين وأب لخمسة، نزح من منزله ويعيش اليوم مع عائلته في خيمة أقامها في حي الرمال في مدينة غزة، روى لبتسيلم عن الفوضى السائدة في "مراكز توزيع المساعدات":

> **"يأتي إلى هناك آلاف الأشخاص وأحيانًا تصل سبع شاحنات فقط. هذا لا يكفي لجميع هؤلاء الناس. يدفعون بعضهم بعضًا ونسبة ضئيلة فقط تتمكن من الوصول إلى الشاحنات ـ القوي هو الذي يحصل على المساعدات. هنالك أيضًا عصابات مسلحة تأتي في سيارات، تطلق النار في الهواء، تخيف الناس وتستولي على كميات كبيرة جدًا من الأكياس. [...] نحن نركض -2 3 كيلومترات حتى نصل إلى نقاط التوزيع. نصل إلى ساحة فيها أكوام من الكراتين وكل واحد يأخذ ما ينجح في أخذه. فوضى عارمة. كل واحد يحاول حماية صندوقه. [...] في معظم الأحيان أذهب إلى مركز توزيع المساعدات مع أحد الأصدقاء وأحيانًا أصطحب معي ابني البكر أحمد (15 عامًا) ليحميني بينما أحمل كيس الطحين. عندما أشعر بالتعب، أستريح لعشر دقائق وأنا أمسك بيدي سكينًا طيلة الوقت، لأنني أخاف أن يحاول بلطجيون سرقة الكيس مني. فقد حدث هذا لكثير من الناس".**

تدمير الخلية الأسَريّة

ثمة للهجوم الذي تشنه إسرائيل تأثيرات مدمِّرة على الخلايا الأسَريّة لسكان قطاع غزة. منذ بداية الهجوم حتى آذار 2025، ترملت حوالي 14,000 امرأة في القطاع وأصبحن الآن يتحملن وحدهن مسؤولية عائلاتهن. وفقدَ حوالي 40 ألف طفل أحد والديهم أو كليهما، فيما تبدو أنها **أكبر أزمة أيتام في التاريخ الحديث.** وقد وجد استطلاع أجرته اليونيسف في نيسان 2024 أن 41% من العائلات في غزة ترعى أطفالاً ليسوا أطفالها.

هناء القريناوي (34 عامًا)، من سكان مخيم البريج، تربّي ابن أختها اليتيم بعد مقتل والديه. كانت شقيقتها أماني في مرحلة متقدمة من الحمل عندما اندلع الهجوم الإسرائيلي، بعد حوالي 16 عامًا من محاولات إنجاب طفل. أنجبت أماني ابنها أسامة في كانون الأول 2023 تحت القصف العنيف. بعد حوالي أسبوعين من ولادته، قُتل زوجها في قصف على منزله في مخيم البريج. بعد حوالي نصف عام، قُتلت أماني نفسها في قصف على المدرسة في دير البلح التي كانت تعمل فيها. هذا ما روته هناء في إفادة أدلت بها لبتسيلم:

> **"فراق أختي لا يُحتمَل، لكنني أتقبل هذا القدر من الله. اليوم يبلغ أسامة من العمر 8 أشهر ونصف. كانت أماني تطلب مني دائمًا أن أعتني به وأرعاه وكأنها شعرت مسبقًا بأنها ستموت. كانت تقول لي دائمًا "أنتِ من ستعتني به، لأنكِ تشبهينني". لقد كان كل شيء في حياة أماني وعندما قُتل والده حاولَتْ تعويضه. [...] قبل أن تُقتل، كانت أختي تحاول أن تُري أسامة صورة والده الذي قُتل على الهاتف وتقول له "انظر، هذا أبوك"، لكي يعرفه. الآن أريه صور والده ووالدته على الهاتف لكي يعرفهما، وأقول له في الصباح: 'انظر، هذان والداك، قل لهما صباح الخير'. لا أعرف ما هو ذنب أسامة الذي حُكم عليه بأن يعيش ويكبر بدون أم وأب. لا شيء يبرر ذلك. لقد قُتلا بدم بارد وبقي ابنهما يتيمًا. أنا حزينة وأشفق عليه وعلى أختي وزوجها، اللذين انتظرا مولودًا طوال 16 عامًا وعندما رُزقا بأسامة أخيرًا - قُتلا على الفور وتركاه إلى الأبد".**

على مدار أشهر الهجوم، اضطرت العائلات التي نزحت من منازلها إلى **ترك أبنائها المسنين أو المرضى** الذين لم يتمكنوا من الصمود في ظروف النزوح القاسية، وظل الكثير منها **منفصلًا** عن أقاربه لفترات طويلة. في بعض الحالات، لا تعرف العائلات إطلاقًا ما حلّ بأحبائها: لا يزال أكثر من 11,000 من سكان القطاع **يُعتبَرون في عداد المفقودين** وفقًا لمصادر صحية في قطاع غزة، ويُقدر أن معظمهم قتلى مدفونون تحت الأنقاض. بالإضافة إلى ذلك، فُصل آلاف الرجال والفِتْية **عن عائلاتهم و"تم إخفاؤهم"** خلال الاعتقالات التي نفذها الجيش الإسرائيلي طوال أشهر الهجوم. في معظم الحالات، لم يكن لدى أفراد العائلة أي إمكانية **للحصول على معلومات** ومعرفة ما حلّ بأحبائهم، بما في ذلك إنْ كانوا أحياء أم أمواتًا، ولم يتمكنوا بالتأكيد من **الاتصال بهم**.

تُظهر الإفادات التي جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون على مدى أشهر الهجوم أن العائلات في قطاع غزة تتمزق من الداخل بسبب معرفتها بأنها لا تستطيع أن **توفر لأطفالها الحماية** أو **أن تلبي احتياجاتهم الأساسية**. وقد وصف رجال ونساء مدى العجز الذيب شعروا به في اللحظات التي اضطروا فيها إلى **مشاهدة موت أطفالهم** جرّاء إطلاق النار والقصف والدهس والجوع والبرد والأمراض. **وأفاد** طبيب أمريكي تطوع في قطاع غزة بوجود منطقة في قسم الطوارئ في مستشفى ناصر في خان يونس يُحال إليها الأطفال الذين لا يمكن إنقاذهم، بسبب حالتهم الحرجة أو بسبب الضغط المتواصل وشحّ الموارد في المستشفى. قال الطبيب إن أفراد عائلات الأطفال المحتضِرين ينتظرون هناك إلى جانبهم حتى وفاتهم.

عدنان القصاص (36 عامًا)، من سكان بني سهيلا شرق خان يونس، تحدث عن وفاة طفلته الرضيعة عائشة، التي تجمدت حتى الموت بعد 23 يومًا من ولادتها، بينما كانت هي وأفراد عائلتها يحتمون في خيمة في مخيم المهجرّين المواصي في منطقة خان يونس:

> **"في يوم الجمعة الموافق 20.12.24، كان الجو ماطرًا جدًا وباردًا جدًا، وكانت هنالك رياح قوية. خلال الليل غمرت المياه الخيمة. أنا وزوجتي رنا احتضنا الأطفال بالقرب منا. بقيت مستيقظًا حتى الرابعة فجرًا لأتأكد من أن الخيمة لن تغرق في الماء. ثم نمت. [...] استيقظنا في الساعة السادسة صباحًا. رفعتُ عائشة فكانت مثل كتلة من الجليد، باردة وصلبة وزرقاء، وعيناها مفتوحتين. رفعتها مصدومًا تمامًا. لم تكن تتنفس. ركضت بها 500 متر إلى نقطة الإسعافات الأولية التابعة للهلال الأحمر. حاولوا إنعاشها لكنهم لم ينجحوا، ثم أخذونا في سيارة إسعاف إلى مستشفى ناصر في خان يونس. هناك حاولوا إنعاشها مرة أخرى ولم ينجحوا. قالوا إن الدورة الدموية وقلبها تضررا من البرد. تم دفن عائشة على الفور".**
>
> **انهارت رنا وأنا. كانت وفاة عائشة، ابنتنا الوحيدة من بين خمسة أولاد، بمثابة صاعقة. انكسر قلب رنا. [...] أنا أخشى على سلامة أولادنا الآخرين، في هذه الخيمة التي لا توفر لنا الحماية. نعيش بفضل المساعدات الغذائية ولا نأكل سوى المعلبات والعدس. هذا لا يكفي وأخشى أن أفقد طفلًا آخر بسبب البرد والجوع. بالأمس هطل المطر بغزارة مرة أخرى وغرقت خيمتنا. أنا عاجز. لقد فقدت ابنتي ولا أريد أن أفقد ابنًا آخر".**

حدّ الهجوم الإسرائيلي أيضًا من قدرة سكان قطاع غزة على إقامة طقوس العزاء. بسبب الموت واسع النطاق، وُثقَت ظاهرة حفر القبور والمقابر الجماعيّة في محيط المستشفيات أو في الأماكن العامة. في نيسان 2024، نشر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان خارطة مواقع لأكثر من 120 مقبرة جماعيّة تم تحديدها في جميع أنحاء القطاع، بما في ذلك في ساحات المنازل والمستشفيات، مفترقات الطرق، قاعات الأفراح، الملاعب الرياضية، المدارس والمساجد. مشاهد قاسية لـ جثث مهشّمة أو في حالة تعفن متقدم في الأماكن العامة وكلاب ضالة تأكل الجثث التي لم تُدفن ـ مشاهد عُرضت في وسائل الإعلام الدولية وفي إفادات لا حصر لها جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون طوال أشهر الهجوم.

في كثير من الحالات، منع الجنود أفراد العائلات من جمع جثث أحبائهم ولم يسمحوا بدفنهم؛ وفي حالات أخرى، وثق الجنود أنفسهم وهم يمثّلون بجثث فلسطينيين ويهينونها، بما في ذلك من خلال دهسها بـالجرافات والدبابات ـ وهي ظاهرة لوحظت خلال عمليات الجيش في شمال الضفة الغربية أيضًا. أُفيد بأن القوات الإسرائيلية نقلت عشرات الجثث لقتلى فلسطينيين إلى إسرائيل وأعادتها في أكياس، بحيث لم يعد من الممكن التعرف عليها بسبب حالة التعفن المتقدمة. كما أُفيد أن العائلات التي بحثت عن جثث أحبائها في الشوارع أو تحت الأنقاض اضطرت إلى التعرف عليها من خلال بقايا الأسنان والعظام، أو من خلال قطع الملابس والمجوهرات التي بقيت على أعضاء مبتورة. وأفيد أيضًا

أن العديد من القتلى الذين وصلت جثثهم إلى الدفن دُفنوا بدون شواهد قبور، حيث كُتبت أسماؤهم بخط اليد على أكفان بيضاء أو على أكياس الجثث، وأن صلوات الجنازة تُتلى بسرعة، إن أُقيمت أصلاً، في ممرات المستشفيات أو خارج غرف الموتى. كل هذه العوامل ـ إلى جانب النزوح المستمر وتدمير المساجد والكنائس والأضرار التي لحقت بـ**المقابر** في القطاع، والتي صعّبت إقامة الصلوات والجنازات وطقوس العزاء ـ قلصت أكثر فأكثر قدرة العائلات على مواجهة الفقدان الذي عانته.

عزيزة قشطة (67 عامًا) من رفح، روت كيف بقيت هي وزوجها إبراهيم (70 عامًا) بمفردهما بعد أن اضطرت عائلتها إلى النزوح من منزلها بسبب القصف الإسرائيلي وكيف اضطرت بعد مقتل زوجها بشظية إلى دفنه بنفسها في قبر مؤقت:

> **"رفعت زوجي وحملته على ظهري. كان جسده مرتخيًا بسبب الإصابة وكان ثقيلاً جدًا. لم يكن هناك أحد ليساعدني فاضطررت إلى حمله بمفردي. مشيت قليلاً، استرحت، ثم واصلت. [...] فجأة لاحظت أن يده اليسرى ترتجف بشدة. سألته إن كان يريدني أن أدلّكه، لكنني رأيت حينها أنه مات. تحققت مرة أخرى ولم أكن مخطئة. لقد مات حقًا بين يدي. لم يكن هنالك أحد في المنطقة. نظرت حولي فرأيت حفرة صغيرة بجانب شجرة زيتون. لم يكن لدي قماش للكفن. أخذت ستارة من النافذة وكيسًا بلاستيكيًا، لففته بنفسي ودحرجته ببطء إلى داخل الحفرة. استغرق الأمر مني ساعتين، لوحدي. كان الأمر صعبًا جدًا عليّ لكن الله منحني القوة. دفنته بنفسي، وضعت فوقه بعض الصفائح المعدنية ولوحًا من الخشب وأهَلتُ التراب عليه. تلوت عليه بعض الأدعية وبكيت. بكيت بصمت، بألم. [...] بقيت هكذا لمدة أسبوعين لوحدي في المنزل بعد وفاة إبراهيم حتى نفد مني الماء والطعام تقريبًا في 24.5.25. في ذلك اليوم، سمعت إطلاق نار في الخارج، خرجت ورأيت أن الصفيح الذي وضعته على قبر زوجي كان مثقوبًا بالكامل ورأس زوجي يبرز من تحت التراب. تألم قلبي... أعدته إلى الحفرة، ووضعت عليه ألواح صفيح وخشب جديدة، مرة أخرى، ودفنته من جديد. لم أعد خائفة على الإطلاق. لم أفكر بأي شيء سوى الألم والفقدان والمعاناة".**

الهجوم على التعليم

حتى نيسان 2025 أصيبت حوالي 90% من المدارس في قطاع غزة بأضرار مختلفة **نتيجة** القصف الجوي والمدفعي، وحتى الحرائق المتعمدة والتدمير المنهجيّ الذي نفذه الجيش الإسرائيلي. وقد تحول العديد من المباني التي بقيت إلى مخيمات للمهجرين وأصبحت هي نفسها أهدافًا **لهجمات متكررة**. بسبب هذا كله، **حتى حزيران 2025**، كان جميع أطفال قطاع غزة في سن الدراسة أي حوالي 658,000 طفل، قد توقفوا عن ارتياد المؤسسات التعليمية لأكثر من 18 شهرًا. وقدّرت **منظمات مختلفة** في

منشوراتها أن هذا الضرر من المتوقع أن يؤدي إلى عواقب وخيمة وبعيدة المدى على التطور العاطفي والعقلي والاجتماعي بين أطفال غزة الذين ظلوا بدون روتين ثابت وبدون منظومة الدعم الي توفرها عادةً شخصيات محددة في جهاز التعليم، وبدون مساحات تتيح اللقاء والترفيه واللعب مع أبناء جيلهم. كما أشارت التقديرات إلى أن هذا النقص سيكون له تأثير كبير جدًا على صحتهم النفسية، وكذلك على احتمالات تعرضهم للإهمال أو العنف أو التنكيل وسوء المعاملة.

أشارت هذه التقديرات إلى أن تدمير جهاز التعليم سيترك بصمته على حياة المجتمع الفلسطيني بأكمله لأجيال قادمة. و**أُشير** إلى أن عملية التعلم لدى الأطفال الذين يبقون خارج إطار التعليم لفترة طويلة متواصلة لا تميل إلى الانقطاع فحسب، بل إلى التراجع أيضًا، وأنه من المرجح أن يترك هذا التأخير الكبير بصمته أيضًا على فرص العمل بين أطفال قطاع غزة في المستقبل، ثم على التنمية البشرية والاقتصادية لمجتمع قطاع غزة بأسره أيضًا، على مدار سنوات عديدة.

تشويش التغطية الإعلامية

خلال الهجوم الحالي، لم تسمح إسرائيل للصحفيين بالدخول إلى قطاع غزة، إطلاقًا تقريبًا. **في الحالات القليلة** التي سُمح فيها بدخول صحفيين أجانب، سُمح لهم بالوصول إلى مناطق محدودة فقط بوساطة ومرافقة ممثلي الجيش، حيث **أُخضعت** المواد التي جمعوها لمراقبة ومصادقة الرقابة العسكرية الإسرائيلية. في موازاة ذلك، شنت إسرائيل هجومًا على الصحافة المحلية في قطاع غزة: وفقًا **لمعطيات** "لجنة حماية الصحفيين" (CPJ - Committee to Protect Journalists)، قُتل في القطاع نحو 160 صحفيًا بين تشرين الأول 2023 وكانون الثاني 2025، معظمهم أثناء تأدية واجبهم وأثناء ارتدائهم سترة تعريفية. هذا الرقم جعل الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة الهجوم الأكثر فتكًا بالصحفيين الذي وثقته لجنة حماية الصحفيين (CPJ) خلال العقود الثلاثة الماضية. وأظهرت **تحقيقات عديدة نُشرت** على مدار أشهر الهجوم كيف ركّزت إسرائيل هجماتها على الصحفيين بشكل متعمد ومدروس، وكيف **هددتهم واعتقلتهم وسجنتهم** بشكل منهجي. وفقًا لتقرير تلخيصيّ للعام 2024 أصدرته منظمة **مراسلون بلا حدود** (RSF)، فقد "أصبحت غزة أخطر منطقة في العالم للصحفيين، مكانًا أصبحت فيه الصحافة نفسها مهددة بالانقراض".

الهجوم على التراث التاريخي والشعائر الدينية

حتى حزيران 2024، كانت إسرائيل قد **دمرت** حوالي 206 مواقع أثرية وتاريخية في القطاع، من بينها أسواق عامة وأحياء قديمة يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من ألف عام. وقد نُشر في **عدة مناسبات**، أن

قوات الجيش الإسرائيلي نهبت قطعًا أثرية قديمة من مواقع أثرية ومتاحف في القطاع. كما **دُمرت** أيضًا مكتبات ومتاحف وأرشيفات ومسارح ومؤسسات ثقافية مختلفة، بما في ذلك الأرشيف المركزي لمدينة غزة، الذي اندلع فيه حريق أتلف التوثيق التاريخي المحفوظ فيه والذي يعود تاريخ بعضه إلى 150 عامًا. و**قدرت** لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة أن النيران أُضرمت في الجزء الداخلي من المبنى في الفترة التي كان الجيش الإسرائيلي ينشط خلالها في محيطه. بالإضافة إلى ذلك، ألحق القصف الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بالمساجد والكنائس القديمة في قطاع غزة، أثناء إقامة الصلوات فيها في بعض الأحيان؛ في هجومين **تقصّتهما** لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، قُتل حوالي 200 مصلٍّ. ونُشر عن الضرر الكبير الذي لحق بالمسجد العمري، وهو أقدم مسجد في غزة، وبكنيسة أرثوذكسية يونانية من القرن الخامس الميلادي، تعتبر من أقدم الكنائس في العالم المسيحي. وفي مقطع فيديو من آب 2024، شوهد جنود **يحرقون** نسخًا من القرآن في مسجد اقتحموه.

تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في الضفة الغربية

الهجوم على التعليم

تعرّض حق الأطفال والشباب في التعليم في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس، خلال العامين الأخيرين، إلى مسّ خطير. يقيم نحو 12 ألف طفل في شمال الضفة الغربية في مراكز للمهجرين حاليًا بعد أن تم إجلاؤهم في أعقاب هجمات الجيش الإسرائيلي، ويفتقر معظمهم إلى **إمكانيات الوصول إلى مراكز ووسائل تعليمية**. فقد قامت المدارس في جميع أنحاء الضفة الغربية **بتقليص التعليم الوجاهي** في ضوء التقييدات على الحركة والصعوبات الاقتصادية. ونتيجة لذلك **خسر** الطلاب ما يصل إلى نصف العام الدراسي في سنة 2024. وروى سكان لبتسيلم أنه بسبب نقص المعدات التكنولوجية اللازمة، لا يتعلم العديد من الأطفال خلال الأيام المخصصة للتعلم في المنازل، وأن العديد من الآباء يضطرون إلى البقاء في المنازل مع أولادهم في تلك الأيام، مما يعمق الضرر الذي يلحق بمصادر رزقهم وسبل عيشهم. يُضاف إلى هذا كله عنف المستوطنين والجيش – بما في ذلك **الاعتداءات العنيفة** **والتدمير** الذي نفذه المستوطنون في المدارس في مناطق C، مما يثير القلق لدى الأهل بشأن إرسال أطفالهم إلى المؤسسات التعليمية. وفوق ذلك في أعقاب سنّ **القوانين** ضد "الأونروا"، في نيسان 2025، دخل أفراد الشرطة إلى ست مدارس تديرها الوكالة في شرقيّ القدس في منتصف يوم دراسي **ووزعوا عليها** أوامر إغلاق (للمزيد عن الهجوم ضد الأونروا، انظر فصل "الهجوم على مكانة اللجوء"، في هذا التقرير).

الهجوم على التراث التاريخي والديني

الهجوم الواسع الذي تشنه إسرائيل ضد الهوية والثقافة الفلسطينية يشمل أيضًا المسّ بروتين طقوس ومراسم العبادة الدينية وبالمباني الدينية في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس. خلال شهري رمضان في العامين 2024 و2025، فُرضت **قيود جماعيّة** على دخول الفلسطينيين من إسرائيل وشرقيّ القدس إلى المسجد الأقصى، وفي شهر رمضان 2024 وُثقت **أعمال عنف شديدة** من قبل الشرطة ضد الشبان الفلسطينيين الذين حاولوا الوصول إلى الأقصى لتأدية الصلاة. كما **نُشر** عن تهديدات وجّهتها السلطات الإسرائيلية إلى رجال دين مسلمين واعتقالات بحقهم ومنعهم من دخول الحرم. في موازاة ذلك سُمح لعدد من ممثلي الجمهور اليهود بالدخول إلى الحرم بصورة دائمة و**تأدية الصلاة** والتحريض ـ على الرغم من الحظر الذي فرضته إسرائيل نفسها على صلاة اليهود في المكان (باستثناء "حائط المبكى").

يشكل المس بدفن الموتى وطقوس العزاء أيضًا جزءًا مألوفًا من روتين الوجود العسكري العنيف. منذ سنوات عديدة، تفرض قوات الجيش في الضفة قيودًا **تؤخر دفن جثامين الموتى** وتفرض قيودًا على عدد المشاركين في الجنازات و**تعتدي على المدنيين** أثناء إقامتها، بل وتختطف جثامين لأشخاص قتلهم الجيش، للاحتفاظ بها **كورقة مساومة** في بعض الحالات. منذ تشرين الأول 2023، حققت بتسيلم ووثقت العديد من الحوادث التي **منع** فيها جنود إسرائيليون **إخلاء** الجثامين للدفن، و**اختطفوا** جثامين فلسطينيين، من بينها **جثامين أطفال**، أو **منعوا** وصول العائلات إلى جثامين أحبائها كجزء من الاقتحامات المتكررة التي تنفذها قوات الجيش في مخيمات اللاجئين والمدن في شمال الضفة غالبًا. وفقًا لمعطيات مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (JLAC) والتي نُقلت إلى بتسيلم، فحتى منتصف تموز 2025، كانت جثامين 316 فلسطينيًا من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك شرقيّ القدس وفلسطينيين مواطنين في إسرائيل، ومن بينهم 28 قاصرًا، لا تزال محتجزة في إسرائيل حتى اليوم. كما وُثقت أيضًا **قيود** فرضها الجيش على المشاركة في الجنازات وحادثة إطلاق نار على **مجلس عزاء**.

تدمير اجتماعي وسياسي وثقافي في داخل إسرائيل

الرقابة وكمّ الأفواه

على امتداد أشهر الهجوم على قطاع غزة، جرى اعتبار أي تعبير عن التضامن مع سكان قطاع غزة أو أي انتقاد لسياسة إسرائيل القاتلة وكأنه خيانة ترتّبت عنه عواقب وخيمة أو تم حظره بصورة رسمية. على سبيل المثال، فرضت الشرطة حظرًا شاملاً على تنظيم المظاهرات والاعتصامات الفلسطينية – سواء

كان هدفها **الاحتجاج على ممارسات إسرائيل في قطاع غزة**، أو كانت في موضوع آخر لكنها **شملت أحد رموز الهوية الفلسطينية**. شنت السلطات موجة اعتقالات واسعة ابتداء من تشرين الأول 2023 لم تستثنِ أيًا من المجالات العامة وطالت عاملين وناشطين في مجالات **الثقافة**، **التربية والتعليم**، **منتخبي جمهور** و**نشطاء فلسطينيين**، غالبًا بعد إبدائهم التضامن مع سكان قطاع غزة أو مشاركة رموز الهوية الفلسطينية أو نشر محتوى ديني، على الشبكات الاجتماعية، جرى التحقيق معهم واعتقالهم. بتوجيه من الوزير المسؤول عن الشرطة "إيتمار بن جفير"، تصاعد عنف الشرطة وقمعها الموجَّه أيضًا ضد المواطنين الإسرائيليين اليهود الذين يطالبون بإنهاء الحرب، وحتى ضد عائلات الإسرائيليين المختطفين في غزة، والتي تطالب بالتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراحهم. وسُجل تضييق خطير على حرية التعبير والأمن الشخصي الخاصّين **بالطلاب** و**المحاضرين** الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، الذين تعرضوا للمضايقة والتوقيف عن العمل والفصل من العمل على نطاق غير مسبوق بسبب أي تعبير من قبيل ما ورد ذكره آنفًا. وتصاعد الهجوم أيضًا على مجال الإبداع الثقافي الفلسطيني داخل حدود الخط الأخضر، بما في ذلك عبر **اعتقالات** بحق فلسطينيين من الحقل الثقافي وفرض **حظر** على عرض أعمال فنية فلسطينية، **بـتوجيه مباشر** من وزير الثقافة غالبًا.

على الصعيد التشريعي، سعت مقترحات لتعديل **قانون مكافحة الإرهاب**، وتمت المصادقة عليها بالقراءة الأولى في الكنيست خلال العام 2024، إلى تكريس مخالفة "التحريض" كأداة في يد السلطة الإسرائيلية لإسكات الأصوات النقدية. وسعى **مشروع قانون** مر بالقراءة التمهيدية في الكنيست في تشرين الأول 2024 إلى تقليص بل وإلغاء تمثيل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في الكنيست بشكل كامل. كما أن محاولة **إقصاء عضو الكنيست أيمن عودة** من الكنيست، في حزيران ـ تموز 2025، على خلفية إعرابه عن دعمه لإطلاق سراح مختطفين إسرائيليين وأسرى فلسطينيين في إطار صفقة بين إسرائيل وحماس، قد شكلت مرحلة أخرى في تفاقم مساعي نزع الشرعية عن الجمهور الفلسطيني في إسرائيل وممثليه وإسكاتهم. رغم أن الحكومة نفسها هي التي صادقت على الصفقة، إلا أن أعضاء في الكنيست، من الائتلاف والمعارضة على حد سواء، **استغلوا** حقيقة أن عودة بارَك إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين لتقديمه وكأنه "داعم للإرهاب" ثم لتبرير إقصائه.

الإجرام

تشمل محاولات تفكيك وإضعاف المجتمع الفلسطيني في إسرائيل أيضًا الإهمال المنهجي والمتعمد لمكافحة منظمات الإجرام التي تنهش المجتمع من الداخل. في **استطلاع** أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية عام 2024، عبّر حوالي ثلثي الفلسطينيين الذين شاركوا في الاستطلاع عن شعور متدنٍّ بالأمن الشخصي. يؤدي انعدام الأمن الشخصي إلى واقع **مشبع بالقلق والتشكيك المتبادل**، مما يؤدي إلى تآكل التماسك المجتمعي بشكل كبير.

إن إبقاء حياة الفلسطينيين مواطني إسرائيل بين أيدي المجرمين هو نتيجة **إهمال وتمييز** يمتدان إلى سنوات عديدة خلت، ثم تحوّلا ـ منذ تولي "إيتمار بن جفير" منصب وزير الأمن القومي ـ إلى سياسة فعلية حصدت العديد من الضحايا (انظروا فصل "القتل وإلحاق الأضرار الجسدية والنفسية الجسيمة في داخل إسرائيل"، في هذا التقرير). حتى قبل تشرين الأول 2023، أوقف الوزير نشاط **قوة المهمة الخاصة** لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل، وكذلك تمويل برنامج مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي. كما **نُشر** أيضًا أنه قد توقفت في عهده إجراءات التعاون بين مختلف الأقسام والهيئات الحكومية بشأن منع الجريمة. يُضاف إلى هذا كله حقيقة أن **الميزانيات المخصصة** لتطوير البلدات الفلسطينية في إسرائيل ـ والتي كانت تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى المساعدة في مكافحة أزمة الجريمة أيضًا ـ كانت من بين الميزانيات الأولى التي أُلغِيت أو قُلِّصت من أجل تمويل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة التقليصات التي طالت هذه الميزانيات أكبر بثلاثة أضعاف من تلك التي طالت بقية الميزانيات الحكومية الأخرى.

تعدّ شريحة الأطفال والشباب إحدى الفئات التي دفعت الثمن الأغلى لهذا الإهمال. وفقًا لمعطيات "غرفة الطوارئ لمواجهة الجريمة والعنف" في المجتمع العربي، فقد تيتّم خلال العامين الماضيين **مئات الأطفال** نتيجة للعنف المرتبط بالإجرام. وأُعلِن أن هؤلاء الأطفال يعانون من معدلات مرتفعة من القلق والصدمات النفسية والأضرار الوظيفية ويجدون صعوبة في الحصول على حلول نفسية - اجتماعية بسبب محدودية الخدمات في المجتمع العربي، ولذا فهم معرضون لخطر متزايد للانضمام بأنفسهم إلى دائرة العنف والإجرام. علاوة على ذلك فقد وصف **تقرير الغرفة** لعام 2024 كيف أن جميع الأطفال والشبان في البلدات العربية يتعرضون بشكل متكرر، أكثر من أي وقت مضى، لأنشطة إجرامية في بيئتهم السكنية. **وصف** منشور آخر للغرفة كيف يمارس المجرمون ضغطًا اجتماعيًا كبيرًا لإقناع الشبان بالانضمام إليهم. **وأفاد** آباء بأنهم يخشون السماح لأطفالهم بالتجول في الشوارع حتى في ساعات النهار، **وروى** الأطفال أنهم يخشون الذهاب إلى المدارس باعتبارها حيّزًا تأثر هو الآخر بروتين الإجرام إلى حد كبير.

السجون كشبكة من معسكرات التعذيب

زجّت إسرائيل في السجون على مدى عقود بمئات آلاف الفلسطينيين بمن فيهم العديد من أعضاء القيادات المجتمعية والسياسية الفلسطينية من مختلف المناطق. يهدف **مشروع السجن** إلى الردع عن أي مشاركة في العمل السياسي والتوضيح للنشطاء أن أي محاولة لمقاومة القمع الإسرائيلي قد تُقابَل بالسجن دون محاكمة والعنف وحتى بالتعذيب الشديد.

بدأت عملية جعل منظومة السجن الإسرائيلية آليّة يشكل التنكيل المنهجي بالأسرى الفلسطينيين أحد أهدافها الرئيسية منذ ما قبل 7 تشرين الأول 2023، ونبعت من السياسة العنصرية والعنيفة التي يعتمدها الوزير المسؤول "إيتمار بن جفير"، الذي **تفاخر** حتى بتسويء ظروف السجناء والأسرى الفلسطينيين. إن التطرف في مساعي تجريد الفلسطينيين من الصفات الإنسانية في أوساط الرأي العام الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول 2023، إضافة إلى تعاون الجهاز القضائي الذي كان من المفترض أن يحمي ويضمن حقوق السجناء الفلسطينيين، قد أتاح استكمال استيعاب وتكريس سياسة الوزير.

خلف ستار الهجوم على قطاع غزة، تحولت السجون الإسرائيلية إلى مساحة يتجسد فيها العنف الإسرائيلي بأبشع صوره وأكثرها وحشية. منذ تشرين الأول 2023، **اعتُقل واحتُجز** آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل في السجون الإسرائيلية، إضافة إلى آلاف الأسرى الفلسطينيين الذين كانوا مسجونين فيها من قبل. في موازاة ذلك، سُجل تغيير عميق في وظيفة وسلوكيات منظومة السجون الإسرائيلية، التي حوّلت السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، فعليًا، إلى **شبكة من معسكرات التعذيب** للأسرى الفلسطينيين: العنف المتكرر الوحشي والتعسفي والاعتداءات الجنسية والإذلال والإهانة والتجويع المتعمد وفرض ظروف صحية رديئة والحرمان من النوم ومنع الرعاية الطبية ـ كل هذه ليست سوى جزء من وسائل التنكيل التي أصبحت سياسة منهجية ومنتظمة. نتيجة لذلك توفي 73 أسيرًا على الأقل في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية حتى الآن، من بينهم قاصر واحد. وفقًا للمعطيات المتوفرة لدى بتسيلم حوالي 48 منهم من سكان قطاع غزة و22- من سكان الضفة الغربية وشرقيّ القدس وثلاثة من مواطني إسرائيل.

لم يقتصر تحويل نظام السجون الإسرائيلي إلى شبكة من معسكرات التعذيب على مصلحة السجون الخاضعة لسلطة الوزير بن جفير فحسب، بل شمل أيضًا **مراكز الاحتجاز التي أقامها الجيش الإسرائيلي** للمعتقلين الذين تم اعتقالهم خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة. المحتجَزون في هذه المراكز ـ معظمهم فلسطينيون اعتُقلوا دون سبب واضح ودون ضمان إجراءات قانونية عادلة، وبعضهم جرحى بحاجة إلى رعاية وعلاج طبي عاجل ـ احتُجزوا في ظروف اعتقال غير إنسانية ودون أية رقابة على ما يجري فيها، إطلاقًا تقريبًا. "رأيت أشخاصًا يدخلون هذا المركز مصابين بجروح من الحرب"، **شهد** جندي إسرائيلي خدم في معسكر التعذيب "**سديه تيمان**"، "ثم يتم تجويعهم لأسابيع دون أي رعاية طبية. رأيتهم يتبولون ويتغوطون على أنفسهم لأنهم لم يسمحوا لهم بالذهاب إلى المرحاض. أتذكر الرائحة حتى اليوم. الكثير منهم لم يكونوا حتى من النخبة، مجرد سكان من قطاع غزة اعتُقلوا للتحقيق وأُطلق سراحهم بعد تعرضهم لأعمال تنكيلية شديدة، عندما تبين أنهم أبرياء. لا عجب أن الناس ماتوا هناك. العجب هو أن الناس نجوا". على مدار أشهر الهجوم الإسرائيلي، نُشر **عدد** من **التحقيقات** التي كشفت عن أعمال تنكيل قاسية ارتكبها جنود إسرائيليون بحق معتقلين احتُجزوا في مراكز الاعتقال العسكرية، وكان أحد أفظعها **الاعتداء السدومي** الذي ارتكبه عدد من الجنود بحق معتقل مكبّل. على الرغم من

خطورة أفعالهم، حظي الجنود المشتبه في ارتكابهم الفعل **بدعم شعبي واسع**، بما في ذلك من وزراء وأعضاء كنيست.

أدهم أبو نصر (33 عامًا) أب لثلاثة، اعتقل عند حاجز عسكري في جباليا في تشرين الأول 2023، بينما كان نازحًا مع عائلته للمرة الخامسة بحثًا عن مكان آمن للإقامة فيه. في الإفادة التي أدلى بها لبتسيلم، قال:

> **"أمرني [الجنود] بخلع ملابسي واضطررت لفعل ذلك أمام أطفالي وزوجتي. كان موقفًا صعبًا للغاية. ركضت ابنتي أحلام نحوي بينما كنت أخلع ملابسي وتشبثت بي. أمرني جندي بأن أنادي زوجتي لتأخذ ابنتنا وهدد بأنهم سيعتقلونني ويعتقلونها أيضًا. جاءت زوجتي وأخذت أحلام التي صرخت 'أريد أبي! أريد أبي! ' وكل من كان حولنا بكى عليها وعليّ. [...] [في الغرفة عند حاجز جباليا] انقض الجنود علينا جميعًا وضربونا بالهراوات. صرختُ من ألم الضربات ومن تقييد يديّ. في كل مرة حاولت فيها حماية نفسي بيدي من الضربات، كانت الأصفاد تؤلمني أكثر. سكبوا علينا ماءً باردًا وشتمونا ونادونا بأسماء مهينة: 'يا شاذ، يا نخبة، يا خرا، يا نتن'... 'سنأخذكم إلى الجحيم'".**

على مدار أسابيع طويلة، تعرض أدهم أبو نصر لتنكيل شديد على أيدي الجنود، بما في ذلك أثناء مكوثه في معتقل "سديه تيمان"، حيث تم استجوابه مرارًا وتكرارًا حول مكان وجود المختطَفين الإسرائيليين:

> **"في اليوم الأول [في سديه تيمان] اكتشفتُ أن لديهم وحدة اسمها 'قمع'. كانوا يأتون ويلقون قنابل الغاز المسيل للدموع داخل الكرفان وكان بعض الأسرى يفقدون وعيهم. آخرون كانت أنوفهم وأفواههم تنزف بسبب استنشاق الغاز. [...] كانت وحدات القمع تأتي أكثر من مرة في اليوم. كان جنود الاحتلال يقتحمون الكرفان وينقضون علينا بالضرب المبرح بالهراوات على جميع أنحاء أجسادنا. بعد ذلك كانوا يفتشوننا واحدًا تلو الآخر ويلقوننا على الأرض ويدوسون علينا بأحذيتهم العسكرية ويضربوننا بخوذاتهم".**

تترك تجربة السجن أثرًا عميقًا في أجساد ونفوس الأسرى حتى بعد إطلاق سراحهم: فقد روى الكثيرون عن ضائقة جسدية ونفسية مستمرة نتيجة لعمليات التنكيل التي تعرضوا لها في مراكز الاحتجاز، ووصفوا اضطرابًا في روتين حياتهم - في الدراسة بالنسبة للشباب وفي العمل والحياة الأسرية بالنسبة للبالغين. لا تقتصر دائرة المعاناة والتأثير النفسي على السجناء أنفسهم فقط؛ فأفراد عائلات الأسرى، الذين غالبًا ما لم يتمكنوا من الاتصال بهم أو معرفة مصيرهم طوال أشهر السجن الطويلة، دفعوا هم أيضًا أثمانًا باهظة. بقي العديد من الأطفال بدون أب أو أم؛ واضطرت النساء والرجال إلى تربية أطفالهم بمفردهم؛ ونُزع الأطفال من والديهم؛ واضطرت العائلات إلى إنفاق أموالها، بل تراكمت الديون على بعضها لتمويل الإجراءات القانونية وفقد المراهقون أصدقاءهم فجأة ودون أي تفسير.

الهجوم على مكانة اللجوء

على مدار عقود طويلة من التهجير والعيش في مخيمات اللاجئين منذ النكبة عام 1948، أصبحت **مكانة اللجوء** أحد المبادئ المؤسِّسة للمجتمع الفلسطيني وأحد **الأسس الموحِّدة** للهوية الجمعية، في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام الإسرائيلي وخارجها. منذ تأسيسها، تبذل إسرائيل جهودًا كبيرة **لإنكار** اللجوء الفلسطيني، وسط حرمان اللاجئين من الحقوق وأوجه الحماية التي يستحقونها بموجب القانون الدولي، وعلى رأسها حق العودة.

توفر هذه الخلفية مستوى إضافيًا لفهم المعنى العميق للهجوم القاتل على قطاع غزة، الذي يشكل اللاجئون من النكبة وأحفادهم حوالي ثلثي سكانه، وكذلك تدمير مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية. إن محاولة المساس بما تعتبره إسرائيل "**أعشاش دبابير**" وبؤر تشكل تهديدًا للدولة، هي في الواقع هجوم واسع النطاق على المؤسسات التي تحفظ اللجوء بكونه جزءًا مركزيًا من الهوية والثقافة الفلسطينية.

المثال الأبرز للهجوم الإسرائيلي ضد اللاجئين ومكانة اللجوء الفلسطيني هو **المحاولة المستمرة** لتعطيل عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (**الأونروا**). هذه الوكالة، التي بدأت عملها عقب قرار الأمم المتحدة من العام 1950، **كان هدفها** تقديم خدمات الإغاثة والتعليم والصحة والتدريب المهني وغيرها، وهي تعمل منذ عقود كهيئة مركزية تقدم الدعم للاجئين الفلسطينيين. قبل الهجوم الإسرائيلي، شمل **نشاط الوكالة** تشغيل 284 مدرسة في قطاع غزة، درس فيها حوالي 290 ألف طالب و96 مدرسة في الضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس، يدرس فيها حوالي 46 ألف طالب. كما قامت الوكالة بتشغيل 22 عيادة في قطاع غزة و44 مركزًا طبيًا في الضفة الغربية، بما في ذلك مستشفى واحد. وفي الإجمال، قدمت الوكالة خدمات لحوالي 1.7 مليون شخص في قطاع غزة (حوالي 80% من سكان القطاع) ولحوالي 900 ألف شخص في الضفة الغربية ووظفت حوالي 30 ألف عامل في قطاع غزة والضفة الغربية.

منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، **استُخدمت** مدارس "الأونروا" في القطاع كمراكز لاستيعاب مئات آلاف المُهجَّرين وساعدت **العيادات** التي تديرها الوكالة في تقديم العلاج الأولي للعديد من الجرحى وتخفيف العبء الهائل عن الجهاز الصحي المنهار في القطاع. كما لعب موظفو الوكالة **دورًا مركزيًا** أيضًا في إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية وتوفير مياه الشرب للسكان الذين يتعرضون للقصف **وتقديم الدعم النفسي** لمئات الآلاف من سكان القطاع وغير ذلك.

استغلت حكومة إسرائيل أحداث الساعة لشن هجوم حاد ضد نشاط "الأونروا"، والذي تم تبريره استنادًا إلى ادعاءات بشأن تعاون بين الوكالة وحركة حماس في هجوم 7 تشرين الأول. وقد **نفى** رئيس

الوكالة وجود تعاون مع حماس يتجاوز "اتصالات تقنية وفي الحد الأدنى انطلاقًا من كون المنظمة هي الحاكمة في القطاع". وفي أعقاب الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، تم **فصل تسعة من موظفي الأونروا** (من أصل نحو 30 ألفًا) أقرتّ اللجنة إنه من المحتمل أن يكونوا قد شاركوا في هجوم 7 تشرين الأول.

بلغ الهجوم ضد الأونروا ذروته في كانون الثاني 2025، مع **سن قانون** يحظر نشاطها في "الأراضي السيادية لدولة إسرائيل" ـ وهو تعريف يشمل، من وجهة نظر إسرائيل، شرقيّ القدس أيضًا، وكانت نتيجته المباشرة **إغلاق المدارس الستّ** التي كانت تديرها "الأونروا" في المدينة وكان يتعلم فيها نحو 800 طالب. بالإضافة إلى ذلك، سن الكنيست **قانونًا** يحظر على سلطات الدولة إجراء أي اتصال مع الوكالة وموظفيها في أي مجال كان. المعنى العملي لهذا القانون هو الإجهاض التام لنشاط "الأونروا" في المناطق المحتلة أيضًا، حيث يخضع عملها لواجب التنسيق الدائم مع السلطات الإسرائيلية المعنية، مثل الجيش والإدارة المدنية والوزارات الحكومية وما شابه.

من المتوقع أن يؤثر الهجوم ضد "الأونروا" بشكل مدمر على العديد من مجالات حياة الفلسطينيين ولم يتسن بعد تقدير عواقبه الإنسانية بشكل كامل. ولكن إلى جانب المساس الفعلي بأداء الوكالة والدعم المادي الذي تقدمه للاجئين الفلسطينيين، يجب الاعتراف أيضًا بالمساس المحتمل بشكل ظهور وتمثيل اللاجئين الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي، وبشكل أوسع ـ بمكانة اللجوء نفسه، باعتباره مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات الهوية الجماعيّة الفلسطينية.

التحريض على الإبادة والتجريد من الصفات الإنسانية منذ تشرين الأول 2023

التجريد من الصفات الإنسانية والتحريض هما مكوّنان متأصلان في توجه أي نظام لتنفيذ إبادة جماعيّة ويشكلان أداتين مركزيتين في العملية التي يتم خلالها إخراج الضحايا إلى خارج "عالَم الالتزام الأخلاقي" الخاص بالمنفّذين، كما **أسمته** عالمة الاجتماع هيلين فاين. في جميع حالات الإبادة الجماعيّة المعروفة في العصر الحديث، استخدمت الأنظمة التي ارتكبت الإبادة الجماعيّة هاتين الآليتين بشكل منهجي، سواء لخلق قوة دافعة نحو العمل العنيف أو لمنحه تبريرًا أخلاقيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

التجريد من الصفات الإنسانية هو عملية يتم في إطارها **تجريد أعضاء مجموعة الضحايا من صفاتهم الإنسانية**، وتصويرهم على أنهم غير أخلاقيين أو **خطِرون بطبيعتهم** ويُنظر إليهم على أنهم يتحملون

المسؤولية عن أي عمل سلبي يرتكبه أفراد أو منظمات معينة من مجموعتهم. يُنظر إلى أعضاء المجموعة على أنهم أولئك الذين لا تنطبق عليهم المعايير الأخلاقية أو أنهم "جلبوا المعاناة إلى أنفسهم"، مما يسمح للمجتمع المسبب للأذى بممارسة العنف ضدهم دون الاستئناف على تصوّره الأخلاقي لذاته. إلى جانب عمليات التجريد من الصفات الإنسانية، يحصل في كثير من الأحيان تحريض يهدف إلى دفع الجمهور نحو العنف، أو إلى الموافقة السلبية على العنف تجاه أعضاء تلك المجموعة المحددة. يتم ذلك غالبًا من خلال نشر معلومات كاذبة وتشويه الحقائق أو استخدام الخداع العاطفي، مثل بث الخوف.

من وجهة نظر القانون الدولي، يشكل "التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعيّة" جريمة بحد ذاتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيّة [1948، المادة 3 (ج)]. كذلك القانون الجنائي في إسرائيل يتناول الموضوع بحظر "نشر شيء ما بهدف التحريض على العنصرية" [144ب(أ)] وحظر "التحريض على فعل عنف أو إرهاب ضد جمهور أو جزء منه" [144د2(أ)]. وفي إطار البند 3(2) **لقانون منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها في العام 1949**.

على مدى عقود، جرت عمليات تجريد الفلسطينيين من الصفات الإنسانية وتصويرهم، وخاصة الفلسطينيين في قطاع غزة، على أنهم "خطر أمني"، مع الحفاظ على الفصل شبه التام بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني في كامل المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. على هذه الخلفية، شكل هجوم 7 تشرين الأول ووقعه على الإسرائيليين أرضية خصبة لتعزيز الخطاب الذي ينفي إنسانية الفلسطينيين في قطاع غزة، إلى جانب تجاهل أي التزام أخلاقي أو قانوني تجاههم والتنصل منه.

تولت القيادة السياسية الإسرائيلية عمليات التجريد من الصفات الإنسانية والتحريض على الإبادة الجماعيّة منذ تشرين الأول 2023. ثمة قائمة جزئية للتصريحات ذات الطابع الإبادي الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين كبار وصحفيين وشخصيات عامة أخرى، مفصلة على عشرات الصفحات **في وثيقة الدعوى** التي قدمتها جمهورية جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية (ICJ)، وتجسد الأبعاد المروعة لهذه الظاهرة. شارك كبار المسؤولين من بين صنّاع القرار الإسرائيليين في تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتصويرهم على أنهم "حيوانات" لا تستحق أي معاملة إنسانية. هكذا في 9 تشرين الأول 2023، **أعلن** وزير الأمن "يوآف جالانت" فرض "حصار شامل على مدينة غزة. لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نحارب حيوانات بشرية ونتصرف وفقًا لذلك". مع بدء العملية العسكرية البرية في قطاع غزة، **بثّ** رئيس الوزراء رسالة إلى الجنود الإسرائيليين مستخدمًا عبارة "تذكَّر ما فعله بك عماليق" ـ وهي عبارة مأخوذة من القصة التوراتية عن الأمر الإلهي بإبادة بني إسرائيل لشعب العماليق بالكامل ـ وبذلك، زرع دعوة واضحة في الأذن الإسرائيلية لتنفيذ الدمار والخراب ضد الفلسطينيين. و**توجه** غسان عليان، منسق عمليات الحكومة في المناطق، باللغة العربية إلى سكان قطاع غزة قائلًا: "الحيوانات البشرية تُعامل بما يتلاءم مع كونها كذلك [...] أردتم الجحيم ـ فستحصلون على الجحيم".

هذا الخطاب لا يقتصر على السياسيين والشخصيات العامة المحسوبة على اليمين الإسرائيلي فقط؛ فعلى مدار أشهر الهجوم، شارك في التحريض العديد من ممثلي الجمهور الذين ينتمون إلى معسكر الوسط والوسط- اليسار أيضًا. فقد **دعم بيني غانتس خطة تهجير سكان قطاع غزة** وردد **آخرون** أيضًا فكرة أنه "لا يوجد غير متورطين في قطاع غزة"، مطالبين **بتشديد الحصار على غزة** و**تقييد المساعدات الإنسانية**.

كان للإعلام الإسرائيلي دور كبير في عملية التجريد من الصفات الإنسانية، من خلال اتهام جميع سكان قطاع غزة بأنهم شركاء في ارتكاب الفظائع ضد المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول، أو بأنهم كانوا داعمين لها. على مدى أسابيع وأشهر عديدة بعد 7 تشرين الأول، انكشف الإسرائيليون مرارًا وتكرارًا على صور يظهر فيها **مدنيون من غزة** يشاركون في الهجوم واختطاف مدنيين إسرائيليين أو **يعربون عن دعمهم** لحماس. نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية مرارًا **استطلاعات رأي** تشير إلى دعم واسع بين الجمهور الفلسطيني لهجوم حماس في 7 تشرين الأول وغالبًا، **دون ذكر** حقيقة أن **الغالبية العظمى** من الفلسطينيين شهدت بأنها لم تطلع على توثيق الفظائع التي ارتُكبت في إطار الهجوم أو لم تصدق أن فظائع كهذه قد حصلت بالفعل. أدى هذا كله إلى مزيد من التطرف في تصوير الفلسطينيين في قطاع غزة وكأنهم برابرة أو حيوانات بشرية ومتعطشون للدماء و"نازيون" ـ وهي سيرورة تعمقت وترسخت حتى أصبحت موقفًا معياريًا وشائعًا في الخطاب العام، الإعلامي والسياسي الإسرائيلي.ـ

تجريد سكان قطاع غزة بأكملهم من الصفات الإنسانية واعتبارهم كلهم مسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت في 7 تشرين الأول أو داعمين لها، قد وفر المبرر الأخلاقي والشرعية الاجتماعية لإيقاع الأضرار بالمدنيين في قطاع غزة. **في وسائل الإعلام المركزية**، في **الثقافة الرائجة** وفي **الخطاب اليومي**، ترسخ تصورٌ مفاده أن كل الوسائل تقريبًا مقبولة وشرعية لإيذاء سكان قطاع غزة كجزء من الجهد للقضاء على حماس وإعادة المختطَفين الإسرائيليين. أوضحت استطلاعات الرأي التي نُشرت على مدار أشهر الهجوم مدى التطبيع المطلق لهذا التصور في المجتمع الإسرائيلي. فقد وُجد على سبيل المثال أن هناك أغلبية في الجمهور الإسرائيلي **توافق** على مقولة "لا يوجد أبرياء في غزة" و**تعارض** نقل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة و**تدعم** فكرة التهجير (الترانسفير) لسكان القطاع.

أُطلقت ولا تزال تُطلَق تصريحات إبادية ودعوات تحريضية على القتل الجماعي والتهجير والتطهير العرقي في وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل يومي، وفي مقدمتها **القناة 14** وصحفيون يتمتعون بشعبية مثل "عميت سيجال"، الذي **دعا** إلى "محو ذكر عماليق"، و"**تسفي يحزقيلي**" الذي قال إنه كان يجب بدء الحرب بـ"ضربة" تقتل مئة ألف فلسطيني، أو "**ألموج بوكير**"، الذي كتب أنه "لا يوجد غير متورطين في غزة".

باستثناء **صحيفة هآرتس**، لم تقم أي وسيلة إعلامية مركزية بالنشر بشكل مستمر عن أعداد المدنيين القتلى في قطاع غزة. عندما ذُكرت أعداد القتلى، كانت تستند في الغالب إلى **معلومات قدمها الجيش**،

الذي **يصنف بشكل منهجي** معظم القتلى الفلسطينيين على أنهم "مخربون". على سبيل المثال، في 18 آذار 2025، وهو اليوم الذي خرقت فيه إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار مع حماس وقتلت 404 فلسطينيين كان معظمهم من **الأطفال والنساء**، **عُرض** في أخبار القناة 12 خبرٌ قال إن "نحو 400 ناشطًا قُتلوا".

بمعانٍ عديدة، كان الإعلام الإسرائيلي الذي أتاح هو أيضًا للجمهور الإسرائيلي تجاهُل الجرائم التي تُرتكب في قطاع غزة. على مدار أشهر الهجوم، لم يُنشَر سوى جزء ضئيل من النتائج المروعة للهجوم الإسرائيلي في القطاع، كما لم يحظ العنف ضد الفلسطينيين في مناطق أخرى بأي تغطية إعلامية تُذكر. بدلاً من النشر عمّا يحدث على الأرض، رددت وسائل الإعلام الإسرائيلية، ودون أدنى نقد في الغالب، دعاية الحكومة والجيش الإسرائيلي حول الطريقة الأخلاقية والقانونية ظاهريًا التي يجري بها القتال وحول النسبة المنخفضة المزعومة من المس بالمدنيين مقارنة بنزاعات مسلحة أخرى. وقد دُحِضت هذه الادعاءات مرارًا وتكرارًا من قبل **خبراء دوليين** و**مؤسسات الأمم المتحدة** و**منظمات حقوق الإنسان**. وعلى نحو مماثل، **برز في وسائل الإعلام** إنكار الادعاءات والأدلة حول المجاعة التي انتشرت في قطاع غزة، وكذلك المسؤولية الإسرائيلية عن ذلك. فالادعاء **المتكرر** والمقبول في الخطاب العام هو أن إسرائيل أدخلت ما يكفي من المساعدات الإنسانية إلى القطاع وإذا كان هنالك نقص، فهو نتيجة لسرقة حماس المنهجية للمساعدات. وقد دُحض هذا الادعاء أيضًا على مدار أشهر الهجوم، بما في ذلك من قِبل **رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية**. في عملية مروعة من ملاءمة التوقعات ما بين المؤسسات الإعلامية والجمهور، أعربت شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي- اليهودي عن رغبتها في تجنب الانكشاف على معلومات حول الأذى والضرر اللاحقين بالفلسطينيين، فاستجابت وسائل الإعلام بدورها وقدمت المبررات لذلك. هكذا على سبيل المثال، أظهر **استطلاع للرأي** أجراه معهد "أكورد" أن 64% من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تغطي وضع المدنيين في قطاع غزة بشكل كافٍ وأنه لا حاجة لمزيد من التغطية حول هذا الموضوع.

يمكن العثور على دليل حول الطريقة التي أدت بها عمليات نزع الصفات الإنسانية والتحريض إلى تصميم وبلورة ممارسات الجيش بشكل فعلي، من خلال تصريحات العديد من القادة العسكريين، بمن فيهم من ذوي الدرجات العسكرية الأعلى، وكذلك في تصريحات الجنود في الميدان. العميد "يهودا فاخ" قائد الفرقة 252 التي نشطت في "محور نتساريم"، طبق فكرة "لا أبرياء في غزة" كـ**مفهوم عملياتي**، على الأرض: تحت قيادته، تم تعريف "محور نتساريم" بأنه **منطقة قتل** ضخمة يُطلق فيها النار على أي شخص يمر من هناك، بمن في ذلك الأطفال. وقد تم إحصاء المدنيين الذين قُتلوا في تلك المنطقة بشكل منهجي بأنهم "مخربون". العميد "دادو بار خليفة" قائد الفرقة 36، **كتب** في رسالة وجهها إلى جنوده في نهاية تشرين الأول 2023: "لقد تكشفت أخيرًا الطبيعة البربرية والقاتلة للعدوّ أمام أعين الجميع في البلاد والعالم وانكشف وجههم الحقيقي [...] سنسحق كل بقعة ملعونة خرج منها، سندمره وذكراه، سنطارده في البيوت والشوارع والأنفاق ولن نعود حتى نقضي عليه". نُشرت على الشبكات الاجتماعية

تصريحات إبادية عديدة، كما تم توثيقها **في وثيقة الدعوى** التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى "محكمة العدل الدولية" (ICJ) وفي منشورات لـ**صحفيين** و**منظمات مختلفة**، كما نُشرت أيضًا مقاطع فيديو لا حصر لها يوثق فيها جنود إسرائيليون بفخر **الدمار** الذي ألحقوه بقطاع غزة أو يوثقون أنفسهم بمقاطع فيديو وهم **يهينون** سكان القطاع بطرق مختلفة.

تجريد الفلسطينيين من الصفات الإنسانية والتحريض ضدهم موجهان لسكان قطاع غزة بشكل أساسي، لكن الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل إسرائيل أيضًا **جرى تصويرهم أكثر من مرة**، في الخطاب العام وعلى ألسن صنّاع القرار، كمجموعة من الأعداء المتعطشين للدماء. منذ الأسابيع الأولى التي تلت يوم 7 تشرين الأول، أوضح ممثلو الجمهور أن الحرب التي شنتها إسرائيل لا تقتصر على قطاع غزة فحسب، بل تستهدف جميع الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم النظام الإسرائيلي. في نهاية تشرين الثاني 2023، ورداً على نشر **استطلاع للرأي** حول تأييد هجوم حماس بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، **أعلن** الوزير "سموتريتش" أن "هناك مليونيّ نازيّ" في الضفة الغربية، ثم عاد و**صرّح** في وقت لاحق بأن "الفندق ونابلس وجنين يجب أن تبدو مثل جباليا". كما **أعلن** وزير الأمن "يسرائيل كاتس" أيضًا أن إسرائيل ستعمل إذا لزم الأمر في الضفة الغربية بطريقة مماثلة لتلك التي عملت بها في قطاع غزة. و**في استطلاع للرأي** أُجري بين الإسرائيليين، أعرب 82% عن دعمهم للتهجير القسري لسكان قطاع غزة، وأيد 56% أيضًا التهجير القسري للفلسطينيين مواطني إسرائيل.

كان التحريض المنفلت موجهًا أيضًا ضد آلاف الفلسطينيين المحتجزين في **مراكز الاعتقال الإسرائيلية** منذ تشرين الأول 2023، غالبيتهم العظمى دون توجيه أي اتهام لهم ودون محاكمة. آلاف المعتقلين الفلسطينيين، حتى أولئك الذين اعتقلوا في إطار الاعتقالات الجماعيّة التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة وليس بسبب شبهة عينية محددة بالضرورة، جرى تقديمهم أمام الجمهور الإسرائيلي، **مرارًا وتكرارًا**، على أنهم من أعضاء "النُخبة". تبعًا للمزاج العام السائد، وللسياسة العنصرية والعنيفة التي أعلنها الوزير المسؤول عن مصلحة السجون الإسرائيلية "إيتمار بن جفير" أصبح يُنظَر إلى السجناء، ولا يزال يُنظر إليهم، على أنهم **"حثالة بشرية"** التي لا تستحق سوى ظروف دون المستوى.

أصبح حجم الجرائم التي ارتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة على مدى الأشهر العشرين الماضية ممكنًا، ضمن أسباب أخرى، بسبب التشوه المفهوميّ ـ الإدراكيّ ـ الأخلاقيّ العميق الذي تجذر في المجتمع الإسرائيلي. وقد أدى التجريد المنهجي للفلسطينيين من إنسانيتهم ـ سواء كانوا سكان قطاع غزة أو سكان الضفة الغربية أو أسرى فلسطينيين أو مواطنين إسرائيليين ـ إلى واقع يُصوَّر فيه تدمير المجتمع الفلسطيني ليس كأمر شرعيّ فحسب، بل كضرورة أمنية وأخلاقية.

5.
الإبادة الجماعيّة كسيرورة

غالبًا ما تكون الإبادة الجماعيّة نتيجةً لسيرورة تدريجيّة، قد تستمرّ لسنوات أحيانًا، تنشأ خلالها الظروف المواتية لتحويل نظام قمعيّ وتمييزيّ إلى نظام إباديّ يسعى، بصورة متعمَّدة، إلى تدمير جماعات سكّانيّة بعينها. تحدث هذه السيرورة، عُمومًا، على عدّة **مراحل**، تشمل سلب حقوق الجماعة المُستهدَفَة؛ تجريد الجماعة من الصفات الإنسانية واعتبارها تهديد ينبغي التخلّص منه؛ مُمارسة العُنف الجسديّ المباشر وتطبيع هذا العُنف في الخطاب العامّ، كما في الخطابين السياسيّ والقضائيّ. مع ذلك، قد **تستمرّ** هذه الظروف لسنوات كثيرة دون أن تصل إلى درجة ارتكاب الفظائع الجماعيّة، بما فيها الإبادة الجماعيّة. وغالباً ما يتطلّب الأمر **حدثًا** أو **سلسلة من الأحداث** المولِّدة، التي تحفّز المنظومة وتدفعها إلى تنفيذ الإبادة الجماعيّة ثم تُصبح مُمارسة العُنف ضدّ الجماعة، في أعقاب ذلك، سياسة منهجية وواسعة النطاق تهدف إلى إبادتها. قد يكون الحدث المولِّد المذكور هُجومًا عنيفًا **يولّد أو يعزّز شعورًا بوجود تهديد وُجوديّ** لدى الجماعة التي ستغدو هي جماعة المنفّذين وبحيث تُعرض سياسة التدمير والإبادة، في كثير من الأحيان، بكونها إجراءات ضروريّة من أجل **حماية أمن** جماعة المنفّذين، أو استعادته.

في هذا الجزء، سوف نوسّع الحديث عن: السّيرورات السياسيّة والاجتماعيّة بعيدة المدى التي هيّأت الشروط التمهيدية المسبقة التي مكّنت إسرائيل، بالتالي، من تنفيذ الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة؛ هُجوم 7 تشرين الأول كحدث مولِّد ترتبت عنه تحوّلات جوهريّة في المجتمع والسّياسة الإسرائيليّين؛ المناخ الجماهيري العامّ والسياسيّ في إسرائيل الذي دفع نحو إخراج الإبادة الجماعيّة إلى حيز التنفيذ. من المهمّ الإشارة إلى أنّ جزءًا ملحوظًا من الشروط والظروف التي سيتم تفصيلها في هذا الجزء موجود وقائم أيضًا في المناطق الأخرى التي يعيش فيها فلسطينيّون تحت السيطرة الإسرائيلية. وبهذا المعنى، فإنّ خطر انزلاق النظام الإسرائيليّ نحو تنفيذ إبادة جماعيّة في خارج قطاع غزّة، أيضًا، هو خطر قائم وواقعيّ.

شروط مسبقة للإبادة الجماعيّة (1948-2023)

طوال سنوات وجوده، أرسى النظام الإسرائيليّ أُسُسًا قانونيّة واجتماعيّة وسياسيّة معروفة في التاريخ والأدبيّات البحثيّة باعتبارها شروطًا مُسبقة تُمكّن من تنفيذ إبادة جماعيّة (لدى توفّر شروط وظروف إضافية أخرى، سوف نتناولها لاحقًا). سنركّز، فيما يلي، على ثلاث سِمات للنظام الإسرائيليّ جميعها

شكّلت البُنية التحتيّة التي أتاحت الانتقال إلى سياسة تدمير المجتمع الفلسطينيّ وتنفيذ إبادة جماعيّة ضدّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة: **نظام الأبارتهايد الذي يشمل الفصل والهندسة الديمُغرافيّة والتطهير العرقي؛ نزع الصفات الإنسانية للفلسطينيين واعتبارهم تهديد أمنيّ - وُجوديّ للإسرائيليّين؛ والعُنف المنهجي والمنظوميّ ضدّ الفلسطينيّين، والذي يتمتع مرتكبوه بحصانة فعليّة على أرض الواقع.**

الأبارتهايد، الفصل، الهندسة الديمُغرافية

منذ المراحل الأولى لإنشاء دولة إسرائيل، اتّسمت العلاقات بين اليهود والفلسطينيّين **بأنماط استعماريّة - استيطانيّة**، ومن بينها استيطان واسع النطاق مصحوبٌ بالترحيل والسّلب، الهندسة الديمغرافيّة، التطهير العرقيّ وفرض الحُكم العسكريّ. ومن المهم الإشارة إلى أنّه ليس ثمة تناقض بين المُمارسات الاستعماريّة - الاستيطانيّة والسّمات القوميّة للحركة الصهيونيّة، والتي تشمل الرّابطة الدينيّة والثقافيّة مع أرض إسرائيل، الوُجود اليهوديّ المتواصل في المنطقة على امتداد آلاف السّنين، المُلاحقات المعادية للسّاميّة والإبادة الجماعيّة التي نُفّذت ضدّ اليهود في أوروبا. يُشير مصطلح الاستعمار الاستيطانيّ إلى مشروع تستوطن من خلاله **مجموعة منظمة من المُهاجرين** أرضًا يُقيم عليها سُكّان أصليّون فيما هي **تسعى إلى إقصائهم لكي تحلّ مكانهم**. ويعتبر المُستوطنون وُجودَ السكّان الأصليّين مشكلة قوميّة وديمُغرافيّة ينبغي حلّها، بوسائل عنيفة أحيانًا، وخاصّة حين تنشأ **مُقاومة** من جانب **السكّان الأصليّين** ضد السلب. يؤدّي هذا الأمر، في كثير من الحالات، إلى قتل واسع النطاق ومنهجي وُصولاً إلى الإبادة الجزئيّة أو التامّة للسكّان الأصليّين. ونظرًا لأنّ الصّراع على الأرض يؤدّي في الغالب إلى **تدمير جماعة السكّان الأصليّين**، فإنّ كثيرين من باحثي الاستعمار الاستيطانيّ يرون أنه ينطوي على خطر، كبير بشكل خاص، لأن يتخذ **منحىً إباديًّاً**. من بين حالات الاستعمار الاستيطانيّ المعروفة: أستراليا، نيوزيلاندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ناميبيا، وجنوب إفريقيا.

مع إقامة دولة إسرائيل، ترسّخ فيها نظام أرسى الفوقية اليهوديّة ومأسَسَها ودأب على التطبيق المثابر لأنماط **السيطرة العنيفة، التمييز والفصْل** تجاه الفلسطينيّين. وقد بلغت هذه الأنماط درجة الفصْل العرقيّ (**أبارتهايد**) - وهو مصطلح يُطلق على نظام مُمأسَس يطبّق قوانين وآليّات وممارسات الغاية منها تكريس فوقية مجموعة واحدة على مجموعة أخرى في المنطقة كلّها الواقعة تحت سيطرته، وغالباً ما يفعل ذلك من خلال تصوير هذه الغاية باعتبارها ضرورة وُجوديّة وأخلاقيّة. في ظلّ نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ، تحوّل العُنف الفتّاك في قطاع غزّة، الحُكم العسكريّ العنيف المفروض على ملايين الأشخاص من السكّان المدنيّين في الضفة الغربيّة، والتمييز المُمأسَس ضدّ الفلسطينيّين مواطني إسرائيل إلى وضع يعتبره جزء كبير من الجمهور الإسرائيليّ طبيعيًا، أو لا بدّ منه على الأقل.

الفصل

كرّست إسرائيل، على مرّ السّنين، فصلاً قانونيًّا ومادّيًّا بين المناطق اليهوديّة والفلسطينية، كما بين الجماعات الفلسطينيّة في المناطق المختلفة أيضًا: ضمّ شرقيّ القدس إلى إسرائيل وعزلها عن الضفة الغربيّة، عزل الجماعات الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة عن بعضها البعض من خلال فرض قيود صارمة فرضتها إسرائيل على الحركة والتنقّل فيما بينها وتشديد متواصل ومتفاقم للحصار على قطاع غزّة من جميع الجهات. بعد صُعود حركة حماس إلى الحُكم في العام 2007، أصبح عزل قطاع غزّة شبه مُحكَم من النواحي المادّية، الاقتصاديّة والقانونيّة، وخاصّة بفعل **الحصار** الذي فرضته إسرائيل على القطاع.

ينبع عزل قطاع غزّة من النظرة الإسرائيليّة التي تعتبره مصدرَ تهديدٍ فريدًا لأسباب شتى، من بينها حقيقة أنّ **ثلثيّ السكان فيه** هُم لاجئون طُردوا إبّان نكبة العام 1948 وأبناؤهم وأحفادُهم. و**تُعتبر** مخيّمات اللّاجئين في قطاع غزّة، كما بقيّة الأماكن الأخرى التي يعيش فيها لاجئون فلسطينيّون، في الخطاب وفي الوعي الإسرائيليّين بمثابة "أعشاش دبابير" - بمعنى أنّها بؤر إرهاب ومقاومة فلسطينيّة للوُجود الإسرائيليّ برمّته. منذ بداية الاحتلال في العام 1967 سعت إسرائيل إلى **تفكيك مخيّمات اللّاجئين** لتُكرّس بذلك إرث التهجير، السّلب والقمع بحق الفلسطينيّين سكّان قطاع غزّة. اوقد تجسد ذلك في مُمارسات عديدة مختلفة، من بينها مُحاولات إسرائيل إفراغ **القطاع من سكّانه** خلال السّنوات الأولى التي تلت احتلاله في العام 1967، ثم حملات القتل والتدمير الموسّعة التي تركّزت **في مخيمات اللاجئين** خلال السبعينات، بقيادة أريئيل شارون. ليس من قبيل الصدفة أو العبث أن قطاع غزّة كان المكان الذي انطلقت منه المُقاومة الموسّعة الأولى ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، من خلال **الانتفاضة الأولى** التي اندلعت في كانون الأوّل 1987.

في العُقود الأخيرة، وخاصّة منذ العام 2007، استخدمت إسرائيل قطاع غزّة كـ "**مُختبر**" إسرائيليّ لتجريب مُمارسات عسكريّة وإداريّة متطرّفة، ثم **راح عُنفها يشتدّ ويتطرّف** أكثر فأكثر لاحقًا. استمرت الهجمات المُسلّحة التي شنّتها حركة حماس وفصائل فلسطينيّة أخرى في قطاع غزّة، والتي استهدفت أيضًا مدنيّين إسرائيليّين، بعد إخلاء المُستوطنات في العام 2005 أيضًا و**ساعدت حُكومات إسرائيل** في تبرير فرض حصار خانق على قطاع غزّة وتعميق سياسة الفصْل بينه وبين الضفة الغربيّة. تحوّل قطاع غزّة فعليّاً إلى سجن شاسع المساحة يعيش سكّانه على شفا كارثة إنسانيّة وتحت وطأة عُنف متطرّف، بعيدًا عن أعيُن الجمهور الإسرائيليّ. هكذا على سبيل المثال، **حسبت** إسرائيل في العام 2008 الحدّ الأدنى لكميّة السُّعرات الحراريّة التي يُمكن إدخالها إلى القطاع دون أن يؤدّي ذلك إلى كارثة إنسانيّة. بمرور السّنين، جرى تطبيع هذا المسّ الفظيع بالمدنيّين الفلسطينيّين سكّان القطاع وانعكس ذلك في **العمليّات العسكريّة الإسرائيلية** على قطاع غزّة في الأعوام 2008، 2012، 2014 و2021-، وفي إطلاق النيران الفتّاكة خلال "**مظاهرات العودة**" في العامين 2018 و2019- - وسط غياب أيّة مُساءلة أو مُحاسبة، جماهيرية أو قضائيّة، للمسؤولين عنه.

الهندسة الديمُغرافيّة والتطهير العرقيّ

تعني الهندسة الديمُغرافيّة التدخّل المؤسّساتيّ في **عمليّات إدارة السكّان وتوزيع الحيّز**. في ظلّ نظام الأبارتهايد، تشكّل الهندسة الديمُغرافيّة أداة مركزيّة لإبقاء الجماعة المُسيطرة أغلبيّة في المناطق التي تعتبرها المُفضّلة. يُمكن تنفيذ الهندسة الديمُغرافيّة بطرق عديدة، من بينها نقل السكّان من منطقة إلى منطقة، توزيع أعضاء مجموعة معيّنة على مناطق مُختلفة، تمييز في سياسة الهجرة والمواطنة، تضييق وتقييد مناطق العيش المتاحة أمام جماعات معيّنة وغير ذلك.

التطهير العرقيّ هو شكل متطرّف من الهندسة الديمُغرافيّة، **ويعني** إقصاء جماعة إثنيّة أو قوميّة أو عرقيّة أو دينيّة من منطقة معيّنة بوسائل عنيفة. قد يكون هدف التطهير العرقيّ خلق حيّز متجانس إثنيًّا، إقصاء سكّان يُعتبَرون تهديدًا أمنيًّا أو ديمُغرافيًّا، الاستيلاء على أراضٍ تُعتبر ذات أهميّة استراتيجيّة أو دينيّة أو قوميّة، وغير ذلك. كثيراً ما يكون التطهير العرقيّ مصحوبًا بهدم المناطق المبنيّة الخاصة بأعضاء الجماعة التي يتم تطهيرها.

من أجل تثبيت وتعزيز أغلبيّة يهوديّة وإرساء سيطرة يهوديّة واسعة على الأرض، قدْر الإمكان، استخدمت حُكومات إسرائيل **أدوات مُتعدّدة لهندسة الحيّز**، بما في ذلك التطهير العرقيّ ومأسسة التمييز الفظّ بواسطة قوانين في مجالات المُواطنة والإقامة والهجرة. وكما في حالة جنوب إفريقيا، جرى ذلك في الحالة الإسرائيليّة أيضًا وسط تكريس سرديّة "الدولة الديمُقراطيّة" بين الجماعة الحاكمة، حيث خلق النظام حالة أصبح فيها أعضاء هذه الجماعة يشكلون أغلبيّة بين مَن تم تعريفهم بأنهم "مُواطنون" ضمن حدود المساحة التي عُرّفت بأنّها الدولة.

كان هدف الصهيونيّة السياسيّ ضمان الأغلبيّة اليهوديّة اللازمة لإقامة دولة يهوديّة، إضافة إلى إيجاد حلّ طويل الأمد لمُشكلة المقاومة الفلسطينيّة للاستيطان وللمشروع القوميّ اليهوديّ. ولذا، كان **التطهير العرقيّ** الذي نُفّذ ضد الفلسطينيّين خلال السّنوات الأولى ما بعد قيام دولة إسرائيل، مُحصّلة الجمع بين **اعتبارات أمنيّة**، تخص حماية الاستيطان اليهوديّ، والسعي إلى هندسة الحيّز ديمُغرافيًّا. وقد شمل ذلك تهجير نحو 750 ألف فلسطينيّ ومنع عودتهم، الاستيلاء على معظم الأراضي والمُمتلكات التي كانت بملكيّتهم، عمليات هدم ومحو واسعة النطاق لبلدات ومعالم ثقافيّة فلسطينيّة. منذ السّنوات الأولى التي تلت قيام الدولة، سُنّت مجموعة من القوانين التي هدفت إلى تثبيت وتكريس نتائج التطهير العرقيّ، وفي مقدّمتها **قانون أملاك الغائبين** (للعام 1950) و**قانون العودة** (للعام 1950، أيضًا) الذي مأسَس التمييز الأساسيّ، إذ حفظ لليهود من كلّ أنحاء العالم حقّ الهجرة إلى إسرائيل، فيما لم يحظ اللّاجئون الفلسطينيّون أبدًا بالاعتراف بحقّهم في العودة إلى وطنهم.

ظلت ممارسات الهندسة الديمُغرافيّة والتطهير العرقي المختلفة تصوغ السّياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين خلال العقود اللّاحقة أيضًا، حيث سارعت إسرائيل إلى تطبيقها على السكّان الفلسطينيّين في المناطق التي احتلّتها في حزيران 1967. فقد طردت إسرائيل آنذاك مئات آلاف الفلسطينيّين من منازلهم ومحت، تمامًا، بعض القرى التي تم تهجير سكّانها، كما في منطقة **اللّطرون**، **مخيّمات اللّاجئين المُحيطة بأريحا**، **حارة المغاربة** في القدس و**قطاع غزّة**. كما تم أيضًا، تهجير الغالبية الساحقة من السكّان السوريّين (نحو 130 ألف إنسان) من منازلهم في **هضبة الجولان**. وفي كانون الثاني 1972 نفّذت إسرائيل عمليّة سرّية طردت خلالها ما بين 6,000 و 20,000 فلسطينيّ من أراضيهم وهدمت منازلهم في "**بيتحات رفيح**" ("قبيلة الرميلات") جنوب-غرب مدينة رفح. وخلال السّنوات العشر الماضية، أصبحت أفكار تنظيم الحيّز بالعُنف جزءًا شرعيًّا من الخطاب العامّ والخطاب السياسيّ في إسرائيل، وهي أفكار تشكّل جزءًا من مركّبات الرؤية السياسيّة التي يعتمدها مسؤولون سياسيون يلعبون دورًا مركزيًّا في قيادة وتوجيه دفّة الحُكم، مثل **إيتمار بن جفير** و**بتسلئيل سموتريتش**.

آليات نزع الصفات الإنسانية عن الفلسطينيين واعتبارهم تهديدًا وجوديًّا

تمهّد عمليّات نزع الصفات الإنسانية والشيطنة لاستخدام العُنف المتطرّف ضدّ جماعة معيّنة، وتشكّل **شرطًا مُتيحًا ضروريًا** لتنفيذ الإبادة الجماعيّة.

منذ الأيّام الأولى للاستيطان الصهيونيّ كان من المُمكن ملاحظة أشكال مُختلفة من نزع الصفات الإنسانية التي مورست ضدّ سكّان البلاد الفلسطينيّين كجزء من عمليّة شاملة تضمّنت التطهير العرقيّ والسّلب وإرساء نظام الفوقية اليهوديّة. وقد **وصفت** الرواية الصهيونيّة - الإسرائيليّة السّائدة المنطقة التي عُرّفت كوحدة واحدة تحت حُكم الانتداب البريطانيّ تحت مسمّى Palestine بأنّها منطقة "قفر". كذلك **ترسّخت** هذه المنطقة في الوعي الإسرائيلي كـ"أرض بلا شعب" أعدّت لـ"شعب بلا أرض". أمّا الوعي القوميّ الفلسطينيّ فقد جرى في الغالب إنكاره أو تقديمه وكأنّه يقوم على مقاومة الاستيطان اليهوديّ، فقط لا غير. وفي أحيان كثيرة وُصف كثير من الفلسطينيّين بأنهم مهاجرون من الدول العربيّة المُجاورة، قدموا منها منذ فترة وجيزة. وما زال **يدور** في إسرائيل **جدل** حول السّؤال: هل هنالك "شعب" فلسطينيّ أصلًا. كذلك، كانت الأفكار النمطيّة السلبيّة والتعميمات العُنصريّة حول المسلمين والعرب والفلسطينيّين من سمات الخطاب العامّ الإسرائيليّ، دائمًا. تنتشر أوصاف وتشبيهات تصوّر إسرائيل كفقاعة حضارة متقدّمة ومتنوّرة في قلب منطقة بدائيّة - منها على سبيل المثال أنّ إسرائيل في الشرق الأوسط هي "**فيلّا في غابة**". وتوصف الثقافة الفلسطينيّة، والثقافة العربيّة - الإسلاميّة عمومًا، و**في أحيان كثيرة**، بأنها ثقافات تكرّس الموت وتُنشئ على الكراهية. في المُقابل، يبقى **خطاب "التهديد الديمغرافيّ"**، الذي يصوّر الولادة والوجود الفلسطينيّين في كل المنطقة الممتدّة بين النهر والبحر

كمشكلة، حاضرًا بشكل دائم في الخطاب العامّ الإسرائيليّ. وتجري مناقشة هذا الموضوع بمُصطلحات مثل "قنبلة موقوتة" و"تهديد وُجوديّ" في **"الخطاب الأمنيّ" الإسرائيليّ** كما في **وسائل الإعلام المركزيّة** و **مراكز الأبحاث المرموقة** وعلى لسان **سياسيّين من شتّى التيّارات** .

شكل مركزيّ آخر من أشكال نزع الصفات الإنسانية يتمثل في تصوّر **الجماعة برمّتها ووصفها** بأنّها "بربريّة" في جوهرها، أو ملتزمة بأيديولوجيا متطرّفة لا تعرف المرونة. يُرينا التاريخ أنّ تحويل جماعة إثنيّة، قوميّة، دينيّة أوعرقيّة بأكملها إلى جماعة تشكّل، في نظر جماعة أخرى، مُشكلة أمنيّة خطيرة وتهديدًا وُجوديّاً – وغالبًا، استنادًا إلى أفعال قام بها أفراد أو منظمات معيّنة داخلها - كان **شرطًا مُتيحًا** دائمًا لارتكاب فظائع جماعيّة ضدّ هذه الجماعة، وبضمنها الإبادة الجماعيّة.

تنظر إسرائيل إلى الفلسطينيّين **كتهديد امنيّ - وُجوديّ دائم**. ما بين الحركة الصهيونيّة ودولة إسرائيل من جهة والحركة القوميّة الفلسطينيّة من جهة أخرى، هنالك صراع دامٍ متواصل منذ سنوات عديدة جدًا. في إطار النضال الفلسطينيّ **نُفّذت على مرّ السنين** هجمات استهدفت **قوّات** و**مُواطنين إسرائيليّين** وراح ضحيّتها الآلاف. هذه الحقيقة، إلى جانب **تصريحات** و**وثائق رسميّة**، تشكّل الأساس الذي يستند إليه النظام الإسرائيليّ لدى وصفه جميع الفلسطينيّين كتهديد دائم لأمن دولة إسرائيل ومُواطنيها. منذ أن اندلعت الانتفاضة الأولى في نهاية الثمانينيّات، أخذت **تتقلّص** اللّقاءات المدنيّة بين يهود إسرائيليّين وفلسطينيّين من المناطق المحتلّة، كما أصبح التعارُف المُباشر بين يهود وفلسطينيّين نادرًا. وبتأثير الانتفاضة الثانية والهجمات التي استهدفت مُواطنين إسرائيليّين خلالها، أصبحت **تجربة التهديد** أكثر تطرّفًا لدى كثير من اليهود الإسرائيليّين. إضافة إلى ذلك، حقيقة أنّ الانتفاضة الثانية اندلعت بعد بضع سنوات من المُفاوضات السياسيّة - التي نُظر إليها إسرائيليًّا كعمليّة عرضت على الفلسطينيّين تنازُلات غير مسبوقة - دعّمت النظرة الإسرائيليّة التي ترى أن الفلسطينيّين **غير معنيّين بتسوية** لإنهاء الصّراع وإنّ ما يُريدونه هو زوال إسرائيل. "خطة الانفصال" عن قطاع غزّة، صُعود حماس إلى الحُكم بعد ذلك بوقت قصير واستمرار الهجمات من قطاع غزّة على الأراضي الإسرائيليّة - كلّها عوامل زادت من تصلّب النظرة الإسرائيليّة التي ترى أنّ الفلسطينيّين يُقابِلون بالعُنف "التنازل" عن أراضٍ لصالحهم، وسوف يظلّون كذلك.

في المُقابل، اعتبرت السّلطات الإسرائيليّة أيّة مُحاولة فلسطينيّة للمقاومة غير العنيفة - بما في ذلك النضال الدبلوماسيّ، نشاطات الدّفاع عن حقوق الإنسان أو الدّعوات إلى المقاطعة ـ نشاطًا إرهابيًّا أو تهديدًا وُجوديًّا. وفي الواقع لم تكن أمام الفلسطينيّين أيّة إمكانيّة لمُقاومة قمعهم واضطهادهم بطرق لا **يعتبرها** النظام الإسرائيليّ "إرهابًا". على سبيل المثال، **اعتُبر** لجوء جهات فلسطينيّة إلى محكمة الجنايات الدوليّة تهديدًا استراتيجيًّا لإسرائيل؛ و**وُصِفت** حركة المقاطعة (BDS) في أحيان كثيرة بأنّها جهة إرهابيّة مُعادية؛ و**قُمعت** التظاهُرات السلميّة في قرى الضفة الغربيّة، بما في ذلك شرقيّ القدس،

بعُنف أدّى إلى سُقوط ضحايا. وعلى نحوٍ مُماثل يمكن فهم **إعلان** وزير الأمن بيني غانتس في تشرين الأول 2021 ستّ منظمات حقوق إنسان فلسطينيّة بأنّها منظمات إرهابيّة - وهي خطوة **رفضتها** دول كثيرة، بضمنها دول أوروبيّة والولايات المتحدة.

تؤدّي النظرة الإسرائيليّة التي ترى الوجود الفلسطينيّ كتهديد دائم إلى تصوُّر للعالم قائم على القوّة والعسكرة، وهو تصوّر متجذّر في عُمق ثقافة وهُويّة المجتمع الإسرائيليّ، ومعروف أيضًا كسمة مركزيّة تميّز أنظمة الفوقية العرقيّة، مثال نظام الأبارتهايد في **جنوب إفريقيا**. في إسرائيل، يُطبّق التجنيد الإجباريّ لليهود منذ العام 1949، وتتراوح **نسبة التجنيد** بين الـ 70% و 90% بين الرّجال اليهود على مرّ السنين، وتبلغ نحو 60% بين النساء اليهوديّات. يُعتبر الجيش الإسرائيليّ ليس قوّة دفاع فقط وإنّما أيضًا **أساسًا لتضامُن وتماسُك المجتمع الإسرائيليّ**، كما يُعتبر التجنّد للجيش عملاً ذا قيمة يثبت الالتزام تجاه المجتمع والدولة والنظام. هذه المكانة المنسوبة إلى الجيش الإسرائيليّ مُضافًا إليها النظرة إلى الجماعة الفلسطينيّة كتهديد أمنيّ، إلى جانب عمليّات نزع الصفات الإنسانية عن الفلسطينيّين، أدّت معًا وعلى مرّ السنين إلى خلق تراتُبيّة هرميّة واضحة تقدّم حياة الجنود الإسرائيليّين على حياة المُواطنين الفلسطينيّين. هذه التراتُبيّة ملحوظة في سياسة الجيش على مرّ السنين وتنعكس في **استخدام المدنيين كدُروع بشريّة**؛ و**سياسة إطلاق نار متهاونة** ومُخالِفة لأحكام القانون الدوليّ؛ وفي القصف **الواسع النطاق** و**غير الدقيق** لمناطق فلسطينيّة مدنيّة بغية الحفاظ على أمن الجنود في الميدان. لقد برزت هذه المُمارسات بشكل خاصّ في العمليّات العسكريّة التي شنتها إسرائيل **خلال العقدين الماضيين** ضد قطاع غزّة، لكنّها تطبّق في مناطق أخرى أيضًا.

ينبغي فهم النظرة الإسرائيليّة إلى الفلسطينيّين كتهديد أمنيّ - وُجوديّ دائم على خلفيّة وعي الضحويّة، **الدّائم الحُضور** في الهُويّة والخطاب والوجدان العام اليهودي الإسرائيليّ. ورغم أنّ دولة إسرائيل قد أضحت دولة إقليميّة عُظمى عسكريًّا؛ ورغم تاريخ طويل من التهجير والسّلب والحُكم العسكريّ العنيف؛ ووسط تجاهُل الاختلال الهائل في ميزان القوى بين الطرفين - يُواصل معظم الإسرائيليّين اليهود النظر إلى أنفسهم كضحايا حصريّين كُتب عليهم أن يَقتلوا ويُقتَلوا لكي يصمدوا أمام الأعداء المُحيطين بهم والسّاعين دائمًا إلى القضاء عليهم. جُذور هذا الوعي مغروسة عميقاً في تاريخ اللّاساميّة والمُلاحقة والمذابح ضدّ الشعب اليهوديّ، والتي بلغت ذروتها في "الهولوكوست". هذا التاريخ **استُغلّ على مرّ السنين** من قبَل النظام الإسرائيليّ لأغراض عديدة، من بينها تبرير السيطرة العنيفة على الفلسطينيّين.

ثقافة الحصانة

ثمة عامل إضافيّ يتيح ارتكاب جرائم متطرّفة، قد تبلغ حدّ **الإبادة الجماعيّة** في ظلّ ظروف معيّنة، هو سيادة ثقافة **الحصانة** في وجه المُثول أمام القضاء والخضوع للمُساءلة والمُحاسبة في حال ارتكاب جرائم ضد أعضاء جماعة معيّنة، بكونها ثقافة مؤسساتية، سياسيّة، اجتماعيّة وقضائيّة.

لم تُسفر معظم الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل ضدّ الفلسطينيّين على مرّ السنين عن أيّة مُساءلة ومُحاسبة لدولة إسرائيل، لصُناع القرار فيها، أو جنودها أو ضبّاطها أو عناصر شرطتها أو مُواطنيها. وقد خلق الدّعم الذي تحظى به إسرائيل، طوال سنوات وُجودها، من دُول الغرب وخاصّة الولايات المتحدة، حالة من **الحصانة الفعليّة** المتحققة في الواقع ضدّ الأدوات السياسيّة، القضائيّة والاقتصاديّة المُتاحة للمجتمع الدوليّ من أجل منع انتهاك القانون الدوليّ. قلّما استُدعي عناصر القوّات الإسرائيليّة للمُحاكمة جرّاء المسّ بفلسطينيّين، وكذلك الأمر بالنسبة للمُواطنين وخاصة المُستوطنين.

على سبيل المثال، وفقًا لمُعطيات منظمة "**يش دين**"، تلقّى جهاز إنفاذ القانون العسكريّ خلال السّنوات الخمس التي سبقت الحرب الحاليّة 862 شكوى بشأن مُخالفات ارتكبها جنود إسرائيليّون ضدّ فلسطينيّين في الضفة الغربيّة (علمًا أنّ هذا العدد أدنى بكثير من عدد المُخالفات التي وقعت فعليًّا). لكنّ عدد ملفّات التحقيق الجنائيّ التي فُتحت بلغ 258 فقط، ولم تقدّم لوائح اتّهام سوى في 13 من هذه الملفّات. من بين الشكاوى الـ219 المقدّمة بشأن أحداث قتل فلسطينيّين فُتح ملفّ تحقيق واحد فقط (أظهرت **مُتابعة بتسيلم** أنّ عدد الفلسطينيّين الذين قُتلوا في الضفة الغربيّة، بما فيها شرقيّ القدس، وفي قطاع غزّة بأيدي قوّات إسرائيليّة خلال هذه الفترة بلغ 950). وتبيّن **نظرة أشمل** على التحقيقات في شكاوى حول اعتداءات جُنود على فلسطينيّين منذ العام 2000، أنّ التحقيق في هذه الحالات نادرًا ما يُسفر عن تقديم لوائح اتّهام، وفي حالات قليلة فقط تنتهي بالإدانة. على غرار ذلك، نحو 94% من ملفّات التحقيق في عُنف مُستوطنين ضدّ فلسطينيّين في الضفة الغربيّة، التي فُتحت خلال السنوات العشرين الماضية لدى شُرطة إسرائيل، قد أغلقت دون تقديم لوائح اتهام. ومن بين ملفّات التحقيق، أسفرت 3% فقط عن إدانة تامّة أو جزئيّة.

في عمليّة "الرّصاص المصبوب" (كانون الأوّل 2008 - كانون الثاني 2009) قُتل نحو 1,391 فلسطينيّا – بضمنهم 344 قاصرًا، ومن مجمل القتلى 759 على الأقلّ لم يُشاركوا في القتال، وبلغ عدد الجرحى أكثر من 5,000. نظرت النيابة العسكريّة في أكثر من 400 حدث لكنّ عدد ملفّات التحقيق التي انتهت إلى تقديم لوائح اتّهام كان 3 فقط، منها لائحة اتهام بسرقة بطاقة اعتماد بنكيّة (وهذه بالذات كانت عقوبتها الأشدّ من بين التهم الثلاثة). في عمليّة **"عامود السّحاب"** (تشرين الثاني 2012) قُتل 167 فلسطينيًّا بضمنهم 33 قاصرًا، ومن مجمل القتلى على الأقل 87 لم يُشاركوا في القتال. فحصت لجنة عسكريّة

داخليّة أكثر من 80 حالة ظهرت فيها شُبهة مُخالفة، وأحالت من بينها 65 إلى النائب العامّ العسكريّ للنظر فيها فقرّر هذا أنّه لا مبرّر لإجراء تحقيق جنائيّ في أيّ منها. في عمليّة **"الجُرف الصّامد"** (صيف 2014) **قتلت** إسرائيل نحو 2,185 فلسطينيًّا، من بينهم مئات قُتلوا داخل منازلهم وبضمنهم قرابة 548 قاصرين. 63% من القتلى لم يُشاركوا في القتال. رغم ذلك، لم تُفتح سوى **ملفات تحقيق قليلة**، ولم تقدّم حتى الآن سوى لائحة اتّهام واحدة - ضدّ جُنود اتُّهموا بالنهب. في **"مظاهرات العودة"** (آذار 2018 - تمّوز 2019) **قُتل** 223 متظاهرين فلسطينيّين وبضمنهم 46 قاصرين وجُرح نحو 13,000 غالبيّتهم المطلقة من المدنيّين - بالرّصاص الحيّ، الرّصاص "المطّاطيّ"، قنابل الغاز المُسيل للدّموع وغيرها من أنواع الذخيرة. من بين ملفّات التحقيق التي فُتحت، أسفر ملفّ **واحد فقط** عن تقديم لائحة اتّهام. في عمليّة **حارس الأسوار"** (أيّار 2021) قُصفت مئات المواقع في أنحاء قطاع غزّة، بما في ذلك بُنى تحتيّة مدنيّة، أحياء وأبراج سكنيّة، مدارس ومُستشفيات. وفقًا **لمُعطيات بتسيلم**، قتلت إسرائيل 233 فلسطينيًّا بضمنهم 54 قاصرًا، ومن مجمل القتلى 137 لم يُشاركوا في القتال. وفقًا لـ **معطيات الأمم المتحدة**، بلغ عدد الجرحى الفلسطينيّين أكثر من 2,000. من بين 64 حالة أحيلت إلى جهاز التحقيق التابع لقيادة الأركان للبت فيها، فُتح تحقيق جنائيّ وتمّ تقديم لائحة اتّهام في **حالة واحدة فقط.**

تتمثل وظيفة **جهاز إنفاذ القانون العسكريّ**، إن قام بها أصلًا، في أن يتقصّى أحداثًا عينيّة اشتُبه فيها جنود وقادة برُتب عسكرية دُنيا نسبيًّا بمُخالفة الأوامر التي صدرت إليهم. لا يتمّ التحقيق مع قادة كبار، سوى في حالات نادرة. وفي جميع الأحوال، لا يملك هذا الجهاز صلاحيّة التحقيق في الأوامر والسّياسات العسكريّة ذاتها. علاوة على ذلك، تفتقر هذه التحقيقات غالبًا إلى الجدّيّة، حيث تعتمد بشكل شبه حصريّ على إفادات الجنود - دون فحص مستقلّ للأدلّة ذات الصّلة؛ والإفادات يتمّ الاستماع إليها بعد مُرور زمن طويل على الحادثة نفسها ممّا يُفسح المجال أمام تنسيق الرّوايات، الأمر الذي يتعذّر معه إجراء تحقيق فعّال. كما تحظى روايات الجُنود دائمًا بأفضليّة على إفادات الفلسطينيّين، بل لا يتمّ في كثير من الحالات الاستماع إلى إفاداتهم أصلًا. في جوهره، يعمل جهاز إنفاذ القانون العسكريّ كجهاز لطمس الحقائق بهدف التغطية والتستر على سياسة الجيش ومُمارساته أمام الجمهور الإسرائيليّ والمجتمع الدوليّ ومؤسّساته.

من جانبها، توفّر المحكمة العُليا **غطاء شكليًا فقط من الرّقابة والإشراف القضائيّين** على **مُمارسات السّلطات الإسرائيليّة** وكيفيّة تعامُلها مع الفلسطينيّين، وهو غطاء يُخفي حقيقة أنّها دأبت، على مرّ السنين، على إضفاء شرعيّة قانونيّة على معظم هذه المُمارسات أو امتنعت عن التدخّل فيها، حتى إن كانت تتعارض تمامًا مع أحكام القانون الدوليّ. وقد عززت **هيبة** المحكمة العُليا الإسرائيليّة، التي يُنظر إليها عالميًّا كمؤسّسة مستقلّة وليبراليّة تكفل حقوق الإنسان، الحصانة التي تتمتّع بها إسرائيل في المجتمع الدوليّ. هذه النظرة الخاطئة قد ساعدت، حتى السّنة المُنصرمة، في منع مُحاكمة قيادات إسرائيليّة أمام المحكمة الجنائية الدوليّة في لاهاي، بما في ذلك بسبب العمل وفق **"مبدأ التكامليّة"**

الذي يقضي بأنّ تمتنع المحكمة الجنائية الدولية عن التدخّل إذا ما وُجدت في الدولة آليّات تحقيق ومقاضاة داخليّة مستقلّة.

نتيجةً لهذه الحصانة المستمرّة، كان لفدى صُنّاع القرار الإسرائيليّين أساس معقول للافتراض بأنّ أيّ ردّ فعل واسع النطاق وغير تناسُبيّ وعشوائيّ متطرّف على هجوم 7 تشرين الأول 2023 سيحظى بدعم حلفائهم في الغرب أو بغضّ الطرْف من جانبهم، على الأقلّ، مع تعبيرات لا تتجاوز رفع العتب بشأن المسّ بالفلسطينيّين. وعلى غرار ذلك، في الضفة الغربيّة أيضًا، افترض القادة والجنود الإسرائيليّون والقوّات برمّتها، وكذلك المستوطنون، أنهم سيظلّون يتمتّعون بحصانة شبه مطلقة في كلّ ما يتعلّق بالمسّ بمدنيّين فلسطينيّين.

7 تشرين الأول كحدث مُحفِّز ومُحرِّك

في7 تشرين الأول 2023 نفّذت حركة حماس وفصائل أخرى **الهُجوم الأكثر فتكًا** الذي استهدف مدنيّين إسرائيليّين. كان ذلك هجومًا إجراميًّا غير مسبوق في عُنفه حيث خلّف وراءه أثقالًا من الفقد والصّدمة والحُزن في المجتمع الإسرائيليّ. 1,218 إنسانًا **قُتلوا** جرّاء ذلك الهُجوم في المناطق المتاخمة لقطاع غزّة ("غلاف غزّة") أو أثناء احتجازهم كرهائن لدى حماس، من بينهم 882 من المُواطنين وأعضاء فرق الطوارئ الدّاخلية في البلدات. من بين المُواطنين القتلى هناك 280 امرأة و40 طفلًا. وقد قُتل عدد قليل من المُواطنين بنيران الجيش الإسرائيليّ خلال **أعمال قتاليّة** قام بها أو **خلال مُحاولتهم منع اختطافهم** على أيدي المسلّحين الفلسطينيّين. كما أصيب عشرات الآلاف وتم اختطاف 252 شخصًا وجثّة إلى قطاع غزّة، معظمهم من المدنيّين الإسرائيليّين وبينهم نساء ومُسنّون وأطفال، أصغرُهم رضيع يبلغ من العمر تسعة أشهُر. حتى مُنتصف تمّوز 2025 **أعادت إسرائيل** 205 من المُختطفين - منهم 148 على قيد الحياة و57 جثمانًا. وقد **قُتل** بعض المُختطفين أثناء أسْرهم بين أيدي مُختطفيهم أو جرّاء قصف الجيش الإسرائيليّ، فيما توفي بعضهم الآخر بسبب **عدم تحمّلهم الأسْر** في ظروف لا تُطاق وغياب العلاج الطبّي الذي كانوا يحتاجون إليه بشدّة. خلال الهُجوم، ارتُكبت **اعتداءات عنيفة** و**اعتداءات جنسيّة** جسيمة، أدّى بعضها إلى الموت. الواجب في تجنّب المسّ بالمدنيّين قدر الإمكان وحظر اختطافهم، هُما من الأركان الأساسيّة في القانون الإنسانيّ الدوليّ ومبادئ أخلاقيّة أساسيّة ومُلزمة. هذه الأفعال هي جرائم حرب وعلى الأرجح أيضًا جرائم ضدّ الإنسانيّة وبتسيلم تدينها وتندّد بها بشدّة.

من أجل فهم الهُجوم الإباديّ على سكّان قطاع غزّة خاصّة وعلى الفلسطينيّين عامة كجماعة، يجب أن نعترف بالأثر الذي خلّفه هُجوم 7 تشرين الأول على المجتمع الإسرائيليّ والسياسة الإسرائيليّة. البغتة إزاء فُجائيّة الهُجوم، المَهانة والخوف اللّذان ولّدهُما، والتغيّرات العميقة التي طرأت على المجتمع

الإسرائيليّ ردًّا عليه، شكّلت قوّة دافعة نحو تغيير السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين: من القمع والسيطرة إلى التدمير والإبادة.

نظرت قطاعات واسعة من الجُمهور الإسرائيليّ إلى هُجوم 7 تشرين الأول بكونه عمليّة جرت خارج الزّمان والمكان، خارج السّياق ودون أيّة خلفيّة. علاوة على ذلك، في الخطاب الإسرائيليّ السّائد، تُقابَل أيّة مُحاولة لطرح السّياق الواسع الذي حدث الهُجوم في إطاره - أي، عقود من السّيطرة العنيفة والاحتلال والحصار على قطاع غزّة – بالزعم، كذبًا، بأنّها **محاولة لإنكار** أفعال حماس أو تبريرها. التنديد بالخطاب الذي يُشير إلى خلفيّة الهُجوم، ثم شجب الحديث عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزّة لاحقًا، يمثّلان الطريقة التي يتمّ بواسطتها إدامة "نقاط العمى" لدى الجمهور الإسرائيليّ.

لطالما طبّق نظام الأبارتهايد الإسرائيليّ مُمارسات الفصل المكانيّ والوعيويّ بين الفلسطينيّين واليهود الإسرائيليّين. فقد جرى، طوال عُقود من الاحتلال العسكريّ، تقليص مدى انكشاف الإسرائيليّين على العُنف الممارَس ضدّ الفلسطينيّين وغُيّبت عن وعيهم حقيقة أنّهم يعيشون في كنف نظام أبارتهايد تمييزيّ، عنصريّ وعنيف. ونجَمَ عن هذه الرؤية المشوَّهة للواقع، إلى جانب الإحساس بالأمن الذي وفّرته أذرع الأمن الإسرائيليّة، أنّه لم يخطر في بال أغلبية الجمهور الإسرائيليّ اليهوديّ إمكانيّة أنّ يؤدّي العُنف اليوميّ تجاه ملايين الأشخاص وعلى مدار عشرات السّنين إلى عُنف مضادّ فتّاك وعلى نطاق اعتُبر خياليًّا حتى ذلك الوقت. لقد عايش الإسرائيليّون هُجوم 7 تشرين الأول كحدث مُزلزل بشكل خاصّ، ليس فقط بسبب نتائجه أو بسبب **إخفاق الجيش الإسرائيليّ** في حماية المدنيّين، وإنّما أيضًا لأنّ الفرضيّات الأساسيّة التي نشأت عليها أجيال من الإسرائيليّين، ومنها فرضيّة أنّه يمكن الإبقاء على العُنف والقمع خلف جانب واحد من الجدار والعيش في أمن وهُدوء في الجانب الآخر، قد انهارت بسريعة، في غضون ساعات قليلة.

ليس هنالك، تقريبًا، منزل أو أسْرة إسرائيليّة لم تتأثّر، عميقًا، بهُجوم حركة حماس ونتائجه. أدت شدّة الهُجوم والأعداد غير المسبوقة من الضحايا الإسرائيليّين إلى واقع أن إسرائيليّين كثيرين عايشوا الفقدان في إطار شخصي أو بين أقاربهم أو ضمن دائرتهم العائلية والاجتماعيّة. هذا، بالإضافة إلى أنّ الإسرائيليين انكشفوا، منذ ذلك الصّباح، على سَيْل من **أشرطة الفيديو والصّور** التي توثّق هجوم المسلّحين الفلسطينيّين، إلى جانب **إفادات** أدلى بها الناجون وأفراد قوّات الإنقاذ والأمن الذين تواجدوا في المنطقة. وهو ما ترك أثرًا لا يُمحى لدى الإسرائيليّين. لقد شكّل هُجوم حماس تجسيدًا، أكثر واقعيّة مما يطاله الخيال، لمشاهد مذابح جماعيّة ضدّ يهود عُزّل مستقاة من الذاكرة التاريخيّة الجماعيّة الإسرائيلية ـ اليهودية، وقوّض أسُس الإحساس بالأمن الشخصيّ والجماعيّ لدى الجمهور اليهوديّ في إسرائيل.

حالة الوعي المشحون بالرُّعب والغضب والرغبة في الانتقام - التي ميّزت عددًا كبيرًا من الإسرائيليّين في أعقاب 7 تشرين الأول، وكانت حاضرة بشكل واضح في الخطاب العامّ - شكّلت أرضيّة خصبة للتحريض العنيف ضدّ الفلسطينيّين عُمومًا وسكّان قطاع غزّة على وجه الخُصوص. هذا المزاج العامّ، الذي غذّته وأجّجته شخصيّات جماهيرية، ممثلو جمهور، مسؤولون سياسيون، قادة كبار في الجيش وإعلاميّون، كان عاملًا مُحرّكًا هامًّا في الدفع نحو انتقال النظام الإسرائيليّ من سياسة السّيطرة والرّدع، بواسطة الحصار والحملات العسكريّة (الفتّاكة بحدّ ذاتها)، إلى سياسة تسعى إلى تحقيق **"انتصار مُطلق"**، من خلال تدمير شامل، منهجي وعشوائي للمُجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزّة.

كان من السّهل استقطاب المجتمع الإسرائيليّ نحو أيديولوجية "الانتصار المُطلق" - وهو مفهوم يبثّ الوهْم بأنّ استعراض القوّة العسكريّة يمكنه إعادة الأمن الذي تزعزع. "سوف ننتصر معًا، ونحوّل يوم السّبت الأسود إلى لحظة تصوغ قوّة إسرائيل وتفوّقها الأمنيّ في المنطقة لسنوات طويلة قادمة"- كما قاله **بيني غانتس**، وزير الأمن السّابق، حين أعلن عودته من المُعارضة إلى طاولة الحُكومة في 8 تشرين الأول، مجسّدًا بذلك المزاج العام الذي سيتيح، خلال الأشهُر التالية، زرع ونشر الخراب الشامل في المُجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزة بواسطة استخدام القوّة العسكريّة المُنفلتة، دونما قيود.

لقد وفّر هُجوم 7 تشرين الأول، وما زال يوفّر، التبرير الأخلاقيّ المزعوم لكل عمليّات الجيش الإسرائيليّ، من قطاع غزّة إلى **إيران**. منذ البداية، عُرِض العُدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة وكأنه عمليّة دفاع عن النفس وردًّا استدعاه هُجوم حركة حماس، بالضرورة. وكان من شأن حقيقة أنّ كثيرين من الإسرائيليّين اليهود اعتبروا ذلك الهجوم بمثابة المبرر المُطلق ل**أيّة عمليّة إسرائيليّة في قطاع غزّة** أنها أتاحت للنظام الإسرائيليّ التنصّل من أيّ التزام قانونيّ وأيّة قيود أخلاقيّة على عمليّاته، دون التعرّض لأيّ نقد من جانب الرأي العامّ. مثال على التحوّل الذي طرأ على الخطاب العامّ نجده في ردّ الفعل العامّ على المواقف الإباديّة، قبل هُجوم 7 تشرين الأول وبعده: حين **دعا** بتسلئيل سموتريتش في آذار 2023 إلى "محو" بلدة حوّارة الفلسطينيّة، الواقعة جنوب نابلس، في أعقاب عمليّة استهدفت إسرائيليّين نفّذها أحد سكّان البلدة، **قوبل** بسَيْل من **التنديد** والشجب، و بالتأكيد من جانب بعض المحسوبين على تيّار الوسط الإسرائيليّ. في المقابل، بعد 7 تشرين الأول أصبحت الدعوات المماثلة بخصوص قطاع غزّة والضفة الغربيّة **شائعة** وشرعيّة، وهي **تحظى بتأييد جماهيريّ** واسع.

يكشف الواقع الذي نشهده منذ تشرين الأول 2023 كيف يُمكن لمُجتمع نظام أبارتهايد ـ قائم على الفصل، والعمى الأخلاقيّ والعُنف ـ أن ينحدر نحو سياسة الإبادة الجماعيّة، كامتداد مُباشر لأنماط السيطرة والإنكار. فالدمار في قطاع غزّة لم يأت نتيجة هلع وُجوديّ فقط، وإنّما يعكس أيضًا اختيارًا واعيًا لتخيُّل مُستقبل خالٍ من الفلسطينيّين. في هذا الواقع، لم يكن هُجوم حركة حماس، بكلّ وحشيّته، كارثة مروّعة حلّت بالمجتمع الإسرائيليّ فحسب، وإنّما هو أيضًا مرآة تعكس أمامه الثمن الإنسانيّ المترتب عن وُجود نظام قمعيّ مستمر منذ عشرات السّنين – مرآة تختار إسرائيل أن تطيح بها بغضب وعُنف.

حكومة يمينية متطرفة تستغل الفرصة

ينبغي فهمُ العُدوان الحاليّ على قطاع غزّة، أيضًا، على خلفيّة تركيبة حُكومة إسرائيل الحاليّة. في كانون الأوّل 2022، قبل هُجوم حركة حماس بعشرة أشهُر، تشكّلت في إسرائيل الحكومة الأكثر يمينيّة وتطرّفًا في تاريخ البلاد. وشكّل ترسيخ وتكريس الفوقية اليهوديّة الموجِّه أنشطة الحُكومة منذ بداياتها وطُرحت بصورة علنية في وثائق سياساتيّة رسميّة. فقد أكّدت **الخطوط الأساسيّة والاتفاقيّات الائتلافيّة** أنّ للشعب اليهوديّ "الحقّ الحصريّ وغير القابل للتصرّف على جميع مناطق أرض إسرائيل". وهي حكومة سبق لكبار وُزرائها أن طرحوا في الماضي، علانية وبكل فخر، رُؤاهُم وتصوّراتهم العُنصريّة والعنيفة. على سبيل المثال، خاطب الوزير **بتسلئيل سموتريتش** أعضاء الكنيست الفلسطينيّين في تشرين الأول 2021 قائلًا "أنتُم موجودون هُنا خطأً- لأنّ بن غوريون لم يُتمّ المهمّة ولم يرمِ بكُم في ال48". كذلك، يشيع بين هذه الأوساط الحديث عن محو الرواية الفلسطينيّة، بل والتشكيك بوُجود الشعب الفلسطينيّ أصلًا، في بعض الأحيان. في آذار 2023 قال **سموتريتش** "ليس هنالك شيء اسمه شعب فلسطيني". وعلى مدار سنين طويلة، عندما كانوا ما زالوا يشغلون مناصب عامّة مختلفة، أوضح هؤلاء أنّهم يعتزمون ترجمة رؤاهم إلى أفعال: لقد صرّحوا بأنّهم سوف يدفعون بالفلسطينيّين نحو **"ترانسفير إراديّ"** (الهجرة الطوعية)، **ضمّ الضفة الغربيّة** إلى دولة إسرائيل وتهيئة الشروط المطلوبة **للاستيطان اليهوديّ في قطاع غزّة**، وسط تنصل تام من طرفهم من **أحكام** القانون وتجاهل **مؤسّسات** القانون الدوليّ.

في العام 2017 نشر سموتريتش **"خطّة الحسم"**، التي عرضت على الفلسطينيّين أن يختاروا ما بين التنازُل عن حُقوقهم، الترحيل أو الإبادة. وإنّ تعيين شخص وضع خطّة كهذه في منصب "وزير الأمن المسؤول عن الإدارة المدنيّة" لهو رسالة واضحة من جانب حُكومة إسرائيل مفادها أنّها تدعم استخدام العُنف (عُنف المُستوطنين والعُنف عُمومًا) بهدف الاستيلاء على أراضٍ وتنفيذ تطهير عرقيّ بحقّ الفلسطينيّين. وبالفعل، فقد بلغ **عدد أحداث** عُنف المُستوطنين ضدّ الفلسطينيّين بين كانون الثاني وأيلول 2023 ضعفيّ عدد أحداث العُنف التي وقعت خلال الأشهر ذاتها من العام 2022. علاوة على ذلك، منذ أن أدّت الحكومة الحاليّة اليمين الدستورية، اتّخذ عُنف المُستوطنين أشكالًا غير مسبوقة حيث بلغت حدّ شنّ بوغرومات، بدءًا بـ"بوغروم حوّارة" (شباط 2023) وانتهاءً بالأحداث التي تجري كلّ أسبوع مؤخرًا، وقت كتابة هذه السّطور. عشيّة 7 أكتوبر سجّل عدد من أعضاء الكنيست من تيّار اليمين المتطرّف رقمًا قياسيًّا في الدّفع نحو طرد فلسطينيّين من مناطق سُكناهم في الضفة الغربيّة، بما في ذلك شرقيّ القدس، وذلك عبر **التحريض** على العُنف وحتى **المُشاركة** في أعمال عُنف وعربدة نفّذها مُستوطنون. وكما هي العادة في الضفة الغربيّة، فقد أتيح تنفيذ هذا العُنف، أكثر من مرّة، بفضل تواجُد الجيش الإسرائيليّ، بل بمُشاركته الفعليّة في بعض الأحيان.

بغية فهم مُلابسات شنّ إسرائيل عُدوانَها الإباديّ على الفلسطينيّين في قطاع غزّة، يجب الأخذ في الحسبان حقيقة أنّه شكّل بالنسبة لجزءٍ كبير ومركزيّ من صُنّاع القرار وأعضاء الحُكومة الإسرائيليّة فُرصة لتنفيذ مخطّطات بعيدة المدى تسعى إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي، وسط تهجير الفلسطينيّين وسلب ممتلكاتهم. إنه، بالنسبة لهؤلاء، "زمن المُعجزات"، كما وصفته "وزيرة الاستيطان والمهمّات الوطنيّة"، أوريت ستروك. صحيح أنّ المنظومة الإسرائيليّة برمّتها ضالعة في ارتكاب الإبادة الجماعيّة، لكنّ حقيقة أنّ شركاء مركزيّين جدًا في صياغة ووضع السياسة هُم من المتطرفين وذوي التوجّهات الإباديّة بشكل واضح تمامًا، هي عامل هامّ وأساسيّ في الدفع نحوها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

ملخص

منذ شنّت إسرائيل هجومها على قطاع غزة، نشهد بصورة يومية سلسلة متواصلة من الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية، على نطاق لم يكن من الممكن تصوّره قبل ذلك ببضعة أشهر فقط. قُصفت مدن بأكملها ودُمّرت، حتى لم يبق فيها بيت واحد قائم على أساساته؛ هُجِّر مئات الآلاف من الناس وسُلبت منهم حياتهم فجأة، وراحوا يهيمون في الطرقات المغبرّة كظلال بشرية، يحملون على ظهورهم القليل من الأمتعة التي تمكنوا من حملها معهم، بحثًا عن مأوى مؤقت؛ الكبار والأطفال يتدافعون في طوابير لا نهاية لها على أمل الحصول على القليل من الطعام، مستعدّين لدفع حياتهم ثمنًا لإمكانية جلبه لعائلاتهم التي أنهكها الجوع؛ وفوق كل ذلك، يحوم الموت المحدق من كل جانب. دمار إنساني يُبث على الهواء مباشرة، من قلب الجحيم.

بالإضافة إلى كونها جريمة مروعة ضد ضحاياها المباشرين، تشكل الإبادة الجماعيّة هجومًا على الإنسانية نفسها. هجومًا على الإيمان القاعديّ بقدسية الحياة وعلى المبدأ الذي ينص على أن كل إنسان، بحكم كونه من بني البشر، يستحق حقوقًا أساسية تحميه من العنف التعسفي. وقد علّمنا التاريخ أن السعي إلى محو وجود مجموعة بشرية ما، هو جريمة تترتب عنها عواقب كارثية ـ جريمة من واجب كل إنسان أن يعارضها وأن يعمل على وقفها الفوريّ. هذا واجب أخلاقيّ وقانونيّ وإنسانيّ: الاعتراف بالحقائق وتسميتها بأسمائها والوقوف إلى جانب الضحايا والمطالبة بوقف الإبادة والدمار في وقت حدوثهما.

هذا العرض التفصيلي الذي تضمنّه هذا التقرير لا يدع أي مجال للشك: منذ تشرين الأول 2023، يتحمل النظام الإسرائيلي المسؤولية عن الإبادة الجماعيّة التي يجري تنفيذها بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. قتلُ عشرات الآلاف من الناس وإصابة مئات الآلاف جسديًا ونفسيًا وتدمير المباني السكنية والبنى التحتية المدنية بصورة هائلة والتجويع والتهجير ومنع المساعدات الإنسانية ـ هذا كلّه يتم بشكل منهجي، كجزء من هجوم منسَّق يهدف إلى تدمير جميع مقوّمات الحياة في القطاع. وفوق هذا، فإن القرار الإسرائيلي بمواصلة الهجوم على الرغم من التحذيرات والأدلة التي لا حصر لها بشأن عواقبه المميتة ـ بالإضافة إلى التصريحات العديدة التي صدرت عن صنّاع القرار والسياسات، والتي أوضحت أن إسرائيل تعمل ضد جميع سكان القطاع ـ يثبت نيّة القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيليتين في تدمير الوجود الإنساني الفلسطيني في قطاع غزة.

في موازاة الإبادة الجماعيّة الجارية في قطاع غزة، يقود النظام الإسرائيلي هجومًا ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وينتهج سياسة الانتهاك الخطير لحقوق الفلسطينيين مواطني إسرائيل.

على الرغم من الاختلافات الكبيرة في نوع ونطاق عمليات النظام الإسرائيلي في المناطق المختلفة الخاضعة لسيطرته، فإن الخيط الناظم المشترك الذي يربط بينها هو إنكار إنسانية أبناء وبنات الشعب الفلسطيني. نتيجة لسيرورة مستمرة منذ قيام دولة إسرائيل في العام 1948، وتسارعت بشكل كبير في أعقاب الهجوم الإجرامي الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول 2023، أصبحت حياة الفلسطينيين وكرامتهم مستباحة في نظر غالبية الإسرائيليين اليهود وأصبح المساسُ بهم أمرًا عديم الأهمية.

ما كان لروتين القتل والدمار في قطاع غزة، وكذلك التهجير القسريّ لعشرات الآلاف من الأشخاص في الضفة الغربية، أن يصبح ممكنًا لولا التقاعس الذي أبداه المجتمع الدولي حيال الخطورة والنطاق، اللذين لا يمكن تصوّرهما، للجرائم التي يجري تنفيذها. رغم أن معظم هذه الجرائم تم توثيقها ونشرها طيلة أشهر الحرب، ولكن ليس فقط أنّ قادة العديد من الدول، وعلى رأسها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، أحجموا عن اتخاذ أية إجراءات فعّالة لوقف الإبادة، بل ساهموا في استمرارها أيضًا: سواء من خلال تصريحات تدعم العملية الإسرائيلية ، أو من خلال الدعم الفعلي النشط الذي شمل، من بين أمور أخرى، شحنات الأسلحة والذخيرة مكّنت إسرائيل من مواصلة الهجوم على الفلسطينيين. وحتى عندما قضت محكمة العدل الدولية (ICJ) بأنّ ثمة خشية حقيقية من أن أفعال إسرائيل وممارساتها ترقى إلى مستوى أعمال الإبادة الجماعيّة ـ بل حتى عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أوامر اعتقال دولية بحق رئيس الحكومة "بنيامين نتنياهو" ووزير الأمن آنذاك "يوآف جالانت"، للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ـ فشل المجتمع الدولي في وقف هذه الأعمال بصورة فورية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

من المتوقع أن يكون للطابع الإبادي الذي يميز الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، ولعدم منعها من قبل المجتمع الدولي، تأثيرات وانعكاسات ليس على أعمال إسرائيل المستقبلية ضد الشعب الفلسطيني فقط، وإنما سيسهم أيضًا في تصميم وتشكيل القواعد والمعايير السلوكية المقبولة في العلاقات الدولية والتأثير، بالتالي، على مكانة حقوق الإنسان في العالم أجمع. ومن شأن الدوس على القواعد الأساس في القانون الدولي والتجاهل الصارخ للمعايير الأخلاقية التي بلورت النظام العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، أن يجعلا استخدام القوة المُميتة والعشوائية، وكذلك المساس المتعمد بالمدنيين، المنطلق الأساس لإدارة النزاعات العنيفة من الآن فصاعدًا.

لا يتطلب التصدّي لهذا الدمار الهائل والانهيار الأخلاقي الناجم عنه الاعتراف بالجرائم فحسب، بل يستلزم أيضًا تحمّل المسؤولية ـ الدولية والمحلية ـ والعمل الحازم لوقفهما. نحن ندرك أن مهمة إعادة الإعمار والتأهيل حيال الدمار الهائل الذي زُرع ستكون طويلة وشاقة وأنها ستتطلب تغييرًا جوهريًا في الأسس التي يقوم عليها النظام الإسرائيلي. هذا التغيير ضروري أيضًا في ضوء حقيقة أن النظام الإسرائيلي ـ الذي أفرغ كل القيم والواجبات الأخلاقية من مضمونها ـ هو نظام يُعرِّض للخطر جميع بني البشر الذين

يعيشون تحت سلطته ولذلك، ينبغي بذل كل ما في الوسع لمنعه من حصد المزيد من الضحايا.

على المدى الفوري، يستدعي إدراك حقيقة أن النظام الإسرائيلي يرتكب إبادة جماعيّة في قطاع غزة والخوف الشديد من امتدادها إلى مناطق أخرى يعيش فيها فلسطينيون تحت النظام الإسرائيلي، تحركًا عاجلاً وواضحًا من جانب الجمهور الإسرائيلي والمجتمع الدولي. لقد حان وقت العمل، حان وقت إنقاذ مَن وما لم يضع إلى الأبد بعد، واستخدام كل الوسائل الممكنة بموجب القانون الدولي لوقف الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.